مهرجان القراءة للجميع / مكتبة الأسرة ٢٠٠٢

د. جهاد عودة

فلسطين وإرهاب الدولة الإسرائيلية



الهيئة المصرية العامة للكتاب

فلسطين

وإرهاب الدولة الإسرائيلية

اسم العمل الفنى: الإرهاب الإسرائيلى

التقنية: كولاج

عمل تركيبي مستوحى من منمنمة

قديمة لإحدى المدن الفلسطينية ممزوجة

مع لوحة لعقرب.

عمر الفيومى (١٩٥٧ -)

فنان تشكيلى مصرى، تخرج فى كلية الفنون الجميلة بالقاهرة (قسم التصوير) ١٩٨١، كما تخرج فى أكاديمية الفنون بسان بطرسبورج/ روسيا ١٩٩١، وأقام العديد من المعارض الفردية داخل مصر وخارجها، وقد استوحى فى أعماله التراث المصرى القديم (الفرعونى والقبطى والإسلامى) إلى جانب اهتمامه بالموضوعات المعاصرة. له مقتنيات ومجموعات خاصة لدى الأفراد والمؤسسات والهيئات الأهلية.

محمود الهندى

فلسطين

وإرهاب الدولة الإسرائيلية

د. جهاد عودة



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٢

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(سلسلة الأعمال الفكرية)

فلسطين
وإرهاب الدولة الإسرائيلية
د. جهاد عودة

الغلاف
والإشراف الفنى
الفنان : محمود الهندى
الإخراج الفني والتنفيذ:
صبرى عبدالواحد
المشرف العام :
د. سمير سرحان

الجهات المشاركة :
جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التربية والتعليم
وزارة التنمية المحلية
وزارة الشباب
التنفيذ : هيئة الكتاب

على سبيل التقديم :

نعم استطاعت مكتبة الأسرة بإصداراتها عبر الأعوام الماضية أن تسد فراغا كان رهيباً فى المكتبة العربية وأن تزيد رقعة القراءة والقراء، بل حظيت بالتفاف وتلهف جماهيرى على إصداراتها غير مسبوق على مستوى النشر فى العالم العربى أجمع، بل أعادت إلى الشارع الثقافى أسماء رواد فى مجالات الإبداع والمعرفة كادت أن تنسى وأطلعت شباب مصر على إبداعات عصر التنوير وما تلاه من روائع الإبداع والفكر والمعرفة الإنسانية المصرية والعربية على وجه الخصوص، ها هى تواصل إصداراتها للعام التاسع على التوالى فى مختلف فروع المعرفة الإنسانية بالنشر الموسوعى بعد أن حققت فى العامين الماضيين إقبالاً جماهيرياً رائعاً على الموسوعات التى أصدرتها. وتواصل إصدارها هذا العام إلى جانب الإصدارات الإبداعية والفكرية والدينية وغيرها من السلاسل المعروفة وحتى إبداعات شباب الأقاليم وجدت لها مكاناً هذا العام فى «**مكتبة الأسرة**» .. سوف يذكر شباب هذا الجيل هذا الفضل لصاحبته وراعيته السيدة العظيمة/ **سوزان مبارك**..

د. سمير سرحان

المحتويات


مقدمة

يهدف الكتاب إلى التأسيس النظرى والوقائعى لإرهاب الدولة الإسرائيلية للأراضى المحتلة (الضفة والقطاع والقدس الشرقية) وهى الأراضى التى تواضع الفلسطينيون وفق مقررات أوسلو على أن تكون محل الدولة الفلسطينية المرتقبة. وهذا الكتاب تأتى أهميته من الأحداث التى يعيشها الشعب الفلسطينى تحت الاحتلال الإسرائيلى من تدمير للمنازل وقهر للإرادة الوطنية.

وهذا الكتاب يقوم على فرضية أن هناك شرعية فى النضال المسلح الفلسطينى ضد الاحتلال الإسرائيلى فى مدن الضفة والقطاع والقدس الشرقية. وهذه الشرعية تمتد إلى كافة الأشكال الاجتماعية التى أنشأها الاحتلال الإسرائيلى فى هذه المنطقة من مستوطنات وغيرها. وربما يقول قائل إن المقاومة الفلسطينية عند تجاوزها الخط الأخضر، وهو الخط الذى يميز حدود الدولة الإسرائيلية المعترف بها وفق مقررات الأمم المتحدة، فهى ترتكب فعلا غير مشروع وغير مبرر سواء فى اعتدائها على عسكريين أم مدنيين، وفى الحقيقة فإنه لا يوجد تبرير له محل من الشرعية لهذه الأفعال ضد المدنيين الإسرائيليين، ولكن لابد أن نأخذ فى الاعتبار أن الاحتلال الإسرائيلى فى الضفة وغزة وقسوته وجبروته قد أطلقت عقال عدم التعقل وعدم التروى فى أعمال النضال الفلسطينى، الأمر الذى يجعلنا نؤكد ضرورة التفرقة بين شرعية النضال فى الأرض المحتلة، وإلا ينسحب ذلك، وبسبب تجاوزات ما يحدث داخل الخط الأخضر يتم طمس شرعية هذا النضال.

والنضال الفلسطينى كما تقوم عليه السلطة الفلسطينية

لا يوجه فقط إلى الجيش الإسرائيلى وما خلفه من أشكال اجتماعية كمستوطنات وغيرها، ولكن أيضا وثانيا هو نضال ضد التطرف الوطنى، الذى بسبب التعنت الإسرائيلى يخرج عن هدفه الأصيل فى مقاومة الجيش الإسرائيلى فى الضفة والقطاع، وثالثا هو نضال من أجل إقامة الدولة الفلسطينية وبناء مؤسساتها التحتية بحيث تكون مؤهلة عند الاتفاق الدولى على إقامتها أن تدار بفاعلية. فالنضال الفلسطينى هو نضال مثلث الأبعاد. وتقوم استراتيجية شارون على محاولة جادة لكسر هذه الأبعاد الثلاثة وتقويضها، وبالتالى عند اعطاء دولة ما للفلسطينيين تكون دولة كسيحة ليست بها إرادة وطنية ولا قدرة على الاختيار العقلانى، ولا بناء تحتى يسمح لها بإدارة فاعليتها بكفاءة، فطرح شارون لدولة فلسطينية هو طرح لدولة ليست فقط منقوصة. حيث إن السيادة الفعلية للدول تختلف من دولة لأخرى، ولكن الخطورة فى الإرهاب الإسرائيلى أنه يسعى لإقامة ملحقية فلسطينية كأمارتى موناكو وبورتريكو وليس مجرد دولة ناقصة السيادة، فالصراع الآن هو من أجل ألا تمر الخطة الشارونية فى خلق فلسطين كملحقية مثل موناكو وبرتريكو.

هذا الكتاب يدافع عن سلام دائم فى الشرق الأوسط يقوم وفق مقررات القمة العربية، ومقررات الشرعية الدولية، هذا الكتاب يندفع إلى التأسى على حال الفلسطينيين والحصار المضروب عليهم واضطهادهم، وعلى إسرائيل أن تعلم أن الاضطهاد والحصار وتضييق الخناق تمنع من التروى وتدفع التطرف على الجانبين إلى أن تكون له الكلمة العليا.

أود أن أشكر الأستاذ علاء جمعة على مساعدته فى إنجاز هذا البحث وأشكر أسرتى على معاناتها من أجل تثبيت الحق المصرى وفاعليته فى مواجهة طغيان الاحتلال الإسرائيلى للضفة والقطاع والقدس الشرقية.

الفصل الأول

فى مفهوم إرهاب الدولة وإرهاب الدولة الإسرائيلية

إرهاب الدولة له معنيان فى السياق الإسرائيلى، أولها: ماتمارسه إسرائيل فى الأراضى الفلسطينية المحتلة (الضفة وغزة) من إجراءات إدارية أو رمزية وفقاً لقانون الأحكام العسكرية الذى يحكم الضفة. فتمارس إسرائيل إجراءات التشريد والطرد وتصعيب الحياة بقصد تهجير السكان أو دفعهم للتعامل مع إسرائيل. والإرهاب هنا يتجسد فى أن إسرائيل لا تدير المناطق التى احتلتها بطريقة عادلة أو حسنة . بل هى تديرها بأسلوب يهدف إلى إفراغ السكان وتصعيب الحياة عليهم. أما المعنى الثانى: فما تمارسه إسرائيل بالنسبة للفلسطينيين داخل الخط الأخضر. وهى إجراءات من شأنها أن تجعلهم فى مرتبة ثانية من المواطنة.

فإرهاب الدولة الإسرائيلية هو إرهاب ضد عرب فلسطين سواء فى مناطق الاحتلال أو كمواطنين فى الدولة الإسرائيلية. ويظهر إرهاب الدولة فى أجدى صوره منذ اندلاع الانتفاضة الثانية فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ فى ممارسات الجيش الإسرائيلى فى التعامل مع الانتفاضة، فالجيش الإسرائيلى لايخدم الاتفاقيات الموقعة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهى اتفاقات أوسلو، والتى على أساسها تم إنشاء منطقة (أ و ب و ج) ومنطقة الخليل فى أوسلو ٢ . فهو يمارس قمع الانتفاضة ليست من أجل الحفاظ على النظام العام كما يجب أن يكون وفق مقررات النظام الدولى فى إدارة المناطق المحتلة، ولكن بقصد القضاء على وتقويض السلطة الفلسطينية التى أُنشئت وفق اتفاقيات أوسلو. فالجيش الإسرائيلى يقوم بقمع الانتفاضة مدفوعاً بقيم عنصرية متبلورة بمفهوم أمنى لايرى الفلسطينيون إلا أعداء وليسوا شركاء فى

تسوية تاريخية كما سيتضح من التحليل اللاحق فى الكتاب.

فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية إثر قيام شارون زعيم حركة الليكود آنذاك بزيارته للحرم القدسى الشريف، فهذه الزيارة كانت المحرك الأول، الذى أدى فيما بعد، إلى حدوث مواجهات بين الفلسطينيين والإسرائيليين فى جميع أنحاء الأراضى الفلسطينية من الضفة والقطاع إلى المناطق الواقعة وراء «الخط الأخضر» داخل إسرائيل، واستخدمت إسرائيل فى مواجهتها مع الفلسطينيين الأسلحة الخفيفة والثقيلة والصواريخ والمدرعات وطائرات الأباتشى والـ إف - ١٥، إف - ١٦. ومع استمرار الانتفاضة قرر باراك اصدار تعليمات للجنود والضباط باستخدام أى وسيلة لحماية مواطنى إسرائيل، وأضاف أن السلطة الفلسطينية هى المسئولة عن عدم كبح جماح الشرطة التى أطلقت النار على الجنود الإسرائيليين(١).

ويتجلى الإرهاب الإسرائيلى فى أبشع صوره فيما وصفه مركز غزة لحقوق الإنسان حيث يقول إن أعمال قوات الاحتلال خلال فترة الانتفاضة من ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ حتى سبتمبر ٢٠٠١ هى جرائم حرب حسب القانون الدولى، فقد استخدمت فيها القوات الإسرائيلية كافة أنواع الأسلحة الأمريكية الصنع من مروحيات وطائرات ودبابات وزوارق بحرية وقاذفات صاروخية، بالاضافة إلى عدد من الأسلحة المحرمة دولياً، وأساليب تصفية جسدية خارج نطاق القانون علاوة على القتل العشوائى. ففى الفترة من ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠ حتى نهاية شهر يوليو ٢٠٠١ سقط ٧٥٠ شهيداً

فلسطينياً، وأن الشهداء من الأطفال دون ١٨ سنه بلغ عددهم ١٥٤ شهيداً وتجاوز العدد الإجمالى للجرحى ٢٥ الف فلسطينى بينهم سيدات. ووصل عدد المعتقلين الفلسطينيين نحو ١٠٣٦ معتقلاً ليصبح عددهم الاجمالى ٢٣٥٠ معتقلاً من بينهم ١٧٠ دون سن الثامنة عشرة وقامت إسرائيل باغلاق مطار غزة الدولى منذ بداية الانتفاضة وهددت باسقاط اى طائرة لاتلتزم بالأوامر العسكرية الصادرة عن قوات الاحتلال(٢).

وعقب أحداث ١١ سبتمبر، واصل المسئولون الإسرائيليون تكثيف هجماتهم العسكرية والسياسية ضد الشعب الفلسطينى وقياداته. وأكدت القيادة الفلسطينية أن الحكومة الإسرائيلية تحاول استغلال ما يجرى فى الولايات المتحدة لتصعيد عدوانها على الشعب الفلسطينى، وأعلن بنيامين بن اليعازر أن القوات الإسرائيلية قتلت ١٤ فلسطينياً مؤخراً دون أن ينبس العالم ببنت شفة. وقد جددت قوات الاحتلال الإسرائيلى قصفها لمدينة جنين ومخيمها بقذائف المدفعية والرشاشات الثقيلة وواصلت دفع التعزيزات العسكرية إلى محاور التماس فى المحافظة. وقصفت قوات الاحتلال بقذائف الدبابات ضاحية اسكان موظفى الجمعيات الواقع جنوب جنين وعدداً من احياء المدينة فى حين سقطت إحدى القذائف على منزل أحد الفلسطينيين فى حى الزهرة غرب المدينة مما أدى إلى تدميره واشتعال النيران فيه. وفى محافظة الخليل دهمت قوات من جنود الاحتلال بلدة بيت أمر واقتحمت العديد من منازلها، بينما واصلت قوات الاحتلال حشد المزيد من دباباتها فى محيط مدن قلقيلية وطولكرم ورام الله والبيرة. وهاجمت السيارات العسكرية الإسرائيلية المتظاهرين

الفلسطينيين بشتى أنواع القذائف وقنابل الغاز والطلقات الحية، مما أثار المتظاهرين واشتبكوا مع جنود قوات الاحتلال مستخدمين الحجارة والزجاجات. كما اقتحمت قوة إسرائيلية مخيم الجلزون قرب مدينة البيرة واعتقلت ثلاثة فلسطينيين كما فتشت منازلهم وعبثت بمحتوياتها.

وأعلن متحدث باسم قوات الشرطة الإسرائيلية أن الشرطة استجوبت مفتى القدس الشيخ عكرمة صبرى بشأن لقاء تم اخيراً بينه وبين الشيخ حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله اللبنانى. وتستغل إسرائيل انشغال الرأى العام العالمى بما حدث فى الولايات المتحدة منذ ١١ سبتمر الماضى لايقاع أكبر قدر م الخسائر البشرية والمادية بين الفلسطينيين وممارسة أقصى الضغوط السياسية والعسكرية عليهم أملاً فى اخضاعهم للأمر الواقع. وأصدرت القيادة الفلسطينية بياناً تؤكد فيه أن الشعب الفلسطينى يتعرض لأبشع حملة عسكرية احتلالية استعمارية تديرها حكومة إسرائيل لتتحدى الشرعية الدولية وقراراتها والاتفاقات الموقعة وترفض الانسحاب من الأراضى الفلسطينية والعربية .

وأوضح عرفات بعد ساعات قليلة من جريمة نيويورك وواشنطن أن حكومة إسرائيل دفعت ٩٠ دبابة وجرافة وناقلة جنود مصفحة إلى مدينة جنين فى محاولة لاقتحام المدينة والمخيم المجاور، كما وجهت المزيد من الدبابات إلى بلدات عرابة وجلوباس وطمون وقصفت بطائرات إف - ١٦ وبالمروحيات المراكز والمنشآت والمجمع الحكومى فى جنين ومركز المقاطعة، وقد أدى هذا العدون الإسرائيلى إلى سقوط ١١ شهيداً و ٩٧ جريحاً ومازالت قوات ودبابات الاحتلال تحاصر المدينة وتعزلها عزلاً كاملاً: وقد

أعرب بنيامين بن اليعازر وزير الدفاع الإسرائيلى عن ارتياحه فى حديث نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت لغياب أى ردود فعل عالمية على مقتل أكثر من ١٤ فلسطينياً فى عمليات نفذها الجيش الإسرائيلى بالضفة الغربية منذ وقوع الأحداث الإرهابية بالولايات المتحدة فى ١١سبتمبر ٢٠٠١.

ويمكن القول إن ما يحدث فى الأراضى الفلسطينية المحتلة على يد إسرائيل يمثل مظاهر انخراط الدولة فى أعمال الإرهاب. فإسرائيل دولة تقوم على فكرة مصادرة الأراضى الفلسطينية وتسليمها للمستعمرين اليهود، وهى لا تتوقف عن هدم منازل الفلسطينيين وتخريب أرضهم ومنشآتهم. انها صورة من أبشع صور التطهير العرقى. إنه إرهاب الدولة الذى يطبق بشكل منتظم العقوبات الجماعية وأعمال القتل والابادة ضد شعب أعزل. هذه الدولة ترفض الاعتراف بحقوق الفلسطينيين، وفى مقدمتها حقهم فى اقامة دولتهم المستقلة، وتبنى رفضها على حجة بالية هى الحفاظ على أمنها. دون أن تأخذ فى اعتبارها أمن الشعب الفلسطينى وحقه فى الحياة، فى الوقت الذى تعطى لنفسها حق اغتيال القيادات السياسية الفلسطينية، وتعلن عن ذلك بمنتهى الاستهانة. هذا الإرهاب الإسرائيلى ليس جديداً، فقد احترفته العصابات الصهيونية وأستخدمت كل وسائله قبل قيام الدولة، كما احترفه جيش الدفاع الإسرائيلى بعد ذلك. لقد كان الإرهاب دائماً هو الاداة الأساسية التى استخدمت ضد الشعب الفلسطينى لاقامة الدولة العبرية فوق أرضه. وإسرائيل تدعى أن هذا العنف من حقها للدفاع عن نفسها وتعتبره عنفاً مشروعاً، بينما تعامل رد الفعل

الفلسطينى بأنه إرهاب ,وهو فى الواقع أكثر أنواع العنف مشروعية، حيث يعتبره القانون الدولى «مقاومة مشروعة للاحتلال».

ويتجسد هذا الإرهاب كذلك فى اقتحامها للمدن والبلدات الفلسطينية، وعلى سبيل المثال، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلى تعززها الدبابات وطائرات الهليكوبتر باقتحام بلدة جنين بالضفة الغربية، حيث قامت بحملة مداهمات لمنازل الفلسطينيين اعتقلت خلالها ٧ فلسطينيين من بينهم ٣ من أعضاء حركة الجهاد الاسلامى الفلسطينى، وقالت مصادر فلسطينية إن الدبابات الإسرائيلية اقتحمت البلدة من عدة محاور وسط اطلاق كثيف للنار على الفلسطينيين، وأضافت المصادر أن الدبابات الإسرائيلية احتلت وسط بلدة عرابة وفرضت عليها حظر التجوال.

وفى طولكرم، فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلى حظر التجوال على ضاحية ارتاح، وبلدة فرعون جنوب طولكرم، وانتشر جنود الاحتلال فى شوارع الضاحية والبلدة أطلقوا النار فى اتجاه الفلسطينيين. وفى قطاع غزة، اجتاحت الدبابات الإسرائيلية بيت حانون ومينة رفع وبيت لاهيا، وقال مصدر أمنى فلسطينى إن الدبابات الإسرائيلية توغلت مئات الأمتار فى بيت لاهيا وبيت حانون، تحت وابل من القذائف، وأضاف أن إحدى القذائف سقطت فى محطة لتزويد المنطقة الشمالية من قطاع غزة بالكهرباء، مما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائى عن المنطقة، وأضاف ان العدوان الإسرائيلى الحق اضراراً جسيمة بممتلكات الفلسطينيين، حيث احترقت عدة منازل فى رفح، وأطلقت قوات الاحتلال عشرات القذائف المدفعية على منازل

المواطنين فى مخيم للاجئين فى رفح، مما أسفر عن اصابة ثلاثة أشخاص من بينهم طفلة.

وأصدرت إسرائيل إنذاراً نهائياً قدمته إلى قيادة الحكم الذاتى الفلسطينى تطالب فيه بالقصاص من عرفات وجاء هذا الانذار بعد العديد من القرارات التى اتخذتها القيادة الإسرائيلية خلال الأيام السابقة. ومن بين هذه القرارات:

١ - مطالبة الحكم الذاتى الفلسطينى بالاسراع فى محاكمة مرتكبى جريمة اغتيال رحبعام زئيفى وزير السياحة الإسرائيلى.

٢ - مطالبة الحكم الذاتى الفلسطينى باعتبار كل المنظمات الإرهابية خارجة عن القانون.

٣ - أن تواصل إسرائيل سياسة اصطياد الإرهابيين والقبض عليهم.

٤ - أن تحتفظ إسرائيل لنفسها بحق توغل قواتها فى الأراضى التابعة للسلطة الفلسطينية فى حا لة الضرورة الحربية.

٥ - فى حا لة عدم استجابة القيادة الفلسطينية لمطالب إسرائيل، فإن الحكومة الإسرائيلية سوف تنظر إلى القيادة الفلسطينية باعتبارها منظمة مؤيدة للإرهاب. وفى هذه الحالة ستتم محاربة الحكم الذاتى الفلسطينى تماماً مثلما تحارب التشكيلات الإرهابية.

وقد أعلن اريل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلى بنفسه عن تلك النقطة الأخيرة، كما أكد بشكل مباشر خلال

المناقشات العديدة لرجال الصحافة قائلاً: تم اعطاء عرفات مهلة من أجل العمل على استقرار الامن والنظام التام على الأراضى التابعة لسيطرته. وأثر استعداد إسرائيل للقيام بالأعمال الحربية ضد الفلسطينيين على حرية انتقال عرفات، فتم منعه من استخدام مطار داغنيا داخل قطاع غزة. ومن ناحية أخرى يصمم أعضاء حزب العمل اليسارى الأكثر تحفظاً على القيام بأعمال حربية ضيقة محدودة النطاق. ومن الصعب تحديد ما ستقوم به إسرائيل، ولكن ميل إسرائيل إلى الحل الوسط والضغط من جانب الولايات المتحدة ينبئان عن أن العمليات الحربية سوف تهدف إلى التوصل إلى نتيجة واقعية.

وهذا الموقف الإسرائيلى جعل السياسيين الفلسطينيين يطلبون من الولايات المتحدة أن تهدئ من سياسة إسرائيل المتزايدة، وجاء هذا النداء نتيجة لما يفعله الجيش الإسرائيلى داخل المنطقة التابعة لسيطرة الحكم الذاتى الفلسطينى، كما أكدت المصادر فى غزة أن الإسرائيليين قاموا بقتل اثنين من رجال الشرطة الفلسطينية. ورداً على ذلك تحدث الإسرائيليون عن أنه ليس أمامهم وسيلة أخرى كى يضعوا نهاية للأعمال الحربية إلا عن طريق نفس السلاح الذى يستخدمه الفلسطينيون. وفى ٢٠٠٠/١١/٧ قال وزير الدفاع الإسرائيلى بنيامين بن اليعازر إن قواته ستواصل فرض طوق أمنى مشدد حول مدينة رام الله بينما يتم نقل السيطرة إلى القوات الفلسطينية شريطة أن يسود الهدوء(٣).

واتهمت جماعة (بتسليم) الإسرائيلية لحقوق الانسان الجيش الإسرائيلى بالإفراط فى استخدام القوة خلال غارة على قرية «ريما» بالضفة الغربية، قتل الجنود

الإسرائيليون خلالها خمسة من ضباط الأمن الفلسطينيين بالاضافة إلى منع الاسعافات الطبية عن الجرحى لعدة ساعات ومعاقبة الفلسطينيين بهدم منازلهم وقالت إن هذه الممارسات يحظرها القانون الدولى، وحذرت الجماعة من أنه اذا لم يستخلص جيش الدفاع الإسرائيلى النتائج الضرورية من التحرك فى بيت ريما فان مثل هذا العمل مستقبلاً سيترتب عليه عواقب وخيمة أكثر مأساوية. ويشار إلى أن الجيش الإسرائيلى انهى انسحابه من رام الله بعد انسحابه من قلقيلية وبيت لحم وبيت جالا فى الضفة الغربية إلا أنه لايزال يحتل قطاعات فى ثلاث مدن خاضعة للحكم الذاتى الفلسطينى وهى نابلس وجنين وطولكرم. وحولت القدس الشرقية إلى ثكنة عسكرية بفضل الانتشار الكثيف لقواتها فى داخلها. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلى ارييل شارون فى مقابلة مع صحيفة «الجارديان» البريطانية فى ٢٠٠٠/١١/٦ عزمه استقبال مليون يهودى اضافى فى إسرائيل، ومن جانبها قالت إذاعة «البحرين» إن تصريحات شارون قوبلت برد فعل سريع وغاضب من جانب ممثل منظمة التحرير الفلسطينية فى لندن والذى وصف شارون بأنه شخص مصاب بهوس اشعال النيران وأنه يقف على برميل بارود .

هذا فى الوقت الذى أكدت فيه القيادة الفلسطينية أن الحكومة الإسرائيلية مستمرة فى سياسة التصفيات والاغتيالات وتصعيد الأوضاع ودعت إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية للتحقيق فى مقتل خمسة فلسطينيين فى نابلس وجنين بالضفة الغربية(٤) وأكد رئيس الدولة موشيه كاتساف أن إقامة جدران للفصل بين إسرائيل والسلطة

الفلسطينية أمر حتمى وألا يكون هذا الجدار بمثابة الحدود وإنما تقام بعده حدود عسكرية للحفاظ على مصالحنا القومية الأمنية. وعن إمكانية إقامة مثل هذا الجدار حول القدس قال كاتساف إن أى مكان فى إسرائيل يمكن أن يقام فيه جدار أمنى مماثل.

فى نوفمبر ٢٠٠١ قام الجيش الإسرائيلى باغتيال أبو على مصطفى الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وذلك فى اطار الحملة التى بدأها الجيش لاغتيال ناشطين فلسطينيين فى مطلع نوفمبر ٢٠٠٠. وقد أطلقت إسرائيل حملة التصفيات الجسدية بحق الناشطين الفلسطينيين بعد نحو ثمانية أشهر من اندلاع الانتفاضة فى ٢٨ سبتمبر، بينما أوقع مايريو على ٥٠ قتيلاً من أعضاء مختلف المنظمات الفلسطينية وبينها فتح التى يرأسها الرئيس ياسر عرفات. وأدت السياسة التى تتبعها إسرائيل إلى فقدانها للصورة الاخلاقية التى اكتسبتها باتباع سياسة ضبط النفس النسبى. وحذر جابريل ميدور مدير مركز الدراسات الأمنية بجامعة حيفا من خطورة زيادة عمليات الثأر وسيكون أثرها فادحاً اذا ما قام الفلسطينيون برد فعل فى كل المناطق. ويرى بعض المسئولين الإسرائيليين أن قتل زعماء حركة حماس انقذ ارواحاً إسرائيلية .

ويواجه شارون معضلة ازاء انهاء العنف، فأى علامة على الضعف ستفتح عليه نيران منتقديه، ولكن استخدام القوة يغضب زعماء العالم ويخاطر فى اتجاه الحاق الضرر بنفسه، ويحقق الفائدة للفلسطينيين الذين سيحصلون على تعاطف العالم الخارجى(٥). وأظهرت استطلاعات للرأى أن ٧٠٪ من الإسرائيليين يؤيدون

مخطات شارون فى محاصرة الكيان الفلسطينى وخنقه فى كانتونات متباعدة إلى جانب تصفية الكوادر والقيادات الشعبية، وعزل الرئيس عرفات دولياً، وتنفيذ مخطط تهديد القدس(٦).

وأبرز حالات سياسة التصفيات هى(٧):

- فى ٩ نوفمبر ٢٠٠٠ قتل حسين عبيات (٣٧عاما) مسئول الجناح المسلح لحركة فتح فى جنوب الضفة الغربية بصاروخ أطلق على سيارته. وهو أول ضحايا استراتيجية تصفية الناشطين .

- فى ٢٦ نوفمبر مقتل خمسة ناشطين من الجناح المسلح لحركة فتح فى جنوب الضفة فى كمين نصبه الجيش بالقرب من قرية حبلة فى الضفة الغربية .

- فى ٣ ديسمبر مقتل عوض سليمى (٢٧عاماً) احد قادة الجناح المسلح لحركة حماس

- فى ٣١ ديسمبر اغتيال ثابت ثابت مسئول فتح فى طولكرم، وقتل بعد اصابته بخمسة رصاصات فى صدره .

- فى ١٣ فبراير ٢٠٠١ قتل مسعود عياد المسئول فى القوة ١٧ الحرس الشخصى للرئيس عرفات

- فى ١٢ ابريل قتل الناشط محمد عبد العال من حركة الجهاد الاسلامى .

- فى ٥ ابريل قتل اياد حردان (٣٠عاماً) قائد الجناح للجهاد الاسلامى فى شمال الضفة

- فى ٧ يونيو قتل أحد كوادر فتح اشرف براويل (٢٧عاماً).

- فى ٢٥ يونيو اغتيال الجيش صلاح دروزه (٢٦ عاماً) الناشط فى حماس .

فى ٣١ يوليو قتل جمال منصور (٤١ عاما) وجمال سليم (٢٤عاماً) وهما مسئولان سياسيان فى حماس، وأربعة ناشطين أخرين من الحركة فى هجوم جوى على مكتب لحماس فى نابلس .

- فى ٤ أغسطس قتل مهند أبو حلاوة مساعد قائد فتح فى الضفة الغربية بعد استهداف سيارته بالصواريخ .

- فى ١٥ أغسطس قتل عماد ابو سنينة الناشط فى الجناح المسلح لحركة فتح .

- فى ٢٢ أغسطس قتل بلال الغول من حركة فتح (٢٢ عاماً) بصواريخ أطلقت على سيارته .

- فى ١١ سبتمبر اغتالت إسرائيل مساعد رئيس جهاز المخابرات العامة الفلسطينية المقدم تيسير خطاب.

ويظهر إرهاب الدولة أيضاً ويتجسد فى العملية السياسية الإسرائيلية، التى فى اندفاعها الشديد تجاه اليمين، أصبحت لاترى فى أعضاء الكنيسست العرب إلا خطراً رمزياً على الدولة، رغم أن هؤلاء قد تم انتخابهم من مواطنين يحملون الجنسية الإسرائيلية ويمارسون السياسة وفق التقاليد الإسرائيلية. ففى ٧ نوفمبر ٢٠٠١ وافق الكنيست الإسرائيلى على رفع الحصانة البرلمانية عن النائب العربى الأصل عزمى بشارة حتى تتمكن النيابة العامة التحقيق معه بتهمتى الادلاء بتصريحات معادية لإسرائيل، وترتيب زيارة غير قانونية إلى سوريا. وخلال

ذلك اقر الكنيست بأغلبية ساحقة فى قراءة أولى اقتراح قانون قدمه أحد النواب القوميين المتشددين يقضى بمنع أى لائحة تدعم الكفاح المسلح ضد إسرائيل من التقدم للانتخابات، ويهدف هذا الاقتراح - كما يقول مقدمه - إلى منع حزب البلاد الذى يتزعمه عزمى بشارة وأحزاب عربية أخرى من خوض الانتخابات التشريعية(٨).

وكان عزمى بشارة قد تلقى فى ديسمبر ٢٠٠٠ استدعاء من شرطة إسرائيل للمثول أمامها للتحقيق فى تصريحه، بعد انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان، بأن حزب الله هو منظمة مقاومة شرعية. وكان عزمى بشارة قال فى مهرجان اقامه التجمع الوطنى بمناسبة جلاء الاحتلال عن الجنوب اللبنانى: إن المقاومة اللبنانية هى مقاومة شرعية تهدف إلى طرد الاحتلال من أراضيها، وقد أدت واجبها على أحسن وجه. وهذا يعد مخالفاً لقانون «منع التضامن مع منظمة إرهابية» وأعتبر بشارة أن هذه الدعوة للتحقيق تندرج ضمن الملاحقات السياسية لممثلى الجماهير العربية(٩).

وأشارت لائحة الاتهام إلى أن بشارة صرح بأن العرب عليهم أن يختاروا طريق المقاومة ضد إسرائيل، وهو مانفاه بشارة حيث قال «إنه ضد استخدام القوة العسكرية ضد المدنيين فى فلسطين"(١٠) ولم يقتصر الأمر على النائب العربى فى الكنيست عزمى بشارة بل تم استدعاء عضو الكنيست العربى طلب الصانع فى ٢٠٠١/١١/٨ للتحقيق معه بشأن التصريحات التى أدلى بها فى أعقاب قيام فلسطينى باطلاق النيران على حافلة ركاب إسرائيلية، فقتل منهم حوإلى أربعة أفراد وأصاب مايقرب من ٤٥ آخرين، حيث وصف العملية بالأمر الشرعى ضد الاحتلال. وأشار

الصانع إلى أن التحقيق هو أمر هزلى، وتساءل ماذا فعل ثلثا أعضاء الكنيست العرب حتى يتم استدعاؤهم للتحقيق(١١).

ولم يقتصر الأمر على هذين الاثنين، بل تعداه إلى معظم النواب العرب فى الكنيست مثل محمد بركة وأحمد الطيبى وعبد الملك الدهامشه، حيث وجه لهم بعض الاتهامات وليس بخاف أن بعض هؤلاء النواب مثل د. أحمد الطيبى تعرض لبعض الاعتداءات من قبل المستوطنين الإسرائيليين، وكذلك تعرض محمد بركة للضرب فى إحدى المسيرات من قبل قوات الشرطة الإسرائيلية. ومن ناحية أخرى، وفى ٨ نوفمبر ٢٠٠١ طلب وزير الأمن الداخلى «عوزى لانداو» سحب بطاقة الهوية الإسرائيلية التى تحملها د. حنان عشراوى عضو المجلس التشريعى الفلسطينى والمفوضة الإعلامية بالجامعة العربية، وبرر لانداو طلبه هذا بأن حنان عشراوى وغيرها يتعاونون مع السلطة الفلسطينية ويعيشون فى مناطقها. واعتبر البعض أن هذا الطلب يأتى فى اطار محاولة تشديد الخناق على المواطنين العرب فى القدس، وقيام إسرائيل بالتطهير العرقى لابقاء الميزان الديموجرافى راجحاً لمصلحتها. وكذلك يعد استمراراً لحملة التحقيقات ضد بعض النواب العرب فى الكنيست الإسرائيلى.

مراجع الفصل الأول

١ مسعد شـشتاوى أحمد، انتفاضة الأقصى وحصار عام كامل «مجلة الدفاع»، ص ص ٣٠ – ١٣١. ٢٠٠١/٩/١

٢ وكالات الأنباء ٢٠٠١/٨/٢

٣ الأهرام ٢٠٠١/٩/١٥

٤ الأهرام ٢٠٠١/١١/١

٥ طه المجدوب، إسرائيل وعقد . العلاقات الأمريكية ـ العربية، الأهرام ٢٠٠١/١٠/٢٨

٦ جريدة الجرائد العالمية، الهيئة العامة للاستعلامات ٢٠٠١/١١/٦

٧ وكالات الأنباء ٢٠٠١/١١/٧

٨ جريدة الوطن ٢٠٠١/٨/٢٨

٩ الحياة ٢٠٠٠/١٠/٣

١٠ الاتحاد ٢٠٠١/٨/٢٧

١١ الأهرام ٢٠٠١/٨/٣١

١٢ الأهرام ٢٠٠١/١١/٨

١٣ الحياة ٢٠٠٠/١٢/١٤

١٤ وكالات الأنباء ٢٠٠١/١١/٨

١٥ من لقاء مع طلب الصانع فى التليفزيون الإسرائيلى ٢٠٠١/١١/٨

١٦ وكالات الأنباء ٢٠٠١/١١/٨

الفصل الثانى

الاجتماعات الأمنية الفلسطينية. الإسرائيلية
من واى ريفر (١) حتى ٢٠٠١ «سجل الاجتماعات»

جاءت العناصر الرئيسية لمذكرة «واى ريفر» فيما يتعلق بالجزء الخاص بالأمن كالتالى:

احتل هذا الموضوع الكثير من التفصيلات فى الاتفاق ، وقد انقسم فى المذكرة إلى ثلاثة رؤوس موضوعات رئيسية، الأولى: التصرفات الأمنية، والثانية: التعاون الامنى، والثالثة: الموضوعات الاخرى، وفيما يتعلق بملخص لهذه النقاط الرئيسية:

١ ـ التصرفات الأمنية

تناولت محاربة الارهاب، ومناهضة الأسلحة غير القانونية، ومنع الاثارة أو التحريض.

أ ـ بالنسبة للإرهاب: التزم الطرف الفلسطينى بوضع خطة أمنية مشتركة من الولايات المتحدة لمحاربته، من خلال خطة أمريكية ـ فلسطينية، على أن تراجع هذه اللجنة الأمنية المشتركة بشكل منتظم تنفيذ تلك الخطة.

وفى اطار مناهضة الإرهاب التزم الطرف الفلسطينى أيضاً بالقاء القبض على اشخاص محددين متهمين بالارهاب ـ للتحقيق معهم، ومحاكمتهم، وقد ذكر أن عدد هؤلاء الأشخاص ٣٠ شخصاً، كان من بينهم ضابط فلسطينى مسئول عن مكافحة الإرهاب فى غزة لكن اسمه استبعد من القائمة، وقد انيط باللجنة الأمنية الفلسطينية الأمريكية مهمة متابعة تنفيذ ذلك من خلال اجتماعات دورية تعقدها.

ب ـ وبالنسبة لمناهضة الأسلحة غير القانونية، التزم الطرف الفلسطينى بسن القوانين اللازمة لتجريم حيازة أو انتاج أو تهريب هذه الأسلحة، ووضع برنامج لجمع ما هو

موجود منها ومتابعة اللجنة الأمنية الأمريكية ـ الفلسطينية لذلك.

ج ـ وعن منع الاثارة والتحريض، التزم الطرف الفلسطينى بسن قوانين فى هذا الشأن بمنع التحريض على استعمال العنف والقوة والأعمال الارهابية، وأن تتابع اللجنة الأمنية الأمريكية الفلسطينية حالات التحريض والإثارة لكتابة تقارير عنها.

٢ ـ التعاون الأمنى

نص الاتفاق على استمرار وتكثيف التعاون الأمنى الثنائى الفلسطينى الإسرائيلى، وعلى تبادل الخبرات والتدريب فى مجال الطب الشرعى، وكذلك تنفيذ تعاون امنى ثلاثى أمريكى إسرائيلى فلسطينى على مستوى رفيع من خلال لجنة أمنية ثلاثية تعقد اجتماعات دورية لهذا الغرض.

٣ ـ الموضوعات الأخرى

اشتملت على قوائم الشرطة، والميثاق الفلسطينى، والمساعدات القانونية، وحقوق الانسان، حيث:

أ ـ التزم الجانب الفلسطينى، بالنسبة لقوائم رجال الشرطة، بتقديمها إلى الجانب الإسرائيلى للتأكد من مطابقتها الاتفاقيات السابقة، وأوكل الاتفاق إلى لجنة التسيير والمتابعة الإسرائيلية الفلسطينية مراقبة ذلك، مع ابلاغ الولايات المتحدة.

ب ـ وعن تعديل الميثاق، تضمن الاتفاق تأكيد كل من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والمجلس المركزى لخطاب عرفات الذى أرسله إلى الرئيس كلينتون

فى٢٢/١/١٩٩٨، والقى فيه نصوص الميثاق التى تدعو إلى تدمير إسرائيل، وأيضاً الدعوة إلى عقد مؤتمر يحضره أعضاء المجلس الوطنى، وأعضاء المجلس المركزى، والمجلس التشريعى الفلسطينى، والوزراء، ويحضره الرئيس كلينتون لتأكيد دعم عملية السلام وقرارات تعديل الميثاق.

ج - وعن المساعدات القانونية، تضمن الاتفاق تنشيط عمل اللجنة القانونية الإسرائيلية - الفلسطينية المشتركة بالنسبة لتلقى طلبات القاء القبض على المتهمين وطلبات ترحيلهم والرد عليها بالنسبة للموضوعات الجنائية.

د - وفيما يخص حقوق الانسان، تعهد الجانب الفلسطينى بتنفيذ تعهداته فى الاتفاق، مع مراعاة المعايير الدولية المقبولة لحقوق الانسان وسيادة القانون وحماية الجمهور واحترام الكرامة الانسانية، وتجنب التحرش.

واتفق خلال الجدول الزمنى على أن تلى مباشرة دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وأهم ماينفذ فى المرحلة الأمنية بدء الخطة الأمنية الفلسطينية لمكافحة الارهاب، والتعاون الأمنى الكامل الإسرائيلى - الفلسطينى، وبدء اللجنة الأمنية الثلاثية، على مستوى رفيع، عملها.

١ - الاجتماعات الامنية فى عهدى نيتانياهو وباراك

والعلاقة الأمنية هى جزء من اتفاقات اوسلو وماتلاها من اتفاقات، ولها علاقة بتهدئة المنطقة وإخراجها من مظاهر العنف الدموى كمقدمة لحل نهائى لقضية النزاع الفلسطينى - الإسرائيلى.

والتنسيق الأمنى هو نتاج لحالة سياسية، وهو يعبر عن

حالة استقرار وعن تقدم فى العملية السلمية، وهو يتم بين الجيران، ولكن اللقاءات الأمنية تتم بين الأعداء وفى وقت الحروب(١) والعنف يستهدف فى الفعل السياسى تطويع ارادة الأخر باستخدام الاكراه المادى أو النفسى. منذ اندلاع الانتفاضة وإسرائيل تسعى إلى اجهاضها، حيث لجأت إلى اساليب المناورة والترغيب. فقدم كلينتون الرئيس الأمريكى السابق ماسمى بالمقترحات الأمريكية، وهى فى جوهرها مقترحات إسرائيلية، استهدفت وبوسائل ضغط محاولة توقيع اتفاق قبيل رحيله من البيت الأبيض.

فى حديث مع صحيفة الشرق الأوسط نشر بتاريخ ١٩٩٨/٦/٥ قال أمين الهندى مدير المخابرات العامة الفلسطينية(٢) إنه لايوجد تنسيق أمنى فلسطينى - إسرائيلى اطلاقاً، والتنسيق الامنى مرتبط بمدى التزام حكومة إسرائيل بجميع الاتفاقات. ومنذ اتفاقات الخليل لم تتم اجتماعات أمنية ثنائية فلسطينية إسرائيلية، كان هناك اجتماعات ثلاثية بمشاركة أمريكية، واتفقنا على مفهوم الأمن من الطرفين، والتزامات إسرائيل الأمنية والتزامنا تجاه الأمن. ولكن نيتانياهو رفض وأوقف هذا المفهوم، ومن بعدها لم يتم اى اجتماع بخصوص الأمن وحجته فى ذلك عدم وجود أمن أو تنسيق أمنى بيننا.

وفى ٢٣ أكتوبر ١٩٩٨ جرى توقيع اتفاق «واى بلانتيشن» فى البيت الأبيض، وحول الشق الأمنى، فقد جرى التفاوض حول مذكرة أمنية صاغتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وتشتمل على خطة عمل فلسطينية فى ١٢ أسبوعاً لمكافحة مايسمى «الارهاب»، واتفق على أن يراقب الجانب الأمريكى عملية جمع الأسلحة غير القانونية، كما تتولى وكالة

المخابرات المركزية الأمريكية عملية التحقق، عبر التفتيش المفاجئ على سجون السلطة الوطنية، من تنفيذ الأحكام الصادرة بحق من ارتكبوا عمليات مسلحة ضد إسرائيليين(٣).

وعقب فوز باراك برئاسة الوزراء فى إسرائيل إثر الانتخابات العامة المبكرة التى جرت فى ١٧ مايو ١٩٩٩ وتشكيله لحكومته تعهد باراك بتعزيز أمن إسرائيل من خلال انهاء مائة عام من الصراع بين إسرائيل والعرب(٤) وكان نتنياهو قد جمد الاتفاق فى ٢٩ يوليو ١٩٩٩ عقد لقاء وزارى فلسطينى إسرائيلى لبحث شئون المعتقلين فى السجون الإسرائيلية. ورأس الجانب الفلسطينى د. صائب عريقات رئيس لجنة التوطين والاشراف على المفاوضات وهشام عبد الرازق وزير الدولة لشئون الأسرى، ورأس الجانب الإسرائيلى شلومو بن عامى وزير الأمن الداخلى. وأعلن د. عريقات أن اللجنة الثنائية المشتركة مع إسرائيل، ستبحث آلية تنفيذ الاتفاقات الموقعة بين الجانبين(٥). والتى عقدت فى ١١ يوليو ١٩٩٩ عند معبر إيريز، ورأس الجانب الفلسطينى فيها د. عريقات والعقيد محمد دحلان رئيس جهاز الأمن الوقائى فى غزة، ورأس الجانب الإسرائيلى المحامى جلعاد شير، وضم الوفد اثنين من مستشارى باراك. ومنذ تشكيل اللجنة وقع خلاف بين الطرفين حول مهمتها، فالفلسطينيون يرون أنها امتداد للجنة المشتركة للتوجيه والاشراف على شئون المفاوضات، وأن مهمتها تنحصر فى وضع آلية لتنفيذ الاتفاقات، ومنها اتفاق «واى ريفر» والاشراف على هذا التنفيذ، بينما يرى الجانب الإسرائيلى أن اللجنة مكلفة بمناقشة افكار باراك حول دمج بعض بنود تتعلق باعادة

الانتشار فى مفاوضات الوضع النهائى وهو مايرفضه الفلسطينيون(٦).

ثم استأنفت اللجنة اجتماعاتها فى أول أغسطس ١٩٩٩، حيث أعلن مصدر فلسطينى ان المباحثات لم تثمر جديدا وانتهت إلى مأزق حقيقى وكبير. وقد استدعى الرئيس عرفات إلى القاهرة كلا من د. عريقات والعقيد دحلان لإجراء مزيد من المشاورات. وتركزت نقاط الخلاف حول المفهوم الفلسطينى لتطبيق الاتفاق دون تعديل أو دمج(٧) وأعقب ذلك وجود اتصالات سرية بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى بالرغم من الخلافات الآنية. وذكرت مصادر سياسية إسرائيلية أن يوسى ساريد وزير التربية والتعليم الإسرائيلى التقى محمود عباس «أبو مازن» أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والتقى شلومو بن عامى وزير الأمن الداخلى العقيد محمد دحلان رئيس جهاز الأمن الوقائى فى غزة. ولم تثمر هذه الاجتماعات شيئا(٨).

وازاء بحث سبل تسوية الخلافات القائمة بين الجانبين استأنفت اللجنة الفلسطينية ـ الإسرائيلية المشتركة اجتماعاتها فى ١٣ أغسطس ١٩٩٩، حيث أكدت مصادر إسرائيلية ان الجانبين يعكفان على اعداد صيغة حل وسط يمكن قبولها.

وأوضحت المصادر أن عناصر الحل الوسط تتلخص فى:

١ ـ بدء تنفيذ الاتفاق من أول سبتمبر ١٩٩٩.

٢ ـ استكمال تنفيذ الانسحاب الإسرائيلى من أراضى الضفة الغربية، وفقاً لنصوص الاتفاق حتى مطلع يناير ٢٠٠٠.

٣ - موافقة إسرائيل على بدء الجانب الفلسطينى فى انشاء ميناء غزة البحرى، وذلك قبل أن يتم التوصل إلى اتفاق حول الترتيبات الأمنية، ووسائل تفتيش البضائع الواردة إليه.

٤ - تقدم إسرائيل للفلسطينيين تسهيلات اقتصادية وتجارية تتضمن السماح لهم بزيادة وارداتهم عبر الأردن(٩).

وفى ١٤ أغسطس واصلت اللجنة المشتركة اجتماعاتها لبحث وضع برنامج زمنى لتنفيذ اتفاق «واى ريفر» يتم بعده الانتقال إلى مفاوضات الوضع النهائى(١٠). وقد أعلن العقيد دحلان رئيس جهاز الأمن الوقائى فى غزة أن مسألة دمج المرحلة الثالثة من الانسحاب مع المفاوضات النهائية «لم تعد تشكل عقبة - فى اشارة لتفهم الإسرائيليين للموقف الفلسطينى - وبناء على ذلك سوف يتعامل الفلسطينيون مع اى تعديل يطلبه رئيس الوزراء باراك(١١). ثم عقد فى ١٥ اغسطس اجتماع للجنة الفلسطينية - الإسرائيلية المشتركة، لم ينته بأى اتفاق على موعد لاستكمال الانسحاب الإسرائيلى من الضفة الغربية، وقضايا الممر الآمن بين الضفة والقطاع وميناء غزة ومواعيد اطلاق سراح المعتقلين السياسيين الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية(١٢).

والاجتماع الذى عقد فى ٢٣ أغسطس ١٩٩٩ اسفر عن الاتفاق على تشغيل الممر الآمن بين قطاع غزة وضواحى الخليل بالضفة من أول أكتوبر ١٩٩٩. وقد أوضح عريقات أنه تمت تسوية الملفات المتعلقة بالأمن، مشيراً إلى أن الجانب الفلسطينى أكد التزامه الواضح بمكافحة الارهاب وتسليم إسرائيل قائمة بعناصر الشرطة وبمصادرة الاسلحة غير المشروعة(١٣). ثم تلا ذلك اجتماع عقد فى

أحد الفنادق الكبرى بتل أبيب. فى ٢٤ أغسطس، حيث اشارت مصادر إلى احتمال التوصل إلى «مذكرة تفاهم» لتنفيذ الاتفاق قبل وصول اولبرايت (١٤) وشكلت قضية الأسرى الفلسطينيين فى السجون الإسرائيلية عقبة أمام التوصل إلى حل بشأن تنفيذ اتفاق واى ريفر، حيث أصر الطرف الفلسطينى على ضرورة الافراج عن الأسرى الباقين فى المعتقلات الإسرائيلية وعددهم ٥٠٠ بعد أن تم الافراج عن ٢٥٠ بعد توقيع اتفاق ريفر، الذى نص على الافراج عن ٧٥٠ معتقلاً سياسياً. وفى ٣٠ أغسطس فشل الجانبان فى التوصل إلى حل للخلافات التى تعوق التوصل إلى اتفاق بشأن استئناف تنفيذ اتفاق «واى ريفر» المتوقف(١٥)

وبعد توالى الاجتماعات وتباين مواقف الطرفين، وتضارب التصريحات بشأن الاتفاق وقرب التوصل إلى اتفاق لتنفيذ اتفاق «واى ريفر»، ذكرت صحيفة ها آرتس الإسرائيلية فى أول سبتمبر ١٩٩٩ أن النقاط التى تم التوصل اليها بين الجانبين حول غالبية القضايا المتعلقة بتنفيذ اتفاق «واى ريفر» شملت فيما يتعلق بموضوع الأمن: يؤكد الطرفان مجدداً الالتزامات الأمنية التى أخذاها على عاتقيهما فى اتفاق «واى» والتى تنص فى جوهرها على قيام السلطة الفلسطينية بجميع الخطوات والاجراءات اللازمة لمنع الارهاب. والجرائم والأعمال العدائية ضد الجانب الإسرائيلى، وتلتزم إسرائيل بعمل كل مايلزم لمنع الارهاب، ويتم تفعيل كل الآليات والأجهزة الأمنية المشتركة «الثنائية والثلاثية». وكذلك تم الاتفاق على تفعيل اللجان المشتركة التى نصت عليها الاتفاقات الأمنية وواى ريفر ومن بينها اللجنة الأمنية العليا

والقانونية.. وغيرها(١٦) .وأيضاً نص الاتفاق على أن يلتزم الجانب الفلسطينى بجمع الأسلحة غير المشروعة واعتقال المشبوهين ومراجعة قوائم الشرطة الفلسطينية، وتتعهد إسرائيل بالعمل على منع الارهاب والأعمال العدائية ضد الفلسطينيين(١٧).

ثم تم توقيع مذكرة التفاهم حول تنفيذ الجدول الزمنى لاتفاق «واى ريفر» فى شرم الشيخ برعاية الرئيس مبارك فى ٤ سبتمبر ١٩٩٩، وجاء فى البند الخاص بالأمن، أن السلطة الفلسطينية ستستمر فى اعتقال المشتبه فى ارتكابهم او استعدادهم لارتكاب اعمال ارهاب، وكذلك مصادرة الأسلحة غير المشروعة، وخفض عدد أفراد الشرطة الفلسطينية(١٨).

وتضمن اتفاق «واى ريفر٢» عناصر أساسية تشمل بنوداً معدلة لاتفاق «واى ريفر١» الذى جرى توقيعه فى ٢٣ أكتوبر ١٩٩٨. وفيما يتعلق بالخطوات الأمنية الفلسطينية فقد جاء فى رابعاً: الخطوات الأمنية الفلسطينية...

وافق الفلسطينيون على تنفيذ التزامات واردة فى اتفاق «واى ريفر» وهى:

أ - مواصلة جمع الأسلحة غير الشرعية واعتقال من تشتبه إسرائيل فى تورطهم فى شن هجمات.

ب - يعد الفلسطينيون قائمة بأسماء رجال الشرطة الفلسطينية إلى إسرائيل بحلول ١٣ سبتمبر ١٩٩٩».

وقد أدانت قوى اليمين المتطرف فى إسرائيل الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى الجديد ووصفته بأنه تنازل إسرائيلى

للفلسطينيين. فى حين هاجـمت بعض القـوى الفلسطينيـة الاتفـاق وركـزت علـى قلة السـجناء المفـتـرض الإفـراج عنهم، ووصـفت هـذه المنظـمـات الاتفـاق بأنه خطـوة للوراء وليـست للأمـام(١٩). وعقب توقيع الاتفـاق اجتمع مسـئول العـدل فى السلطة الفلسطينية فرح أبومدين فى معبر بيت حانون بقطاع غـزة مع وزير العدل الإسـرائيلى يوسى بيلين فى ٦ سـبـتـمـبـر ١٩٩٩، ثم أعقب ذلك اجتماع بيلين مع عرفات لبحث الخطوات اللازمة لتنفيذ الاتفـاق(٢٠).

وجـاء نص الاتفـاق فيـمـا يتعلق بموضوع الأمن على النحو التالى: (٨) الأمن:

أ ـ يعمل الطرفـان وفقـاً للاتفـاقات السـابقـة على ضمـان علاج فورى ناجع وفعال فى كل حدث بما ينطوى على تهديد بالإرهـاب أو ممارسـة الارهـاب، العنف أو التـحـريض سواء نفـذ من قـبل فلسطينيين أو من قـبل إسـرائيليين، لذلك يتعـاون الطـرفان، ويتبـادلان معلومات وينسقـان فى السيـاسـة والنشـاط، وكل طـرف يرد بصـورة فـورية وبنجـاعـة على أحداث وقعت أو من المتوقع وقوعها، سواء كانت ارهـابية أو عنفـا أو تحـريضـا، واتخـاذ كل الخطوات اللازمـة لمنع مـثل هذه الأحداث.

ب ـ استـمراراً للاتفاقـات السابقة يلتـزم الطـرف الفلسطينى بتنفيذ كل تعهداته فى المجـال الأمنى، التعـاون الأمنى، التعهدات اليوميـة وقضـايا أخرى نابعـة من الاتفـاقات السـابقـة، بما فى ذلك، وخاصة، التعهدات التالية المنبثقة عن مذكرة واى:

ـ مـواصلة خطة جـمع السـلاح غيـر القـانونى، بمـا فى ذلك تقديم تقرير.

- تقديم قائمة باسماء الشرطة الفلسطينية فى موعد أقصاه ١٩٩٩/٩/١٣.

- بدء دراسة القائمة من قبل لجنة المتابعة والتوجية فى موعد اقصاه ١٩٩٩/٩/١٥.

وفى ١٥ سبتمبر ١٩٩٩ سلمت السلطة الوطنية الفلسطينية إسرائيل قائمة باسماء أفراد الشرطة الفلسطينية"(٢١).

وبعد استمرار المباحثات السرية التى عقدت بين الجانبين الإسرائيلى والفلسطينى من أجل الاتفاق على استئناف المفاوضات، عقد اجتماع علنى تم فيه الاعلان عن بدء مفاوضات الوضع النهائى فى ٩ نوفمبر ١٩٩٩. وإثر ذلك تم استئناف الاجتماعات الثنائية، حيث اجتمع فى ذات اليوم العقيد محمد دحلان مع إسحق موردخاى وزير النقل والمواصلات الإسرائيلى لبحث مشاكل نقل البضائع والتجار والمستثمرين والمنطقة الصناعية فى غزة، وكذلك تم بحث انتظام استخدام الممر الآمن والخروج بالمنطقة الصناعية التى اقيمت بين الجانبين شرق غزة(٢٢).

وفى نفس اليوم اجتمعت فى مدينة اريحا بالضفة الغربية اللجنة الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة برئاسة صائب عريقات وعوديد عيران لبحث القضايا المتبقية من المرحلة الانتقالية، وتقرر فى هذا الاجتماع تنشيط اللجان الفرعية المشتركة ومن بينها اللجنة الأمنية(٢٣).

وكتب شمعون شيفر فى صحيفة يديعوت احرونوت(٢٤) أن من بين الخلافات الصعبة بين إسرائيل والفلسطينيين فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية: موقف إسرائيل: تكون إسرائيل هى المسئولة عن مسألة الأمن، أى التصدى لأى تهديدات خارجية

بما فى ذلك حماية الحدود مع مصر ومع الأردن ووسائل الدفاع من البحر والجو، وكذلك ستحرص إسرائيل على توفير الأمن الشامل للمستوطنات الإسرائيلية • اما موقف الفلسطينيين: فهو يجب أن يكون جميع الترتيبات الأمنية تحت مسئولية الفلسطينيين مثلما هو متبع فى أى دولة ذات سيادة.

وتتمحور المطالب الإسرائيلية فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية حول(٢٥).

أ - يكون لإسرائيل الحق فى إعادة الوضع إلى سابق عهده أى وضع الاحتلال اذا خرقت الاتفاقات الأمنية إلى حد يصبح التهديد حقيقياً لدولة إسرائيل.

ب - نزع سلاح الدولة الفلسطينية. وذلك دون تقييد زمنى وتكون هذه الدولة مجردة من السلاح الأساسى اللازم لاعداد الجيوش مثل: الطائرات الحربية والصواريخ والمدافع بأنواعها وكذلك الدبابات، وبالطبع لن يسمح بحيازة أسلحة بيولوجية أو كيماوية أو أى نوع من أسلحة الدمار الشامل ولا فى الأجهزة القتالية الالكترونية أو انتاج السلاح بكل انواعه السابق ذكرها.

ج - لايسمح للدولة الفلسطينية بتأسيس جيش نظامى وتكتفى بقوات شرطة يكون تسليحها خفيفاً مثل المسدسات وبعض الرشاشات، اضافة إلى حيازة بعض العربات الآلية مع السماح بانشاء قوة خفر سواحل صغيرة الحجم.

د - يحظر على الدولة الوليد توقيع معاهدات عسكرية باستثناء الاتفاق الأمنى مع إسرائيل أو اتفاق أمنى فلسطينى - إسرائيلى، ويرى بعض الخبراء أنه يتوجب على إسرائيل أن تتبنى معايير واضحة لرسم حدودها لمنع أى تهديد أمنى لها خاصة من قبل الدولة الفلسطينية، ويتعين أن تقوم بالآتى:

١ ـ العمل على توسيع «ممر القدس».

٢ ـ توسيع السيطرة الأمنية الإسرائيلية على الساحل لأسباب سيادية وكذلك لتشديد السيطرة على مصادر المياه.

٣ ـ الحفاظ على منطقة صحراء الضفة وغور الأردن كمناطق أمنية.

٤ ـ العمل على تقليل عدد الفلسطينيين الذين سيسمح لهم بالاندماج ضمن الحدود الإسرائيلية خشية وجود اقلية فلسطينية كبيرة العدد.

وفى ٢٥ نوفمبر ١٩٩٩ (٢٦) عقد اجتماع بين الوفدين الإسرائيلى برئاسة عوديد عيران والفلسطينى برئاسة صائب عريقات فشلا خلاله فى التوصل إلى اتفاق حول خرائط انسحاب إسرائيل من ٥٪ اضافية من مساحة الضفة الغربية. وفى ١٧ ديسمبر ١٩٩٩ عقد اجتماع بين الفلسطينيين والإسرائيليين لبحث المرحلة الثالثة للانسحاب الإسرائيلى وفق اتفاقيات اوسلو، لكن هذه الجولة فشلت ولم تسفر عن تحقيق شئ ما. وكان بجانب د. عريقات العقيد محمد دحلان، ومع عوديد عبران، سلومو نياى رئيس شعبة التخطيط بوزارة الدفاع الإسرائيلية (٢٧). ثم عقد اجتماع آخر فى ٢٣ ديسمبر ١٩٩٩ فشل خلاله الوفدان فى حل الخلافات التى تعترض تنفيذ المرحلة الثانية لاعادة الانتشار، حيث صرح محمد دحلان عضو الوفد المفاوض بأن الجانب الإسرائيلى يحاول التفاوض على قضايا سبق حسمها بين الجانبين(٢٨) ثم توالت الاجتماعات الثنائية لبحث تنفيذ المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار وهى دوماً لم تسفر عن تحقيق أى تقدم.

وفى ١٢ يناير ٢٠٠٠ بدأت اجتماعات اللجنة الإسرائيلية ـ

الفلسطينية المشتركة لشئون المعتقلين الفلسطينيين. وتبحث اللجنة مسألة الإفراج عن دفعة أخرى من السجناء الأمنيين الفلسطينيين بموجب اتفاق شرم الشيخ(٢٩). وخلال ذلك اعلنت مصادر صحفية أن لقاءات سرية تتم بين احمد قريع «أبو علاء» وشلومو بن عامى تتعلق بالوضع الدائم وباتفاق الاطار النهائى، ويتم فيها بحث قضايا تتعلق بالأمن والاستيطان والقدس. وتجرى هذه اللقاءات تحت اشراف باراك وعرفات وبتوجيهاتهما(٣٠). ورغم توقف المفاوضات بشقيها الانتقالى والنهائى بين الجانبين إلا أن « نبيل شعث» وزير التخطيط الفلسطينى أكد استمرار الاتصالات مع الإسرائيليين حول المعابر والشئون الأمنية(٣١).

وفى ٦ أبريل ٢٠٠٠ بدأت جولة جديدة من المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية فى قاعدة «بولينج» قرب واشنطن(٣٢) لم تسفر عن تحقيق نتيجة ملموسة، ثم استؤنفت الاجتماعات فى ايلات فى ٣٠ ابريل ٢٠٠٠ بمشاركة دنيس روس المنسق الأمريكى لعملية السلام(٣٣).

وفى ١٢ مايو ٢٠٠٠ استؤنفت المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية حول قضايا المرحلة الانتقالية بين الدكتور صائب عريقات وزير الحكم المحلى الفلسطينى، والمفاوض الإسرائيلى عوديد عيران. وسيبحث الجانبان الطلب الفلسطينى إطلاق سراح ٢٣٠ سجيناً فلسطينياً من المعتقلات الاسرائيلية واعادة اموال الضرائب المستحقة على إسرائيل للجانب الفلسطينى وتشغيل الممر الآمن الشمالى بين الضفة الغربية وقطاع غزة.. وكان عوديد عيران وعريقات قد التقيا فى ١١ مايو لمواصلة بحث قضايا المرحلة الثالثة من اعادة الانتشار، وهو اجتماع لم يسفر عن أى نتيجة(٣٤).

وجرت بعد ذلك مفاوضات سرية فى استوكهولم ولكنها لم تحقق شيئاً، بل تم سحب الوفد الإسرائيلى عن طريق باراك. وفى ٣١ مايو تم استئناف المفاوضات الانتقالية بين الجانبين(٣٥). ووسط التدخلات الأمريكية المستمرة، وجولات اولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية للمنطقة، عقدت مباحثات فلسطينية ـ اسرائيلية أمريكية فى ١٢ يونيو ٢٠٠٠ فى واشنطن اتفق خلالها على أن تبدأ المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية على مسارين منفصلين بالنسبة لمحادثات المرحلتين النهائية والانتقالية(٣٦).

وبدأت فى واشنطن فى قاعدتى «اندروز» و«بولينج» مفاوضات فلسطينية ـ إسرائيلية بفريقين منفصلين لكل جانب ، ولم تسفر أى من هذه الجولات عن تحقيق شىء ما، وصرح دحلان بأن الإسرائيليين لم يطرحوا قضايا جوهرية وظلوا بعيدين عن المضمون، ولم نلمس أى جدية منهم لتنفيذ أى مرحلة من مراحل الانسحاب(٣٧). ثم نقلت المفاوضات إلى المنطقة، وفى ٢٧ يونيو عقدت مفاوضات جديدة بين الطرفين لم يتم فيها التوصل إلى نتيجة ملموسة(٣٨) وسبق ذلك عقد اجتماع ثلاثى فلسطينى ـ أمريكى ـ اسرائيلى بحضور دنيس روس المنسق الأمريكى لعملية السلام فى الشرق الأوسط فى ٢١ يونيو. ثم اعقبه اجتماع لجنة التوجيه والإشراف على اتفاق المرحلة الانتقالية، وأعلن دانى ياتوم مستشار باراك للشئون الأمنية بأن الجو بات ملائماً لانعقاد القمة الثلاثية، وأنها ستكون ممتدة لعدة أيام(٣) ووسط تعتيم اعلامى مكثف وحيطة وسرية تامة عقدت قمة «كامب ديفيد٢» فى ١١ يوليو بين كلينتون وعرفات وباراك، ولم تسفر هذه القمة عن أى جديد ملموس، بل فشلت بكل المقاييس، وكان الرئيس كلينتون قد أعن أن أقصى مايمكن أن ستفر عنه هذه القمة هو اتفاق

أكبر من «مرحلى» وأقل من «نهائى(٣٩)» وأكد حسن عصفور ممثل منظمة التحرير الفلسطينية فى واشنطن أن الخلافات بين الجانبين الإسرائيلى والفلسطينى تركزت حول ٣ قضايا مهمة(٤٠):

١ ـ الأراضى التى يتعين على إسرائيل الانسحاب منها تطبيقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

٢ ـ عودة اللاجئين.

٣ ـ القدس.

وكانت المفاوضات تدور عبر ثلاث لجان: القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات. ورأس الثالثة من الجانب الفلسطينى أحمد قريع وضمت محمد دحلان وحسن عصفور(٤١).

وقد انضم إلى الوفد الإسرائيلى «إسرائيل حسون» نائب مدير الاستخبارات العسكرية، «شين بيت» وهو خبير فى الشئون الأمنية، وربط مصدر إسرائيلى ذلك بانطلاق المفاوضات فى شأن الحدود والمعابر(٤٢). وضم الوفد امنون شاحاك والجنرال شلومو يناى.

وعقب فشل القمة بعد ماراثون مفاوضات طويل، شارك كلينتون فى بدايته، ثم تركه فى وسطه ليغادر لـ"أوكيناوا" لحضور قمة الدول الصناعية الثمانية الكبرى، وعاد اليه فى أخره ليعلن فشل القمة. وازاء ذلك خيمت أجواء من التوتر على الشارع الفلسطينى، حيث أعلنت السلطة الفلسطينية حالة التأهب فى صفوف أجهزتها الأمنية.

وفى أول أغسطس ٢٠٠٠ صرح العقيد محمد دحلان رئيس جهاز الأمن الوقائى فى الضفة الغربية بأن هناك

اتصالات تجرى بين الفلسطينيين والإسرائيليين من أجل انشاء آلية تسمح بعقد اجتماع جديد بين عرفات وباراك. وكان دحلان قد اجتمع مع شلومو بن عامى وزير الأمن الداخلى الإسرائيلى فى ٣١ يوليو، وأكد بن عامى أن الجانب الفلسطينى يدرك أن الحفاظ على الهدوء والأمن هو شرط أساسى لاستمرار عملية السلام(٤٣). وفى ١٦ أغسطس عقد اجتماع ضم صائب عريقات وزير الحكم المحلى الفلسطينى ومحمد دحلان رئيس جهاز الامن الوقائى فى غزة وشلومو بن عامى وزير الخارجية الإسرائيلى بالوكالة وجلعاد شير(٤٤).

فى منتصف أغسطس ٢٠٠٠ اجتمع العقيد محمد دحلان رئيس جهاز الأمن الوقائى الفلسطينى مع الجنرال شاؤول موفاز رئيس أركان الجيش الإسرائيلى بناء على تعليمات من الرئيس عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلى باراك(٤٥). وفى إطار التعاون من أجل مكافحة الارهاب، أدت التفجيرات التى نفذها الرافضون لعملية السلام إلى تعطيل محادثات السلام أكثر من مرة. بل هددت بتدمير عملية اوسلو بكاملها فى عامى ١٩٩٦ و ١٩٩٧.

ويتمثل الموقف الإسرائيلى فى أن اهتمام إسرائيل الأكبر هو الأمن، وبالتحديد الحماية من العمليات التى تسميها إرهابية. وتؤكد إسرائيل أنه لن يحدث أى تقدم فى عملية السلام اذا ثبت لها أن السلطة الفلسطينية تسمح لحماس أو لأى جماعات اخرى معارضة لعملية اوسلو. بالتخطيط لهجمات ضدها.. بينما يرى الموقف الفلسطينى أن السلطة الفلسطينية تحاول الموازنة بين مكافحة مايسمى الإرهاب ومتطلبات جماعات حقوق الإنسان، ويجب الوضع فى الاعتبار تلك المشاعر المحلية التى غالبا ما تؤيد هذه الجماعات الرافضة. ويقول المسئولون الفلسطينيون إن زعماء حماس

وغيرها من الجماعات الرافضة الأخرى سواء داخل السجون أو خارجها لم يعودوا ذوى فعالية كبيرة منذ عام ١٩٩٨.

ويتمثل الوضع الحالى فى أن حكومة الليكود السابقة وصفت جهود السلطة الفلسطينية لمكافحة ماتسميه الإرهاب بأنها غير فعالة، لكن الحكومة الإسرائيلية الحالية مرتاحة للاجراءات التى اتخذتها السلطة الفلسطينية وهى الإجراءات التى يراقبها الأمريكيون .والآن فإن هذه القضية قد خفت حدتها(٤٦).

وفى ١٤ سبتمبر استؤنفت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية فى نيويورك بوفد فلسطينى ضم صائب عريقات ومحمد دحلان ووفد إسرائيلى ضم شلومو بن عامى والمحامى جلعاد شير ، وذلك بحضور المنسق الأمريكى دنيس روس(٤٧). ثم تبعتها بعد ذلك اجتماعات فى ٢١ سبتمبر بعد أن كانت إسرائيل قد قررت تعليقها، ووصف دحلان الموقف الإسرائيلى بالتخبط والتردد(٤٨). ثم عقدت جولات مفاوضات فى واشنطن فى أواخر شهر سبتمبر (٤٩). قبل اندلاع انتفاضة الأقصى والتى اعقبت زيارة شارون للمسجد الأقصى فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠. ثم تلت ذلك الدعوة إلى عقد مؤتمر شرم الشيخ فى ١٦ أكتوبر ٢٠٠٠ .

وقد نصت مذكرة التفاهم لقمة شرم الشيخ على:

وافق الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود باراك على ثلاثة أهداف رئيسية وعلى الخطوات اللازمة لتنفيذها وهى:

أولاً: وافق الجانبان على اصدار بيانات عامة تدعو صراحة لوقف أعمال العنف ، كما وافقا على اتخاذ إجراءات فورية

حاسمة لإنهاء المواجهة الحالية وإنهاء نقاط الاحتكاك، مع ضمان انهاء العنف وأعمال التحريض ، والحفاظ على الهدوء ومنع تكرار الأحداث الأخيرة.

ولتحقيق ذلك، سيعمل كل جانب على الفور على العودة إلى الموقف الذى كان موجوداً قبل الأزمة الحالية فى المناطق ، ومن بينها اعادة سيادة القانون والنظام وإعادة نشر القوات، وإنهاء نقاط الاحتكاك ، ودعم التعاون الأمنى بينهما، ورفع قرارات الغلق، وفتح مطار غزة، وسوف تسهل الولايات المتحدة عملية التعاون فى المجال الأمنى بين الجانبين وفقاً لما هو مطلوب.

ثم نصت النقطتان الأخيرتان على تطوير لجنة لتقصى الحقائق فى الأحداث التى شهدتها الأسابيع الأخيرة، ثم ضرورة العودة إلى المفاوضات واستئناف الجهود الرامية إلى التوصل لاتفاق الوضع الدائم على أساس قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨. كان جورج تينيت رئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A) قد شارك فى لقاءات كامب ديفيد، وفى المفاوضات السابقة فى «واى ريفر»، وفى عهد نيتانياهو وأشرف على كل القضايا الأمنية والمتعلقة بالتعاون الأمنى الفلسطينى - الإسرائيلى - الأمريكى(٥٠).

وعقب اندلاع انتفاضة الأقصى فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ واستمرارها، وصل جورج تينيت رئيس الوكالة المركزية للاستخبارات الأمريكية إلى إسرائيل فى ١٣ أكتوبر ٢٠٠٠ تمهيداً لعقد اجتماع أمنى ثلاثى(٥١). وفى ١٩ أكتوبر عقد اجتماع أمنى جديد بين مسئولين أمنيين فلسطينيين وإسرائيليين فى غزة بالقرب من حاجز إيريز وبمشاركة جورج تينيت وذلك للبحث فى تهدئة الأوضاع. وفى قمة شرم الشيخ التى عقدت فى ١٧ - ١٨ أكتوبر ٢٠٠٠ تم الاتفاق على بعض

التفاهمات الأمنية بين الجانبين وسمى «تفاهم شرم الشيخ» الذى عمل على اعادة التعاون الأمنى ويوقف أعمال العنف والتحريض(٥٢).

وفى أواخر شهر أكتوبر التقى رئيس جهاز الأمن الداخلى الإسرائيلى (شين بيت) آفى ريختر فى القاهرة رئيس الاستخبارات الفلسطينية أمين الهندى، وأشارت بعض المصادر إلى أن هذا اللقاء هو الأول منذ اندلاع انتفاضة الأقصى وجرى بمعرفة مصر والولايات المتحدة، واتفق المسئولان على وقف اطلاق النار بالأسلحة الرشاشة على مستوطنة «جيلو» فى القطاع الشرقى للقدس المحتلة، انطلاقاً من بلدة بيت جالا فى الضفة الغربية(٥٣). وفى نهاية شهر نوفمبر ٢٠٠٠ وبعد أن ادركت إسرائيل أن المواجهات بين الجانبين مرشحة للاستمرار لشهور عديدة بدلاً من أسابيع، وفى ظل تزايد التحذيرات الاستخباراتية بشأن وقوع عمليات عسكرية فى عمق إسرائيل، كثفت إسرائيل تحركها فى محاولد لاعادة التنسيق الأمنى بينها وبين السلطة الفلسطينية، وأعلن جلعاد شير مدير مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية وجود دلالات تشير إلى نية الفلسطينيين تحسين التنسيق الأمنى. ونفى عقد لقاء بين رئيس جهاز الاستخبارات الداخلية الاسرائيية (شين بيت) آفى ريختر، أو الرئيس السابق لجهاز الموساد يسرائيل حسوفى وبين رئيس جهاز الأمن الوقائى الفلسطينى فى غزة محمد دحلان .

وذكرت مصادر إسرائيلية أن القاهرة شهدت فى ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٠ مجموعة من الاجتماعات بين مسئولين أمنيين فلسطينيين وإسرائيليين بدعوات من مسئولى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A) شارك فيها العقيد محمد دحلان ويسرائيل حسوفى. وأضافت المصادر أن الاجتماع عقد تحت ضغوط مصر فى محاولة لوقف العنف. وبموازاة ذلك عقد

اجتماعات بين مدير الأمن العام فى قطاع غزة اللواء عبد الرازق المجايدة مع قائد مايسمى بالمنطقة الجنوبية «يوم توف ساميا» فى نفس التاريخ فى منطقة حاجز بيت حانون وصفها المجايدة «بأنها عبثية ومضيعة للوقت»، وأنه لم يتم التوصل إلى أى نتائج أو اتفاقات إيجابية(٥٤).

وأشارت صحيفة «معاريف» إلى أن لقاء سريا تم يوم ١٠ نوفمبر ٢٠٠٠ مثل إسرائيل فيه شلومو بن عامى وجلعاد شير مدير مكتب باراك ورئيس جهاز المخابرات العامة الداخلية (شاباك) يسرائيل حسوفى، وعن الجانب الفلسطينى رئيس جهاز الأمن الوقائى الفلسطينى فى غزة العقيد محمد دحلان وكبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات وياسر عبد ربه(٥٥).

ونتيجة لاستمرار الانتفاضة وتواصل اعتداءات إسرائيل على الشعب الفلسطينى وقيامها بتصفية بعض قياديى حركات المقاومة الفلسطينية، ووسط تكهنات عن اقتراب التوصل إلى اتفاق بشأن استئناف المفاوضات، وتقديم بعض المقترحات الأمريكية، وعقد مفاوضات بين الجانبين فى قاعدة بولينج الامريكية لم تسفر عن نتيجة ملموسة.

أكد محمد دحلان مسئول جهاز الأمن الوقائى فى قطاع غزة إنه إذا اوقفت إسرائيل عدوانها على الشعب الفلسطينى بشكل كامل، فلا مانع لدينا فى عودة التنسيق الأمنى. وأشار دحلان إلى أن لقاء امنياً فلسطينياً إسرائيلياً بمشاركة مصرية وأمريكية سوف يعقد فى ٧ يناير ٢٠٠١ فى القاهرة، وذلك بناء على طلب الرئيس الأمريكى كلينتون لبحث وسائل الحد من العنف(٥٦).

وعقد الاجتماع فى القاهرة فى محاولة لاستئناف التنسيق

الأمنى بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى .واشترط الفلسطينيون رفض العدوان الإسرائيلى والحصار المفروض على الأراضى الفلسطينية قبل استئناف التعاون الأمنى، بينما يطالب الإسرائيليون بوقف العنف والانتفاضة(٥٧).

وانتهى الاجتماع دون صدور أى بيان عنه، ودون نتائج تذكر وذكرت مصادر فلسطينية أن الاجتماع فشل بسبب رفض إسرائيل تلبية مطالب فلسطينية أساسية وهى ضرورة انسحاب الجيش الإسرائيلى من داخل المدن والقرى وفك الحصار ومحاسبة المشاركين فى الاغتيالات فى صفوف السلطة(٥٨). وأعلن مصدر فلسطينى أنه تقرر عقب الاجتماع تشكيل لجنة سياسية ـ أمنية مشتركة فى محاولة للخروج من المأزق الراهن(٥٩).

وعقب ذلك، عقد اجتماع أمنى سياسى فى ١٠ يناير ٢٠٠١ عند معبر إيريز(٦٠)، واستمرت الاجتماعات وعقد اجتماع أخر فى ٢٢ يناير، أعلن على اثره الجانب الفلسطينى فشله فى التوصل إلى حل لرفع الحصار المفروض على الأراضى الفلسطينية وأنهى الاجتماع الذى عقد فى مدينة رام الله، بعدما ردد الإسرائيليون مطالبهم فى شأن «التنسيق الأمنى» الذى تعهدت السلطة الفلسطينية عدم الرجوع اليه(٦١).

وفى اثناء مفاوضات طابا التى عقدت فى نهاية شهر يناير ٢٠٠١ تناولت المباحثات الخاصة بالأمن ما أعلن عن أن إسرائيل تراجعت عن مطلبها الخاص بالمشاركة فى القوات الدولية التى سترابط على الحدود وتمسكت بأن تستغرق عملية «إعادة الانتشار» أى انسحاب الجيش الإسرائيلى، ثلاث سنوات تشرف عليها هذه القوات الدولية ولم يعلن البند الذى تطالب فيه اسرائيل باقامة محطات للانذار المبكر فى الضفة

الغربية تراوح عددها فى الجلسات بين ثلاث وخمس محطات وعارض الفلسطينيون فى المقابل منح إسرائيل حرية الطيران فى الإجواء الفلسطينية(٦٢).

وعقب انتخاب شارون رئيساً للحكومة الإسرائيلية فى ٧ فبراير ٢٠٠١، أعلن شارون أن حكومته ستضمن أولاً الأمن المطلق لمواطنى اسرائيل، وأنه لايمكن أن تجرى محادثات سلام فى ظل الارهاب، وأشار إلى أنه سيؤيد تسوية تقضى باللاحرب ومن دون جدول زمنى (٦٣). وفى ١٨ مارس عقد لقاء أمنى بين مسئولين فى أجهزة الأمن الاسرائيلية والفلسطينية عند معبر إيريز ، ولم يسفر عن أى نتيجة تذكر، بل جاء فى سياق استمرار الاتصالات منذ انتخاب شارون حتى يتم خفض وتيرة العنف. ويذكر أن شارون أعطى الضوء الأخضر للبدء فى هذه اللقاءات ولكن أمر بالا تتناول سوى المسائل الأمنية، والا تتجاوزها إلى موضوعات سياسية مثل استئناف المفاوضات(٦٤).

٢. الاجتماعات الأمنية بين الفلسطينيين والإسرائيليين فى عهد شارون

عقد الاجتماع الأمنى الأول فى عهد حكومة شارون فى ٢٠٠١/٤/٤ فى منزل السفير الأمريكى لدى إسرائيل مارتن إنديك فى مدينة هرتسليا الإسرائيلية بمشاركة مسئولوين أمنيين وعسكريين فلسطينيين وإسرائيليين وأمريكيين بناء على طلب وزير الخارجية الأمريكى كولين باول. وأوضح محمد دحلان رئيس جهاز الأمن الوقائى الفلسطينى فى غزة أن الاجتماع كان صعباً، حيث أكد الفلسطينيون تمسكهم بمواقفهم الداعية إلى وقف العدوان الإسرائيلى المتواصل على ابناء الشعب الفلسطينى منذ سبتمبر عام ٢٠٠٠. وأنهم كانوا

ينتظرون من الجانب الإسرائيلى اتخاذ اجراءات على الأرض مثل سحب الدبابات من مداخل المدن ورفع الأعلام عن الأراضى الفلسطينية وإزالة القيود المفروضة على أبناء الشعب الفلسطينى، وإعادة فتح المعابر المغلقة ووقف اجراءات القصف والاغتيالات، تنفيذاً لتفاهمات شرم الشيخ. وضم الاجتماع من الجانب الفلسطينى اللواء أمين الهندى مدير عام المخابرات الفلسطينية، والعقيد جبريل الرجوب رئيس جهاز الامن الوقائى فى الضفة الغربية ، والعميد إسماعيل جبر قائد قوات الأمن الوطنى فى الضفة الغربية واللواء عبدالرازق المجايدة قائد قوات الأمن الوطنى فى قطاع غزة اضافة إلى العقيد محمد دحلان. ومن الجانب الإسرائيلى آفى ريختر رئيس جهاز الشاباك الإسرائيلى وعن الجانب الأمريكى مسئول وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى تل أبيب.

وعقب مغادرة الوفد الفلسطينى تعرض فى طريق العودة لاطلاق النار عليه من الجيش الإسرائيلى عند معبر بيت حانون، واعتبر المسئولون الفلسطينيون ان اطلاق النار كان مدبراً وهو قرار اسرائيلى مبيت. ويستهدف القيادات الفلسطينية بالاغتيال والإرهاب(٦٥).

وصرح أمين الهندى بأن الاجتماع كان صعباً للغاية ولم تتوصل إلى أى اتفاق أو حلول واتفق على اجتماع ثان. وأن الإسرائيليين وعدوا بأنهم سيعملون من طرفهم على التخفيف من الحصار فى المعابر والطرق وتقليل الاحتكاك، لكن تم عكس ذلك. وقال الإسرائيليون إن الاجتماع لم يتوصل إلى أى نتائج سوى ضرورة الحد من العنف والاتفاق على لقاء جديد(٦٦).

وفى مساء يوم ١٢ ابريل عام ٢٠٠١ عقد اجتماع أمنى فى منزل السفير الأمريكى مارتن انديك ، ورأس الوفد الفلسطينى

اللواء أمين الهندى وتحت رعاية المخابرات المركزية الأمريكية، وأكد اللواء امين الهندى أن هناك تغيرا فى الموقف الإسرائيلى، حيث وعد الإسرائيليون بالتخفيف من اجراءاتهم المفروضة على الشعب الفلسطينى، وستتم هذه الاجراءات من طرف واحد بالتدريج، وهى زيادة العمل فى المعابر وزيادة عدد العمال وفتح الطرقات فى الضفة الغربية(٦٧).

وقد شهدت نهاية الاجتماع الأمنى الفلسطينى الإسرائيلى الثانى محاولة لاغتيال أحد قادة حركة «فتح» فى الضفة الغربية بسيارة مفخخة (٦٨). ولم يسجل الاجتماع الأمنى الفلسطينى ـ الإسرائيلى أى تقدم ملحوظ، إذ تجدد الخلاف على أولوية تطبيق اتفاق شرم الشيخ، بعد الهجوم البرى بالدبابات وطائرات الهليكوبتر على مخيم خان يونس داخل مناطق السلطة الفلسطينية، والذى سبق الاجتماع.

وكان الفلسطينيون قد طرحوا فى الاجتماع الأمنى موضوع اغتيال الأفراد كمردان (إياد مروان) أحد قادة الجهاد الإسلامى فى جنين، والملاحقات والاعتداءات المتكررة مثل قصف مقر البحرية الفلسطينية، بجانب الدعوة إلى انسحاب كامل للجيش الإسرائيلى، وفتح مطار غزة. وذكر جدعون سار، سكرتير الحكومة الإسرائيلية، أن إسرائيل لم تتقدم سوى بمطلب واحد هو وقف العنف بجانب اقتراحهم اتخاذ تدابير محددة فقط لتخفيف إغلاق الأراضى المحتلة الذى يضيق الخناق على الاقتصاد الفلسطينى .

ويشار إلى أن الاجتماع عقد تحت ضغوط دولية مورست على الطرفين، حيث ذكر مصدر فى وزارة الخارجية الأمريكية أن الاجتماع الأمنى عقد فى أجواء جيدة، رغم احداث خان يونس. وعلى الرغم من عدم الإعلان عن أى اتفاق، فإن

الاتصالات عبر الوسيط الأمريكى سوف تستمر. وأوضح أن الخلاف يتمحور حول اتفاق شرم الشيخ وتوقيت تطبيقه، فإسرائيل تريد تنفيذ خطوات على الأرض قبل الحديث عن تطبيق الاتفاق، متذرعة بأن هناك محاولات سابقة تمت لتطبيقه لكنها لم تنجح. فى حين يصر الفلسطينيون على البدء بشرم الشيخ. ويهدف الاجتماع فى مجمله إلى وقف المواجهات واستئناف التنسيق الأمنى تمهيداً لاستئناف المفاوضات المتعطلة منذ ما قبل انتخاب شارون فى ٦ فبراير ٢٠٠١.

وكان الفلسطينيون قد شددوا على تغيير مكان الاجتماع من إسرائيل إلى أراضى السلطة الفلسطينية، وطالبوا بضمانات أمنية شخصية لأعضاء الوفد المشارك فى الاجتماع بعد الاعتداء الذى تعرض له اعضاء الوفد الذى شارك فى الاجتماع الأمنى الأول، ولذلك قدم الإسرائيليون والأمريكيون الضمانات التى طالب بها الفلسطينيون لحماية أعضاء الوفد، وشارك فى الاجتماع الذى تم تحت رعاية وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) عن الإسرائيليين رئيس جهاز الأمن الداخلى (الشين بيت) آفى ريختر وبعض قادة الجيش الإسرائيلى فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وعن الفلسطينيين اللواء أمين الهندى رئيس جهاز المخابرات العامة، واللواء عبد الرازق المجايدة مدير الأمن الوطنى فى غزة، والعقيد جبريل الرجوب رئيس الأمن الوقائى فى الضفة الغربية، وامتنع عن المشاركة العقيد محمد دحلان احتجاجاً على إطلاق النار على الوفد الأمنى الفلسطينى بعد الاجتماع السابق.

وفى٢٠٠١/١/٢٢ عقد اجتماع أمنى فلسطينى إسرائيلى فى استراحة الرئيس عرفات فى بلدة بيت حانون شمال قطاع غزة، تحت الرعاية الأمريكية من أجل العودة إلى التنسيق الأمنى وفق مايقوله الإسرائيليون، بينما يرى الفلسطينيون أن

الهدف من هذه الاجتماعات هو رفع الحصار والإغلاق المفروض على الشعب الفلسطينى لتمهيد الطريق أمام استئناف المفاوضات.

وأفاد الإسرائيليون أن أجواء الاجتماع كانت طيبة وجادة، واتفق الطرفان على تعاون أمنى طويل المدى، وقررا تنفيذ سلسلة خطوات ستؤدى إلى وقف ما سموه الإرهاب والعنف مقابل تخفيف القيود المدنية والاقتصادية المفروضة على الفلسطينيين .

فى حين أشار الفلسطينيون إلى أن الاجتماع لم يسفر عن أى نتائج ولم يكن له علاقة بالتنسيق الأمنى، حيث جاء كل طرف بمطالبه لعرضها على الآخر، لكن الاجتماع الذى خاض فى بعض التفاصيل انتهى دون تحقيق أى نتائج، واقتصر على بحث الوضع فى قطاع غزة، ولم يحضره أى مسئول أمنى من الضفة الغربية. وصرح عبد الرازق المجايدة مدير جهاز الامن الوطنى الفلسطينى بأن الجانب الفلسطينى سيسلم الوفد الإسرائيلى عدداً من المطالب منها بإعادة فتح الطرق المغلقة وإعادة فتح مطار غزة الدولى (٦٩).

وأضاف المجايدة أن الوفد الفلسطينى قدم أربع نقاط احتجاج تتضمن التجاوزات والمخالفات الإسرائيلية إلى الوفد الأمريكى، هى:

١ ـ قائمة تشمل التجاوزات الإسرائيلية المتعلقة بتجريف الأراضى والآبار وقطع الأشجار، وتجريف مواقف الأمن الوطنى .

٢ ـ قائمة تشمل قضايا التجاوزات الإسرائيلية المتعلقة بالاغلاق الإسرائيلى للطرق والمعابر والممرات.

٣ ـ قائمة تشمل القصف الإسرائيلى لمواقع الأمن الوطنى والمدن والقرى والمنازل التى تؤوى المدنيين العزل.

٤ ـ قائمة تشمل اعداد الشهداء والجرحى والمعوقين من العدوان الإسرائيلى. وجاء الرد الإسرائيلى بأن لديه النية لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه سابقاً، وأن قواته ستعيد فتح الطريق إلى مستوطنة «كتسوفيم» المعروفة باسم «طريق ابو العجين» ليتمكن العسكريون الفلسطينيون من الحركة بحرية، ووعد بدرس إعادة فتح المطار خلال أسبوعين، وأن يعود معبر رفح البرى للعمل خلال يوم أو يومين، اضافة إلى زيادة اعداد العاملين الفلسطينيين داخل إسرائيل، والسماح للصيادين بالتوغل فى البحر لمسافة ٦ أميال بحرية (٧٠).

وكان مقرراً أن يعقد اجتماع أمنى جديد مساء يوم ٢٠٠١/٤/٢٣ بعد تأجيله ولكن لم يستكمل اذ تم انهاؤه بعد ١٥ دقيقة من انعقاده فى غزة، بينما كانت هناك انباء عن عقد اجتماع أمنى فى الضفة الغربية فى الوقت نفسه (٧١). وترى القيادة الفلسطينية فى استمرار الاجتماعات الأمنية والسياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين أنه لايمكن أن يرفض عروض اطراف عربية ودولية خاصة أمريكية لاعادة المفاوضات لسابق عهدها ويهدف الفلسطينيون من حضور هذه اللقاءات إلى عرض مواقفهم المتمثلة فى المطالبة بتوقيع اتفاقات لتطبيق تفاهم شرم الشيخ القاضى بوقف العدوان الإسرائيلى، وفك الحصار عن الشعب الفلسطينى وإعادة الأموال «المسروقة» من الشعب الفلسطينى.

ورغم ادراك السلطة الفلسطينية عدم تبنى الادارة الأمريكية موقفاً منصفاً من الصراع الفلسطينى ـ الإسرائيلى، إلا أن حضورها لهذه الاجتماعات، أو أى طرف أجنبى آخر

يعقدها يصل إلى قناعة بأن الجانب الإسرائيلى لايريد ان يتوصل إلى حل للأزمة الحالية وتقوم السياسة الإسرائيلية على فرض الاستسلام على الشعب الفلسطينى، وان الاجراءات التى تتخذها الحكومة الإسرائيلية تستهدف التصعيد(٧٢).

ويربط الفلسطينيون بين ضرورة الاتفاق السياسى حتى تكون الاجتماعات الأمنية مثمرة (٧٣).

وفى مساء ١١ ـ ١٢ ابريل ٢٠٠١ عقد لقاء أمنى فى شمال تل أبيب قدم الفلسطينيون خلاله مطالب للجانب الإسرائيلى. وأكد بيان رسمى صادر من مديرية الأمن العام الفلسطينى أن الوفد الفلسطينى الأمنى ينتظر قيام الجانب الإسرائيلى بالاستجابة إلى المطالب المشروعة ـ التى قدمها الفلسطينيون فى الاجتماع الأمنى المشترك ـ وقد جدد الجانب الفلسطينى مطلبه بفتح جميع الطرق والمعابر التى تغلقها القوات الإسرائيلية أمام حركة الناس وتنقل البضائع، إضافة إلى فتح مطار غزة الدولى.

وأشار البيان الموقع باسم عبد الرازق المجايدة مدير الأمن العام الفلسطينى إلى أن الوفد الفلسطينى دعا الجانب الإسرائيلى إلى ازالة كافة المظاهر العسكرية الإسرائيلية المستقرة ورفع الحصار والاغلاق عن المدن الفلسطينية. وأكد ضرورة رفع وانهاء الحصار عن منطقة المواصى (غرب خان يونس جنوب القطاع) التى تحد من عمل الصيادين الفلسطينيين.

وأشار المجايدة إلى حدوث تغيير فى الموقف الإسرائيلى حيث عرضوا أنهم سيقومون بإجراءات عدة من طرف واحد بالتدرج منها زيادة العمل فى المعابر وزيادة عدد العمال الفلسطينيين فى إسرائيل وفتح المعابر والطرق. وعقد اللقاء

بمشاركة أمريكية وطرح فيه كل المواضيع التى حدثت ومنها اطلاق النار على الوفد الأمنى مؤخراً. وأعلن جدعون سار سكرتير الحكومة الإسرائيلية أن اللقاء الأمنى جرى فى اجواء ايجابية واتفق الطرفان على اللقاء مجدداً، وينتظر عقد اللقار الثانى فى ١٦ ابريل، وأكد سار ان إسرائيل تقدمت بطلب واحد هو وقف العنف (٧٤).

وفى ٢٥ يوليو ٢٠٠١ عقد لقاء أمنى بين الفلسطينيين والإسرائيليين باشراف مندوب المخابرات الأمريكية، وخلال اللقاء تعرض الفلسطينيون للاتهامات من إسرائيل والولايات المتحدى فيما يتعلق بوقف اطلاق النار، فى وقت اغتالت فيه إسرائيل فلسطينياً فى نابلس قبل اللقاء .

وقد فشل الاجتماع، وخرج منه الفلسطينيون بقناعة بأن هذه الاجتماعات لم تعد مجدية، ورفعوا مطالب للرئيس عرفات بالغائها.

فى حين طالب اليمين الإسرائيلى شارون بالإعلان عن وقف هذه الاجتماعات وأية اتصالات أخرى مع الفلسطينيين، ولكن شارون رفض ذلك قائلاً «إن هذه الاجتماعات مهمة ومجدية، فيكفى انها تتم مرة فى الأسبوع ويتيح وجودها للقادة الميدانيين ان يلتقوا أيضاً، واللقاءات الميدانية نجحت فى مكافحة العديد من عمليات العنف .

وأعلنت السلطة الفلسطينية أنها علقت اللقاءات الأمنية مع الجانب الإسرائيلى حتى يستجيب للمطالب الفلسطينية المتعلقة بوقف سياسة الاغتيالات وتجريف الأراضى ورفع الحصار عن المدن الفلسطينية(٧٥). وقد أعلن اللواء أمين الهندى رئيس جهاز المخابرات الفلسطينية عن فشل الاجتماع بسبب رفض إسرائيل

تنفيذ التزاماتها بموجب الشق الأمنى من توصيات لجنة ميتشيل الدولية ورفضها اتخاذ اجراءات قانونية واعتقال نحو ٥٠ إسرائيلياً يتهمهم الجانب الفلسطينى بارتكاب جرائم ضد المدنيين الفلسطينيين ومن بينهم مستوطنون يمينيون متطرفون .

وطالب الجانب الفلسطينى نظيره الأمريكى بوقف هذه اللقاءات مادامت إسرائيل مستمرة فى تنفيذ عمليات الاغتيال وعدم تنفيذ التزاماتها المتعلقة برفع الحصار ووقف اعتداءاتها ضد الفلسطينيين.

وقالت مصادر إسرائيلية أن ممثلى (C.I.A) أعلنوا من جهتهم عن وقف اللقاءات الأمنية بعد الجدل الصاخب وتبادل الاتهامات بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى(٧٦). وقال العقيد توفيق الطراوى مدير الاستخبارات فى الضفة الغربية إن الجانب الأمريكى استخدم اسلوباً مغايراً لادارة هذا اللقاء على عكس المتعارف عليه عادة. واضاف أن الإسرائيليين يستخدمون اللقاءات الأمنية كغطاء يواصلون به سياسة الاعتداء والهجوم، حيث قدم الجانب الفلسطينى نصاب الاغتيالات الإسرائيلية للفلسطينيين. وأكد الفلسطينيون تعذر عقد اللقاءات الأمنية فى ظل مواصلة إسرائيل سياسة الاغتيالات التى تنفذها .

وكان رد إسرائيل ان الاغتيالات جاءت بعد تسليم الجانب الفلسطينى قائمة بأسماء افراد لابد من اعتقالهم ولكنه احجم عن اتخاذ اجراءات بهذا الشأن، واعترف بأنه كان وراء بعض عمليات الاغتيالات. وخلال الاجتماع قدم الجانب الفلسطينى قائمة باسماء الإرهابيين الإسرائيليين الذين اشتركوا فى

أعمال قتل واطلاق نيران وحرق اشجار واختطاف وتخريب ومحاولات الاعتداءعلى المواقع الدينية الإسلامية والمسيحية، وكذلك الميليشيات المسلحة التى شكلت لتنفيذ عمليات ضد الفلسطينيين، وقد سلمت القائمة للجانب الأمريكى، فى حين أن الإسرائيليين كانوا قد أعلنوا من قبل عدم قبولهم تسلم أى قائمة.

وفى نهاية الاجتماع حمل الأمريكيون الإسرائيليين ٥٠٪ من المسئولية لأنهم لم يمنحوا الفلسطينيين فرصة تنفيذ واجباتهم بينم حملوا الفلسطينيين ٥٠٪ من المسئولية لأنهم لم ينفذوا تلك الواجبات، ورفض الطيراوى ذلك، مشدداً على قيام الفلسطينيين بواجباتهم، وألقى بالفشل على الإسرائيليين الذين حضروا الاجتماع لعدم تفويضهم فى اتخاذ اى قرار لأن القرارات كلها فى جيب شارون (٧٧).

وكشف العقيد توفيق الطيراوى مدير الاستخبارات فى الضفة الغربية فى مقابلة خص بها «الشرق الأوسط» مع نشرة «هير بالستاين» الفلسطينية تفاصيل اللقاء الأمنى الثلاثى الأخير الذى أجرى فى السفارة الأمريكية بتل أبيب فى ٢٥ يوليو وأنهى ممثلو الاستخبارات الأمريكية (C.I.A) اللقاء بعد ساعة ونصف ساعة من عقده زاعمين أنه لاجدوى من مواصلته. وقال الطيراوى «إنه كالمعتاد فان الأمريكيين بدأوا اللقاء بتحديد طرف واحد والطلب منه تعداد الخطوات التى عمل بها دون منح الطرف الآخر فرصة مماثلة، وهذه المرة كان الجانب الفلسطينى هو الذى سيبدأ ولكنه أعرب عن رغبته فى استخدام شكل آخر لإدارة اللقاء يختلف عن الشكل المتبع فى العادة».

وأضـــاف الطيـــراوى: «قلنا إنه من الواضح ان الاسرائيليين يستخدمون اللقاءات الأمنية كغطاء يواصلون فى ظله سياسة الاعتداء والهجوم، فقبل يوم أو يومين على عقد اى اجتماع أمنى تقوم إسرائيلإسرائيل بتنفيذ عملية اغتيال او تشجع مستوطنيها على قتل الفلسطينيين»، وطرح الفلسطينيون قضية اغتيال مصطفى ياسين فى جنين وصالح دروزة فى نابلس وقتل ثلاثة افراد من عائلة طميزى فى الخليل، أحدهم رضيع يبلغ ٢ اشهر، وأكدوا تعذر عقد اللقاءات الأمنية فى ظل مواصلة اسرائيل سياسة الاغتيالات التى تنفذها. ورداً على ذلك. زعم الجانب الاسرائيلى ان العمل بسياسة الاغتيالات جاء بعد تسليم الجانب الفلسطينى قائمة بأسماء افراد لابد من اعتقالهم ولكنه احجم عن اتخاذ اجراءات بهذا الخصوص، حسب العقيد الطيراوى، وأوضح المسئول الفلسطينى ان الجانب الإسرائيلإسرائيلى اعترف بأنه كان وراء تلك الاغتيالات، وأعرب عن أن الفلسطينيين كانوا سيكونون فى وضع أسوأ لو أن من جرى اغتيالهم نفذوا عمليات مثل عملية تفجير المرقص الليلى بتل أبيب، غير أن الجانب الفلسطينى ابرز مباشرة ادلة تعرى المزاعم الإسرائيلية من الصحة، وكشف الطيراوى أنه وخلال نفس اليوم الذى جرى فيه اغتيال مصطفى ياسين قدم الجانب الإسرائيلإسرائيلى قائمة باثنين من الفلسطينيين زعم انهما كانا ينويان تنفيذ عملية انتحارية داخل إسرائيلإسرائيل، وهما ابراهيم عبد الرحمن دحمس من قلقيلية وعماد فرحان عمران من جنين، وبادرت القوات الأمنية الفلسطينية باعتقال دحمس وعمران على الفور. وقال الطيراوى: «كان السؤال الأول الذى اثير فى وجه الجانب الإسرائيلإسرائيلى خلال اللقاء: لماذا لم تزودونا باسمى صالح دروزة ومصطفى ياسين حتى نعتقلهما

بدل أن تفتحوا نيرانكم عليهما" وأضاف: «أما السؤال الثانى الذى طرحناه بحضور ممثلى (C.I.A) فكان يتعلق بصالح ياسين الذى اعتقله الإسرائيلإسرائيليون لمدة ٤ ساعات قبل يوم من اغتيالهم له، وتساءلنا «هل اطلقتم سراحه لتتمكنوا من قتله؟» أما السؤال الثالث الذى طرح فى اللقاء، فقال الطيراوى إنه « كان بخصوص ان صالح دروزة كان رجل سياسة لاعلاقة له بالعمل العسكرى». كما أكدت حماس ذلك فى بيان رسمى صدر عنها بعد اغتياله، وتحدى الجانب الفلسطينى الجانب الاسرائيلى أن يجيب على هذه الأسئلة بحضور ممثلى (C.I.A) وكان الجانب الإسرائيلى قد قدم اسماء للفلسطينيين تختلف عن اسماء من قاموا باغتيالهم، وقال الطيراوى «عندما لم يقدم الجانب الاسرائيلى اجوبة أو تفسيراً لجأ الممثلون الأمريكيون إلى تغيير الموضوع».

بعد ذلك تمحور النقاش حول الصبى الفلسطينى الذى يبلغ ١٤ عاماً وقتل بدم بارد فى غزة وأوضح قائد المنطقة الجنوبية اللواء دورون الموج أنه ليس فى وسع الجيش تمييز الأعمار عندما يكون هناك تبادل للنيران، وقدم اعتذاراً عن وقوع هذا الحادث، غير أن هذا التبرير أثار الجانب الفلسطينى الذى تعجب قائلاً: «وهل سيبعثه الاعتذار من مرقده؟» (٧٨). وعندما لاحظ الجانب الأمريكى تلبد أجواء اللقاء قرر تأجيله، وقبل انهاء اللقاء قدم الجانب الفلسطينى قائمة بأسماء الارهابيين الإسرائيليين الذين اشتركوا فى اعمال قتل واطلاق نيران وحرق اشجار واختطاف وتحريض ومحاولات الاعتداء على المواقع الدينية الإسلامية والمسيحية وكذلك الميليشيات المسلحة التى شلكت لتنفيذ عمليات ضد الفلسطينيين. وقال الطيراوى:

«قدمت القائمة إلى الجانب الأمريكى حتى لاتدع مجالاً أمام الجانب الاسرائيلى لرفضها، ولحمل الجانب الأمريكى على تحمل مسئولياته فى اتخاذ اجراءات عملية» وأضاف: «لم يعلق الجانب الاسرائيلى، لأنه أعلن قبل عقد اللقاء أنه لن يقبل تسلم أى قائمة».

وفى النهاية حمل الجانب الأمريكى الإسرائيليين ٥٠ فى المائة من المسئولية لأنهم لم يمنحوا الفلسطينيين فرصة تنفيذ واجباتهم بينما حملوا الفلسطينيين ٥٠ فى المائة من المسئولية ايضاً لأنهم لم ينفذوا تلك الواجبات. غير أن الطيراوى أعرب عن رفض الجانب الفلسطينى لذلك، وشدد على قيام الجانب الفلسطينى بواجباته بالكامل، وتابع القول: «يبدو واضحاً أن الإسرائيلإسرائيليين الذين حضروا اللقاء لم يكونوا يتمتعون بتفويض يمكنهم من اتخاذ اى قرارات». وواصل حديثه «فكل القرارات فى جيب شارون، ولهذا فان اللقاء معهم محكوم عليه بالفشل معظم الوقت، أما الأمريكيون فإنهم قالوا فى نهاية اللقاء انهم سيراجعون قيادات الجانبين للعثور على طريقة لتطوير تلك اللقاءات بشكل يسمح بالتوصل إلى نتائج ملموسة من خلالها..

وأشار الطيراوى إلى أن «الإسرائيليين يعتقدون بسبب عقلية عنجهية القوة أن كل فلسطينى متهم حتى تثبت براءته وأن كل اسرائيلى برىء حتى تثبت ادانته، وهو الأمر الذى لن يثبت ابداً» كما كشف الطيراوى لأول مرة عن: «عدم تقديم أى قائمة تضم ٣٠ اسماً إلى الجانب الفلسطينى» ثم علق ساخراً: «إنهم يريدون منا اعتقال كل الفلسطينيين».

القائمة التى قدمها الفلسطينيون بإرهابيين اسرائيليين(٧٩):

١ ميناحم نبنى
٢ شاؤول نير
٣ يهودا عاتسيون
٤ يتساق غميرن
٥ يهوشان بن شوشان
٦ نتان نتزون
٧ زينيف فريدمن
٨ باراك مير
٩ رونى جيلا
١٠ شلومو ليفيتان
١١ يوسف نسوريا
١٢ يوسف ادرى
١٣ افى نوعن كترنلى
١٤ بن سيمون هاينمان
١٥ دانى ايزنمن
١٦ ديفيد بن شومول
١٧ حاجى ساجل
١٨ القتلة الأربعة فى سوق اللحامين
١٩ نوعان فردمن
٢٠ باروخ مارزل
٢١ لزعام فدرمن
٢٢ الحخام يتسحاق غميز بورج
٢٣ اتمار بن جابير
٢٤ افغيدور اسكن
٢٥ بن يامين كاهانا
٢٦ نوعام ليفنات
٢٧ عوزى شريث
٢٨ زخارين موشى
٢٩ روبين (سامى)
٣٠ موشى غزلان

التقى مسئولون أمنيون فلسطينيون واسرائيليون فى ٢٠٠١/٩/٢٨ (٨٠). فى مكان سرى وذلك لبحث وقف اطلاق النار، وتقول المراسلة إن هذا اللقاء الذى جاء عقب اجتماع بيريز وعرفات هو لقاء أمنى وليس مباحثات سلام ويتزامن مع الذكرى الأولى لاندلاع الانتفاضة ومن المتوقع ألا يسفر هذا اللقاء عن نتائج ترضى الطرفين، فى الوقت الذى قامت فيه القوات الإسرائيلية ببعض الاجراءات الأمنية حول الأراضى الفلسطينية تحسبا لوقوع هجمات جديدة (٨١).

وأن الحكومة الاسرائيلية أرسلت إلى السلطة الفلسطينية قائمة تضم نحو مائة شخص تورطوا فى عمليات ارهابية، وأضاف التليفزيون أنه من المتوقع أن يحضر بعض المسئولين الفلسطينيين والإسرائيليين اجتماع لجنة التنسيق الأمنى رفيعة المستوى اليوم (٨٢). وقال جبريل الرجوب فى حديث لصحيفة الأيام الفلسطينية إنه يتوجب على الفلسطينيين اختبار سياستهم مرة أخرى ومدى تعاونهم فى نضالهم ضد الاحتلال الاسرائيلى حتى لايتم عزلهم عن العالم، وأوضح التليفزيون أنه حسب أقوال الرجوب فإن علميات المنظمات الفلسطينية داخل الخط الأخضر أصبحت عمليات ارهابية بينما الأعمال التى تتم داخل الأراضى المحتلة شرعية (٨٣).

وأضاف الرجوب فى حديثه أن هذا ليس وقت الجهاد وأن السلطة الفلسطينية لن تسمح لأية منظمة بالمساس بسيادتها أو السيطرة على الأراضى تحت سيطرتها (٨٤)، أن ويشارك فى الاجتماع ممثلون عن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية .وفى ٢٠٠١/٩/٢٩ (٨٥). عقد اجتماع آخر لم يسفر عن أى نتيجة بسبب إصرار إسرائيل على

الايقـاف التـام لإطـلاق النار، واتفق خـلاله على عـقـد اجتماعين منفصلين للمسئولين العسكريين الميدانيين من الجانبين (٨٦).

مراجع الفصل الثانى

١	الحياة	٢٠٠١/١/١٧
٢	الشرق الأوسط	١٩٩٨/٦/٥
٣	د .عماد جاد ، اتفاق «واى بلانتشين» محصلة مفاوضات أمريكية . اسرائيلية، مجلد السياسة الدولية ، العدد ١٣٥، ص ص ١٧٨ ـ ١٩٨٢	١٩٩٩/١/١
٤	الأهرام	١٩٩٩/٧/٧
٥	الاهرام	١٩٩٩/٧/٣٠
٦	وكالة أنباء الشرق الأوسط	١٩٩٩/٧/٣٠
٧	الأهرام	١٩٩٩/٨/١
٨	الأهرام	١٩٩٩/٨/١١
٩	الأهرام	١٩٩٩/٨/١٣
١٠	الأهرام	١٩٩٩/٨/١٤
١١	الحياة	١٩٩٩/٨/١٦
١٢	الأهرام	١٩٩٩/٨/١٩
١٣	الأهرام	١٩٩٩/٨/٢٤
١٤	الأهرام	١٩٩٩/٨/٢٥
١٥	رويتر	١٩٩٩/٨/٣٠
١٦	الأهرام	١٩٩٩/٩/٢
١٧	الأخبار	١٩٩٩/٩/٣
١٨	الأهرام	١٩٩٩/٩/٥
١٩	الأهرام المسائى	١٩٩٩/٩/٥
٢٠	الأهرام	١٩٩٩/٩/٦
٢١	وكالات الأنباء	١٩٩٩/٩/٦
٢٢	الحياة	١٩٩٩/٩/٦
٢٣	الأهرام	١٩٩٩/٩/١٦

٢٤	وكالة أنباء الشرق الأوسط	١٩٩٩/١١/٩
٢٥	الأهرام	١٩٩٩/١١/١٠
٢٦	شيمون شيفر، يديعوت احرونوت، ستة خلافات صعبة بين إسرائيل والفلسطينيين، نشرت الترجمة فى الأهرام الدولى	١٩٩٩/١١/١٣
٢٧	محمد أمين المصرى، خطط إسرائيلية متكاملة وغياب المضمون الفلسطينى، الأهرام	١٩٩٩/١١/٢١
٢٨	الأهرام	١٩٩٩/١١/٢٦
٢٩	الأحرار	١٩٩٩/١٢/١٧
٣٠	الأهرام	١٩٩٩/١٢/٢٤
٣١	الأهرام	٢٠٠٠/١/١٣
٣٢	الأهرام	٢٠٠٠/١/٢١
٣٣	الأهرام	٢٠٠٠/٢/٣
٣٤	الأهرام	٢٠٠٠/٤/٦
٣٥	الأهرام	٢٠٠٠/٤/٣٠
٣٦	الأهرام	٢٠٠٠/٥/١٣
٣٧	الأهرام	٢٠٠٠/٥/٣١
٣٨	الأهرام	٢٠٠٠/٦/١٢
٣٩	الأهرام	٢٠٠٠/٦/١٥
٤٠	وكالة الأنباء الفرنسية	٢٠٠٠/٦/٢٧
٤١	الأهرام	٢٠٠٠/٦/٢١
٤٢	إبراهيم نافع، قمة كامب ديفيد وضرورات الموقف الأمريكى، الأهرام	٢٠٠٠/٧/٢١
٤٣	الأهرام	٢٠٠٠/٧/٢١
٤٤	الحياة	٢٠٠٠/٨/٦
٤٥	الحياة	٢٠٠٠/٧/١٨

٤٦	الأهرام	٢٠٠٠/٧/٢٧
٤٧	الأهرام	٢٠٠٠/٨/١
٤٨	الحياة	٢٠٠٠/٨/١٧
٤٩	الأهرام	٢٠٠٠/٨/١٦
٥٠	أحمد نافع، العقبات التى تعترض المصالحة الفلسطينية ـ الاسرائيلية، الأهرام	٢٠٠٠/٨/١٨
٥١	الأهرام	٢٠٠٠/٩/١٤
٥٢	الأهرام	٢٠٠٠/٩/٢١
٥٣	الاهرام	٢٠٠٠/٩/٣٠
٥٤	الأهرام	٢٠٠٠/١٠/١٨
٥٥	الحياة	٢٠٠٠/٩/١
٥٦	الحياة	٢٠٠٠/١٠/١٦
٥٧	الحياة	٢٠٠٠/١٠/١٩
٥٨	الحياة	٢٠٠٠/١١/٨
٥٩	الحياة	٢٠٠٠/١١/٢٨
٦٠	الحياة	٢٠٠٠/١٢/١٣
٦١	الحياة	٢٠٠١/١/٥
٦٢	الحياة	٢٠٠١/١/٨
٦٣	الحياة	٢٠٠١/١/٩
٦٤	الحياة	٢٠٠١/١/١٠
٦٥	الحياة	٢٠٠١/١/١١
٦٦	الحياة	٢٠٠١/١/١١
٦٧	الحياة	٢٠٠١/١/٣١
٦٨	الحياة	٢٠٠١/٢/١٠
٦٩	الحياة	٢٠٠١/٣/١٩
٧٠	الشرق الأوسط	٢٠٠١/٤/٦
٧١	الحياة	٢٠٠١/٤/٦

٧٢	الشرق الأوسط	٢٠٠١/٤/١٣
٧٣	الحياة	٢٠٠١/٤/١٤
٧٤	الحياة	٢٠٠١/٤/١٣
٧٥	الشرق الأوسط	٢٠٠١/٤/١٢
٧٦	الشرق الأوسط	٢٠٠١/٤/٢٣
٧٧	الحياة	٢٠٠١/٤/٢٣
٧٨	وكالات الأنباء	٢٠٠١/٤/٢٣
٧٩	الشرق الأوسط	٢٠٠١/٤/١٥
٨٠	الحياة	٢٠٠١/٤/٢٣
٨١	الحياة	٢٠٠١/٤/١٣
٨٢	الشرق الأوسط	٢٠٠١/٧/٢٧
٨٣	الحياة	٢٠٠١/٧/٢٧
٨٤	الشرق الأوسط	٢٠٠١/٧/٣٠
٨٥	الشرق الأوسط	٢٠٠١/٧/٣٠
٨٦	وكالات الأنباء	٢٠٠١/٩/٢٨

الفصل الثالث

مصر ونيتانياهو والسلام

يمكننا القول إن العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية لم تشهد مرحلة من التدهور فى العشر سنوات الأخيرة مثلما شهدت فى فترة رئاسة الزعيم الليكودى بنيامين نيتانياهو للوزارة الإسرائيلية، من يونيو ١٩٩٦ الى ابريل ١٩٩٩، وعلى الرغم من الاتهامات المتبادلة والتصعيد السياسى والدبلوماسى بين الطرفين، فإن مصر لم تفكر على الاطلاق فى قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدولة الإسرائيلية نتيجة رؤية لأهمية استمرار علاقاتها مع هذه الدولة التى تمثل حدودها الشرقية ولأهمية استمرار علاقاتها مع الدولة الإسرائيلية للعب دور مؤثر فى عملية السلام فى الشرق الأوسط، كما ترى الدبلوماسية المصرية.

وفى هذا الجزء سنستعرض بالتفصيل تطور العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية ونقاط الأزمات فى العلاقة بين الطرفين وكيف استمرت الخارجية المصرية نتيجة رؤيتها الاستراتيجية لمنطقة شرق قناة السويس فى الاختفاظ بشعرة معاوية فى علاقاتها مع الدولة الإسرائيلية:

كان هناك توجس مصرى من امكانية انتخاب الزعيم الليكودى المتشدد بنيامين نيتانياهو رئيساً لوزراء لإسرائيل، وهو التوجس فى حوار له مع مجل «الفاينانشيال تايمز» حيث أوضح أنه اذا مافاز نيتانياهو وشرع فى وضع العقبات أمام عملية السلام، فإن ذلك سيؤدى بالتأكيد الى ظهور مشكلة كبيرة (١).

وهو الأمر الذى جعل نيتانياهو فور فوزه بالانتخابات يسرع بالاتصال بالرئيس المصرى وتأكيد التزامه بدفع عجلة السلام على كل المسارات والحرص على لقاء الرئيس المصرى (٢). ولكن تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلى الجديد وتأكيده أهمية اعادة النظر فى الاتفاقيات المحددة لعملية السلام

وتجميد مسار التسوية على الجانب الفلسطينى ومحاولته التقرب للجانب التركى جعلت الدبلوماسية المصرية تتحسس الخطر، مما جعلها تهتم بلم الشمل العربى لتوحيد الصفوف وبالتالى اعطاؤها قوة اضافية فى مواجهة التعنت الإسرائيلى ومحاولته استبعاده من معادلة السلام فى الشرق الأوسط وتهميش الدور المصرى، حيث سارعت القيادة المصرية بالتشاور مع الجانب السورى واعلان الرئيس المصرى عقب محادثاته مع الرئيس السورى عن العزم على البحث فى صيغة لترتيب البيت العربى الذى أكدت القيادة المصرية أن طرح هذا الموضوع كان قبل أن يحدث التغيير الذى حدث فى إسرائيل.. ومع الظروف الحالية فكرنا وبحثنا ولكن وجدنا من الحكمة أن نتريث وننتظر كيف سيكون سلوك الحكومة الإسرائيلية الجديدة، ولو أن الحديث الذى أدلى به رئيس الوزراء الإسرائيلى الأخير لايدعو الى التفاؤل ولكن وجدنا من الحكمة أن ننتظر الى أن نرى فعلاً السياسية الحقيقية لهذه الحكومة التى على ضوئها سيكون التصرف" (٣)، هكذا أوصلت القيادة المصرية تهديدها للقيادة الإسرائيلية الجديدة سريعاً والتلويح بوجود أوراق لدى الدبلوماسية المصرية يمكنها الضغط من خلالها، مع ترك مساحة لإمكانية تراجع رئيس الوزراء الإسرائيلى عن نياته الواضحة فى عرقلة عملية السلام، ولكن هذا التهديد لم يلاق أية استجابة أو تراجع على الجانب الإسرائيلى، فما كان من القيادة المصرية إلا أن سارعت إلى عقد قمة ثلاثية مصرية - سورية - سعودية فى دمشق وتركيز المباحثات على تشكيل جبهة عربية مشتركة فى مباحثات السلام مع إسرائيل فى ظل حكومة بنيامين نيتانياهو رئيس الوزراء الإسرائيلى الجديد(٤) (نقلاً عن شبكة «السى. إن. إن» التليفزيونية الأمريكية»).

وهى القمة التى انتهت فعلياً بالإعلان عن قمة عربية عاجلة،

حيث أعلن محمد بسيونى سفير مصر بإسرائيل أنها تهدف الى التوصل الى موقف عربى موحد فى ضوء الانتخابات الأخيرة فى إسرائيل(٥)، والى جانب المحور العربى ركزت الدبلوماسية المصرية فى نفس الوقت على المحور الأوروبى حيث طالبت مصر الدول الأوروبية بإبلاغ إسرائيل بضرورة الالتزام بالمرجعية التى انطلقت على أساسها عملية السلام فى مدريد(٦)، إلا أن الدبلوماسية المصرية احتفظت بهدوئها المعهود ولم تحاول ابراز الأمر على أنه موجه بشكل مباشر ضد إسرائيل وهو ما أكده الرئيس المصرى، حيث صرح بأن مساندة عملية السلام هى الأساس للقمة العربية وليس كما تدعى بعض وكالات الأنباء فى أن هذه القمة موجهة لإسرائيل (٧).

من ناحية أخرى تحفظت الخارجية المصرية على اعلان إسرائيل استئناف المفاوضات مع الجانب الفلسطينى دون شروط مسبقة، حيث صرح محمد بسيونى سفير مصر بإسرائيل بأنه ابلغ وزير الخارجية الإسرائيلية «ديفيد ليفى» ضرورة الالتزام بمرجعية لهذه المفاوضات والقائمة على الشرعية الدولية وهى مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام (٨). ومع هذه التطورات المتلاحقة بدأت المشاغبات بين البلدين، حيث ما لبثت إسرائيل تعترض على حصول مصر على صواريخ سكود وهى الاعتراضات التى ردت عليها مصر بأنه حق مشروع لمصر وتعزيز لقدراتها للدفاع عن النفس وعن مكتسبات السلام (٩).

وفى كلمته فى افتتاح القمة العربية أكد الرئيس المصرى عند تناوله قضية السلام فى الشرق الأوسط أنه "إذا كنا نتجنب اللجوء الى التهديد وفرض الأمر الواقع على الطرف الآخر فى المفاوضات، وهو إسرائيل، ولا نخطط لأى اخلال بالتزاماتنا فإننا نطالبها أيضاً بنفس المنطق ومن ذات الموضوع، بأن تفى بتعهداتها والتزاماتها فى اطار عملية السلام بشكل

صارم، يبتعد عن أسلوب الوعيد ومحاولة فرض الأمر الواقع، أو تبنى موقف متطرف لايستند الى المرجعية المتفق عليها" (١٠) وهو الخطاب الذى حاولت فيه القيادة المصرية أن تترك مساحة من امكانية تراجع الطرف الإسرائيلى عن نيته عرقلة مسيرة التسوية.

إلا أنه لم تجر مياه جديدة تحت الجسر، مما جعل الدبلوماسية المصرية تركز بشكل واضح على محورى الضغط على إسرائيل: المحور العربى والمحور الأوروبى، حيث صرح عمرو موسى بأن مصر تركز الآن على الدور الأوروبى فى عملية السلام والذى وصفه بأنه مهم جداً (١١). وفى هذا السياق قام الرئيس المصرى بزيارة باريس ثم زيارة انقرة فى محاولة لتنشيط الدور الأوروبى فى الضغط على الجانب الإسرائيلى من ناحية وتحجيم التقارب الإسرائيلى - التركى من ناحية أخرى.

كما بدأت الدبلوماسية المصرية فى استخدام خطاب شديد اللهجة تجاه إسرائيل، ولم تمنع هذه الأجواء الرئيس المصرى من استقبال رئيس الوزراء الإسرائيلى وتصريح الأول عقب المحادثات الثنائية بأنه « استعاد الأمل من جديد فى استمرار عملية السلام» (١٢)، ولكن ما لبث رئيس الوزراء الإسرائيلى أن تراجع عن صياغاته المخففة التى استخدمها أثناء قمة القاهرة، مما جعل الرئيس المصرى، الذى شعر بالإحباط من عدم تنفيذ نيتانياهو لوعوده التى قدمها له خلال قمة القاهرة واعتبرتها القيادة الدبلوماسية المصرية انتصاراً لها، يحذر من «صعوبة انعقاد القمة الاقتصادية للتنمية فى الشرق الأوسط فى القاهرة فى حالة عدم احراز تقدم فى عملية السلام (١٣)»، وهو التحذير التى رأت الصحافة المصرية أنه أدى الى قيام الرئيس الإسرائيلى بالتعهد باستئناف المفاوضات مع

الفلسطينيين وايفاد ديفيد ليفى وزير الخارجية للقاهرة لتحسين العلاقات مع القاهرة. (١٤).

ولكن التهديد المصرى استمر فى ظل استمرار الوضع كما هو عليه، حيث أبلغت مصر إسرائيل بوضوح أن مؤتمر القمة الاقتصادية حول التنمية فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذى تستضيفه القاهرة فى نوفمبر ١٩٩٦ لن يعقد اذا لم ينفذ الجيش الإسرائيلى اعادة الانتشار فى مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية، حيث قال وزير الخارجية المصرى عمرو موسى: " لا أتصور عقد المؤتمر الاقتصادى والانسحاب من الخليل لم يتم فهذه مسألة غير مقبولة" (١٥).

وفى ظل هذا التصعيد غادر السفير الإسرائيلى القاهرة عقب انتهاء مهمته «ديفيد سلطان» دون أن تعين إسرائيل خلفاً له (١٦). وتصاعدت حدة الحرب الكلامية بين مصر وإسرائيل فى تلك الفترة الى درجة تصريح وزير الخارجية المصرى رداً على هجوم نيتانياهو على مصر بسبب موقفها من عقد القمة الاقتصادية بأنه "من الأفضل أن يبتعد نيتانياهو عن انف مصر حتى تبتعد مصر عن أنفه. (١٧)

كما تصاعدت لغة خطاب الدبلوماسيين المصريين من الصف الثانى تجاه إسرائيل، حيث صرح فتحى الشاذلى نائب وزير الخارجية المصرى بأن اللغة التى يتحدث بها نيتانياهو تبعث على الاشمئزاز وأنها اطلاق لصيحات الحرب من جانب المسئولين الإسرائيليين والتهديد باللجوء الى الخيارات العسكرية، كما صرح عادل الصفتى مساعد وزير الخارجية "بأن رئيس الوزراء الإسرائيلى يحتاج الى طبيب نفسى!! (١٨).

من ناحية أخرى، حدث تصعيد على الجانب الشعبى، حيث تحولت جنازة ضابط الشرطة المصرى والذى قتل برصاص

الإسرائيليين خطأ فى رفح الى تظاهرة معادية لإسرائيل أطلق خلالها آلاف المشيعين هتافات تندد بالمجازر الإسرائيلية (١٩)، وكان ضابط الشرطة المصرى قد قتل أثناء المواجهات مابين المتظاهرين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلى فى رفح على الحدود المصرية ـ الإسرائيلية.

وفى نفس الوقت امتنع الرئيس المصرى عن حضور قمة واشنطن فى مستهل شهر أكتوبر والتى حضرها كل من نيتانياهو وعرفات والملك حسين والرئيس الأمريكى "كلينتون" ، وقد صرح الرئيس المصرى لصحيفة معاريف الإسرائيلية "إننى اعتذرت عن عدم المشاركة فى قمة واشنطن استجابة للرأى العام المصرى "وتساءل الرئيس مبارك "كيف أسافر ونيتانياهو أعلن أنه أعاد فتح النفق ؟ "وأعرب أيضاً عن احباطه من عدم تنفيذ نيتانياهو لوعوده له التى أعلنها فى قمة القاهرة فى يوليو ١٩٩٦.

وعلى الرغم من هذا التصعيد الذى مارسته الخارجية المصرية على كافة المستويات إلا أنها لم تخط نحو قطع العلاقات أو سحب السفير المصرى للتشاور، بل ولم تبد رغبة رسمية للقيام بهذا الفعل محافظة على ثوابتها الخاصة بالتعامل مع الدولة الإسرائيلية، حيث أعلن الرئيس المصرى فى حديث لمجلة تايم الأمريكية "أن العلاقات (مع إسرائيل) متوترة وهناك سبب واحد لذلك هو أننا نعبر عن الرأى العام والناس فى مصر غاضبون، وهناك بعض الناس فى البلد يقولون "اقطع العلاقات الدبلوماسية "ولكننى حريص جداً على العملية السلمية قدماً، وليس تجميد العلاقات الدبلوماسية" (٢٠).

من ناحيتها اعلنت إسرائيل مقاطعة وزير البنية الأساسية

الإسـرائيلى «أرييل شـارون» المؤتمـر الاقـتـصـادى حـول الشـرق الأوسط فى القاهرة، وذلك بعد الانتقادات العنيفة التى وجهتها مصـر للحكومـة الإسـرائيلية خـلال الأسـابيع الماضيـة (٢١). إلا أنه بعـد تدخل أمـريكـى مـبـاشـر لتـحسين العـلاقات وزيارة وزير الخـارجيـة الإسـرائيلى للقـاهرة، تغيـر الموقف نسـبيـاً حيث أعلن الرئيس المصـرى عـقب اسـتـقـبـاله الوزير الإسـرائيلى أنه "لا فـائدة من توتر الجـو أكثـر ممـا هـو عليه، بل العكسْ من المهم أن نتحـرك وخلق جـو مـوات لاسـتئـناف عـمليـة السـلام لإنقـاذها من الأزمـة التى تواجهـها حـالياً. كمـا صـرح وزير الخـارجيـة المصـرى عـمـرو مـوسـى فـى اجـابة على سـؤال حـول الأفـكار التـى تلقـتـهـا مصـر من إسـرائيل لدفـع عـمليـة السـلام، "إننا سنطمـئن فـقـط عندمـا نرى الحـركة الحـقيقيـة نحـو التـقـدم واحـترام الاتفـاقات القادمة والعمل فى اطار مبادئ مدريد" (٢٢).

إلا أن الجـو عـاد ليـتـوتر سـريعـاً، حيث شكا وزير الماليـة الإسـرائيلى أثنـاء عـقـد المؤتمـر الاقـتـصـادى تدنـى حـجـم التطبـيع مع مصـر (٢٣)، الى جـانب اعـلان عـدد كبيـر من رجـال الأعـمـال المصـريين المشـاركين فـى المؤتمـر الاقـتـصـدى بالقـاهـرة رفضـهـم عـقـد صـفـقـات تجـارية مع نظرائهم الإسـرائيليين بسـبب تعنت السيـاسـة الإسـرائيليـة ازاء عـمليـة السـلام فـى الشـرق الأوسـط (٢٤).

وفـى الوقت نفـســـه أعلنت القــاهـرة فـى ١٩٩٦/١١/١٣ القـبـض على الضـابط الإسـرائيلى "عـزام عـزام" بتـهـمـة الجاسوسية. وقـامت مصـر بتحـذير إسـرائيل من عواقب تصـعيد عمليات الاسـتيطان فى الضفـة الغـربية وتصـريح عـمرو مـوسـى بأن مـصـر تدرس الآن سـبـل التـحـرك لمواجـهـة هذه السـيـاسـة الاستيطـانية انطلاقـاً من مقـررات القمة العربيـة الأخيـرة (٢٥). وعلى مسـتوى التـصـعيـد أيضـاً قـامت القـوات المصـرية لحـرس

الحدود بالتحفظ على ثلاثة لنشات إسرائيلية تسللت للصيد فى المياه المصرية (٢٦).

وقد استمر مسلسل التصعيد حتى بداية ١٩٩٧، حيث بدت فى الأفق إمكانات لتحسين العلاقات خاصة مع زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نيتانياهو للقاهرة فى مارس ١٩٩٧، وهى القمة التى صرح بعدها الرئيس مبارك بأنه لايفرض أى قيود على رجال الأعمال المصريين للتعاون مع الجانب الإسرائيلى وفى نفس الوقت صرح بأن "إسرائيل لاتنفذ التزاماتها وأنه يخشى من التأثير السلبى لمستوطنات أبو غنيم" (٢٧).

إلا أن هذا اللقاء لم يسفر عن تطور ايجابى واضح فى العلاقات حيث ما لبث الرئيس المصرى أن حذر إسرائيل من النتائج الخطيرة للاستيطان وقال أيضاً "إنه لو كان مكان نيتانياهو لقدم استقالته وذلك فى حوار لقناة النيل الدولية (٢٨)، واعلانه بعد ذلك "أن عملية السلام تمر بأصعب مراحلها منذ ١٩٦٧، وأن مايحدث يهدد الجهود السلمية كلها" (٢٩).

ودفع الخارجية المصرية لمجلس جامعة الدول العربية لإعلان تجميد خطوات التطبيع مع إسرائيل فى بداية ابريل ١٩٩٧.

وعلى الرغم من تصاعد التوتر مرة أخرى الا أن صناع القرار عادو ليؤكدوا عدم نيتهم قطع العلاقات مع الدولة الإسرائيلية، حيث صرح مبارك: "إن قطع العلاقات مع إسرائيل موضوع ليس بالبساطة، ولو كنا نسمع مجموعة تعبر عن مشاعرها، ولكننا كدولة لابد أن نزن الامور ونرى هل هذا مناسب لعملية السلام ومفيد لموقف مصر كطرف يتوسط بين الطرفين (الفلسطينى والإسرائيلى) فى الوقت المناسب (٣٠) ومن ناحيتها قامت إسرائيل بإحالة ٧ صيادين مصريين للمحاكمة بسبب

دخولهم إسرائيل(٣١). واعتذر عمرو موسى عن تلبية دعوة جامعة بن جوريون لإلقاء محاضرة بها (٣٢) وفى نفس الشهر اجتمع رئيس الوزراء الإسرائيلى بالرئيس المصرى فى شرم الشيخ وهو اللقاء الذى لم يسفر عن شىء (٣٣).

وقد استمر هذا الوضع المتوتر بدون تحرك يذكر حتى إن رئيس الوزراء الإسرائيلى حذر مصر من تدهور علاقاتها بإسرائيل (٣٤). وهو التوتر الذى جعل وزير الخارجية المصرى يعلن أن مشاركة مصر فى مؤتمر الدوحة الاقتصادى مرهونة بمعالجة قضية الاستيطان واعادة الانتشار (٣٥).

وهو المؤتمر الذى قاطعته مصر بالفعل والذى عقد فى نوفمبر من نفس العام، ليشهد إحدى لحظات الذروة السلبية فى العلاقات بين مصر وإسرائيل. وهى اللحظة التى لم تنته أيضاً بفعل دبلوماسى واضح ضد الدولة الإسرائيلية من قبل قطع العلاقات الدبلوماسية أو تجميدها، ولعل الصورة فى العلاقات المصرية خلال ١٩٩٨ والنصف الأول من ١٩٩٩ لم تتغير كثيراً من توترات دائمة ولقاءات لاتسفر عن شىء تقريباً، وحالة من الترقب المصرى لأية بادرة ايجابية من الجانب الإسرائيلى، وليستمر الوضع حتى الانتخابات الإسرائيلية والتى أعلن قبل اجرائها أنه مع الأسف مع مجىء حكومة نيتانياهو توقف التعاون تقريباً، فقد صدمت تصريحاته وتصرفاته الرأى العام وانتهت بفقدان مصداقيته وهو أمر أدى الى مشكلات كثيرة حتى إن رجال الأعمال المصريين يخشون مقابلة زملائهم من رجال الأعمال الإسرائيليين فى أى مكان احساساً منهم بموقف الرأى العام (٣٦).

مراجع الفصل الثالث

١ الشعب ١٩٩٩/٢/٢٦
٢ الأهرام ١٩٩٩/٥/٣٠
٣ الأهرام ١٩٩٩/٦/٢٣
٤ الأهرام ١٩٩٩/٨/٢٣
٥ الأهرام ١٩٩٩/٩/١٧
٦ الأهرام ١٩٩٩/٩/٢٨
٧ الأهرام ٢٠٠٠/٤/٣٠
٨ الأهرام ١٩٩٦/٥/٢٩
٩ الأهرام ١٩٩٦/٦/١
١٠ الأهرام ١٩٩٩/٦/٤
١١ الأهرام ١٩٩٦/٦/٨
١٢ الأهرام ١٩٩٦/٦/١٣
١٣ الأهرام ١٩٩٦/٦/٢١
١٤ الأهرام ١٩٩٩/٦/٢٢
١٥ الأهرام ١٩٩٦/٦/٢٢
١٦ الأهرام ١٩٩٩/٦/٢٦
١٧ الأهرام ١٩٩٦/٦/٢٣
١٨ الأهرام ١٩٩٦/٧/٤
١٩ الأهرام ١٩٩٦/٧/١٩
٢٠ الأهرام ١٩٩٦/٧/٢٢
٢١ الأهرام ١٩٩٦/٧/٢٧
٢٢ الأهرام ١٩٩٦/٩/٢
٢٣ الأهرام ١٩٩٦/٩/١٤
٢٤ الأهرام ١٩٩٦/٩/١٦
٢٥ الأهرام ١٩٩٦/٩/٢٣
٢٦ وكالات الأنباء ١٩٩٦/٩/٢٤

٢٧	الأهرام	١٩٩٦/٩/٢٧
٢٨	تايم	١٩٩٦/١٠/١٥
٢٩	وكالة رويتر	١٩٩٦/١١/٢
٣٠	الأهرام	١٩٩٦/١١/٨
٣١	الحياة	١٩٩٦/١١/١٣
٣٢	الأهرام	١٩٩٦/١١/١٤
٣٣	الأهرام	١٩٩٦/١١/٢٢
٣٤	الأهرام	١٩٩٦/١١/٢٥
٣٥	الأهرام	١٩٩٧/٣/٦
٣٦	الأهرام	١٩٩٧/٣/١٨
٣٧	الأهرام	١٩٩٧/٣/٢٠
٣٨	الأهرام	١٩٩٧/٤/١١
٣٩	وكالة الأنباء الفرنسية	١٩٩٩/٥/١٦
٤٠	الأهرام	١٩٩٩/٥/١٩

الفصل الرابع

مصر وباراك والسلام

كما تناقلت وكالات الأنباء العالمية عشية الانتخابات الإسرائيلية رغبة مصر فى أن تتمخض الانتخابات الإسرائيلية عن حكومة تعمل لاحياء عملية السلام مع العرب وليس عرقلتها كما فعلت الحكومة المنتهية ولايتها برئاسة نيتانياهو، حيث صرح وزير الخارجية المصرى بأن هذا الشريك (الشريك فى عملية السلام) لم يكن موجوداً خلال السنوات القليلة الماضية، حيث كانت سياسات الحكومة الإسرائيلية وممارساتها وافكارها معوقة لعملية السلام مما أدى الى انتهاء الأمر بشكل كامل وتجميد لهذه العملية (١).

عشيت الانتخابات الإسرائيلية التى جرت فى ١٧ مايو ١٩٩٩، أعلنت مصر عن رغبتها فى أن تتمخض الانتخابات عن حكومة تعمل لإحياء عملية السلام مع العرب، وليس لعرقلتها كما تعلن حكومة نيتانياهو، وقال عمرو موسى وزير الخارجية المصرى "نأمل أن تفتح الانتخابات الإسرائيلية الطريق أمام حكومة قادرة على أن تكون شريكة فى اقامة السلام بالمنطقة وليست معوقة لها (٢).

وعقب فوز إيهود باراك برئاسة الحكومة فى إسرائيل أعلنت مصر على لسان وزير خارجيتها انها «مستعدة للتعاون مع رئيس الوزراء المنتخب ايهود باراك، مادام السلام هدفه وفى حالة مبادرته لاتخاذ خطوات سريعة لإنقاذ عملية السلام». وأولى هذه الخطوات التنفيذ الكامل لاتفاق «واى ريفر»، وبدء الاتصالات لاستئناف المفاوضات مع سوريا، والانسحاب من جنوب لبنان (٣) رغم أن الموقف المصرى تجاه الحكومة الإسرائيلية الجديدة لم يتحدد إلا بعد الاطلاع على البرنامج السياسى ووثيقة العمل للحكومة الجديدة وتوجهاتها نحو الفلسطينيين والدول العربية المجاورة (٤).

وفى اطار الجهود المبذولة لتوحيد كلمة الصف العربى، نفى السفير محمد بسيونى سفير مصر فى إسرائيل أن يكون الهدف هو تشكيل جبهة عربية موحدة فى وجه حكومة باراك، وأكد أن الهدف هو دفع المسيرة السلمية من خلال الجبهة الموحدة، وعلى شمولية الحل بالنسبة للعملية السلمية وضرورة التحرك على جميع المسارات، وليس فى اى مسار على حساب الآخر (٥).

وفى بادرة هجوم إسرائيلى على مصر، أذاع راديو إسرائيل تصريحاً فى ٢٤ يونيو ١٩٩٩ لـ«إسحق لينور» نائب المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية وجه فيه انتقادات لاذعة لمصر راعى انها تتحدث "بلسانين "فيما يتعلق بعقد مؤتمر جنيف للدول الاطراف فى اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بمعاملة المدنيين فى زمن الحرب، وقال المسئول إن إسرائيل والولايات المتحدة ودولاً أوروبية تؤيد إرجاء عقد المؤتمر، وزعم أن مصر بمثل هذه الضغوط التى تمارسها لعقد المؤتمر، إنما تدق إسفينا أمام الحكومة الإسرائيلية الجديدة قبل ان تتشكل (٦).

وفى ٥ يوليو بدأت أعمال المؤتمر الشعبى الدولى للسلام الذى افتتحه د مصطفى خليل رئيس وزراء مصر الأسبق، وهو المؤتمر الذى دعت اليه "جماعة كوبنهاجن "المناصرة للتطبيع، وقد لاقى هذا المؤتمر رفضاً شعبياً، اذ نظمت المؤتمرات المناهضه له، وقد قرر ممثلو عديد من القوى السياسية والفكرية والثقافية فى مصر تشكيل جمعية جديدة لمناهضة التطبيع مع إسرائيل (٧).

وعقب تشكيل باراك لحكومته الجديدة التى تولى فيها شيمون بيريز وزير التعاون الأقليمى، قام بيريز بزيارة الى مصر فى ٦ يوليو والتقى خلالها الرئيس مبارك ووزير

خارجيته عمرو موسى، حيث اكد بيريز ان وصول الحكومة الجديدة الى سدة الحكم فى إسرائيل يعنى التغيير، وأن أولى أولويات الحكومة الجديدة هى استئناف عملية السلام، وربط بيريز تحقيق السلام وزيادة التعاون الاقتصادى فى المنطقة (٨).

وكان الرئيس الإسرائيلى عيزرا فايتسمان قد صرح بأن الحكومة الجديدة ستشرع فى اجراء اتصالات مع كبار المسئولين المصريين والفلسطينيين والأمريكيين فى وقت واحد (٩). وقبل أول زيارة له بعد توليه رئاسة الحكومة فى إسرائيل، أعلنت مصر على لسان وزير خارجيتها، أنه من المفترض أن باراك سيأتى بموقف جديد ومتطور ومختلف عن موقف الحكومة السابقة وهو ماننتظره بتفاؤل حذر، حيث ذكر أن الرئيس مبارك أعلن أن السياسة المصرية تقوم على تشجيع عملية السلام وأهمية احيائها (١٠). وفى ٩ يوليو وصل باراك الى الإسكندرية، حيث التقى والرئيس مبارك وأعلن الرئيس أنه يأمل فى ايجاد جو مغاير لما كان سابقاً ونحرز تقدماً فى عملية السلام، لأن هذه العملية عملية حساسة وهى حجر الزاوية فى الاستقرار فى المنطقة، فى حين أكد باراك المساهمة المتميزة لمصر وللرئيس مبارك فى انجاح عملية السلام وتخطى المراحل الصعبة فى المفاوضات (١١). ويعد هذا اللقاء كسراً للجليد المتراكم منذ ٣ سنوات، ويشكل خطوة أولى نحو استعادة أجواء الثقة المفروضة فى انتظار نتائج لقاء عرفات باراك .

وخلال المؤتمر الصحفى أكد مبارك أن مصر ستساند باراك لحل كل مشاكله، كما ساعدنا رابين، فى حالة استئناف مفاوضات السلام. وأكد مبارك أن مصر لاتمارس أى ضغوط على أى طرف ولاتتفاوض باسم الفلسطينيين، بل تساعد على

استمرار عملية السلام. وعن باراك قال مبارك إن وجوده يمثل فرصة لتحقيق السلام والاستقرار فى المنطقة ولابد من اعطائه فرصة، فى حين اوضح باراك ان حكومته لن تبنى مستوطنات جديدة ولن تفكك مستوطنات قديمة، ومصير المستوطنات يجب أن يكون من خلال مفاوضات، وحكومتنا تنوى دفع مسيرة السلام من خلال التعاون مع كل الأطراف(١٢).

ورغم لاءات باراك التى أطلقها اثناء وبعد حملته الانتخابية وبعد وصوله لرئاسة الحكومة فى إسرائيل، وتصريحاته المعيقة للسلام فى الشرق الأوسط، أكد الرئيس مبارك أن عملية السلام فى الشرق الأوسط تسير فى طريقها الصحيح حتى الآن، وعلى باراك أن يثبت للعالم أنه يسعى الى السلام، ويظهر مصداقيته للجميع، وأن يتحرك بشكل ايجابى (١٣). ومما يؤكد سعى القيادة المصرية لتحقيق السلام جاء لقاء الرئيس مبارك مع ايهود باراك فى الإسكندرية فى ٢٩ يوليو ١٩٩٩ فى محاولة لإحياء عملية السلام على مسارات مختلفة، وتنفيذ الاتفاقات الموقعة بعد إعلان باراك عن رغبته فى تعديل تنفيذ اتفاق «واى ريفر»، حيث يسعى باراك الى دمج الجزء الأخير من اتفاق واى مع التسوية الدائمة (١٤) وقد أعلن باراك خلال المؤتمر الصحفى المشترك مع الرئيس مبارك التزامه باتفاق "واى ريفر "وبصورة كاملة، مشيراً الى انه اثار نقاطاً محددة مع عرفات حول سبل تنفيذ الاتفاق بما يساعد على إحلال السلام (١٥).

وحرصاً من المسئولين الإسرائيليين على تأكيد الدور المصرى، صرح شاؤول موفاز رئيس الأركان الإسرائيلى بأن معاهدات السلام المبرمة بين إسرائيل وبين كل من مصر والأردن تمثل عاملاً رئيسياً للتوازن الاستراتيجى فى الشرق

الأوسط وتسهم فى الحفاظ على هذا التوازن (١٦).

ونتيجة لتحذيرات الحكومة الإسرائيلية للسائحين الإسرائيليين بعدم زيارتهم لمصر بسبب استهدافهم من قبل جماعات العنف، انخفض حجم السياحة الإسرائيلية لمصر، وكان عدد من العمليات التجارية والمشروعات المشتركة بين رجال الأعمال فى كل من مصر وإسرائيل والتى كان يتم تنفيذ معظمها فى أراضى الحكم الذاتى الفلسطينى قد توقف (١٧) وصرح متحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيية بأن إسرائيل تدرس ملابسات رفض السلطات المصرية السماح لطائرتى ركاب إسرائيليتين بالمرور فى المجال الجوى المصرى فى طريقهما الى كينيا، وسمحت مصر فى نهاية المطاف بمرور طائرة واحدة فقط وتكررت الشكوى الإسرائيلية من منع طائرة أخرى من العبور فوق الأجواء المصرية كانت متجهة لجنوب إفريقيا (١٨).

وفى إطار مواصلة مصر لسياستها الداعية لاخلاء منطقة الشرق الأوسط من اسلحة الدمار الشامل وحرصاً على تأكيد مبادرة الرئيس مبارك بهذا الصدد، دعا د.أسامة الباز المستشار السياسى للرئيس مبارك إسرائيل الى التخلص من اسلحتها النووية استجابة لنداءات الرئيس مبارك بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من اسلحة الدمار الشامل، وقال إنه ينبغى لإسرائيل أن تتعهد بالتخلص مما لديها من أسلحة نووية بعد إتمام عملية السلام، وحذر الباز من مخاطر مفاعل ديمونة النووى فى إسرائيل حيث أصبح قديماً ومتهالكاً، وقد يسبب لإسرائيل والمنطقة العربية كارثة خطيرة مثل مفاعل تشرنوبل (١٩).

وعقب ازمة الطائرة الإسرائيلية قام مسئول مصرى كبير

بزيارة سـرية الى تل أبيب فى ٢٠ اغسطس ١٩٩٩ لبحث منع مصـر الطائرات الإسـرائيلية من عبور الأجـواء المصرية مـالم تحصل على تصريح مسبق أسوة بما يجرى مع غيرها من شركات الطيران، وتطوقت المباحثات الى الأزمة الناشبة بسبب موقف إسرائيل من عملية السلام، حيث ابلغ المسئول المصرى باراك بموقف مصر الرافض لمحاولات التسويف التى تقوم بها الحكومة الإسرائيلية تجاه تنفيذ اتفاق «واى ريفر» (٢٠).

وفى ٢٢ أغسطس وصل وفد إسرائيلى برئاسة ابراهام شاى رئيس هيئة الطيران المدنى الإسرائيلى الى مصر لإجراء مباحثات مع مسئولى هيئة الطيران المدنى المصرى (21) . فى ربيع عام ١٩٩٩ ابرمت القوات المسلحة المصرية صفقة لشراء ١٠,٨٠٠ قذيفة ملساء عيار ١٢٠ ملليمتراً، طراز ليو - ايه لدباباتها طراز ام ١ - ايه ١، وتعد قذيفة ليو - ايه ١ نسخة جديدة من "الرصاصة الفضية المصنوعة من اليورانيوم المستنفد والتى قيل إنها قادرة على هزيمة أى نظام مدرع على سطح الأرض، ثم جاءت صفقة قذائف الدبابات بعد أن باعت ادارة كلينتون لمصر صفقة اسلحة بقيمة ٣ مليارات دولار شملت ٢٤ طائرة مقاتلة طراز (إف - ١٦) و٢٠٠ دبابة أخرى طراز (ام -١ ابرامز) تجمع فى مصر ونظام دفاع جوى طراز باك - ٣ باتريوت لم تحصل عليه إسرائيل حتى الآن. وتملك مصر نحو ٢٠٠ طائرة (اف١٦) من الفئتين D, C المتقدمتين، بالاضافة الى ٢٤ طائرة ميراج الاعتراضية، اما باقى تشكيلاتها فهى من الطائرات الأقدم طراز «ميج ٢١ » و«اف - ٤» ومقاتلات ميراج القديمة ويصف القادة الإسرائيليون التحسينات الجارية على الجيش المصرى بأنها «مدهشة» و«مفزعة» فى نفس الوقت، ويعتبرون مصر «العدو الجديد» رغم وجود معاهدة سلام .

ويقول شاى فيلدمان من مركز يافا للدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب: «من المستبعد أن تكون مصر بصدد تطوير هذا النظام العملاق من أجل مهاجمة ليبيا والسودان، إن ما يقلق العاملين فى المؤسسة العسكرية الإسرائيلية هو نية وتوجه البناء العسكرى المصرى، وأهم ما فى الأمر حقيقة أن السلام لايزال هشا وهو لحد كبير تعامل حكومة لحكومة». وتعتقد بعض دوائر الجيش الإسرائيلى ان علاقة مصر الاستراتيجية القوية مع الولايات المتحدة تخلق احساساً بالاتكالية الذى يحقق السلوك المحافظ، وهم يقولون إن احتمال نشوب حرب مع مصر يصبح قريباً اذا ما توجهت إسرائيل لخوض حرب مع سوريا، ورأت مصر أن هذا عدوان إسرائيلى، ويمكنها حينها الانضمام الى تحالف عربى ضد إسرائيل، ولو تفجر صراع شامل ما بين إسرائيل والفلسطينيين - وهو السيناريو الاكثر ترجيحاً - فإن الأمر سيقود الى فوضى شاملة وعشرات الضحايا واضرار محتمل بالأماكن المقدسة، الأمر الذى سيضع عملية السلام بأكملها فى خطر (٢٢).

ووصف شارون - الرئيس المؤقت بحزب الليكود اليمينى المعارض- مصر بأنها «العدو الأكبر للدولة العبرية» وأضاف «أنه لامكان لإعطاء مصر حق الرعاية فى وقت يقبع فيه فى السجن على مسافة غير بعيدة من القاهرة مواطن إسرائيلى لم يقترف أى جرم» يقصد الجاسوس عزام عزام وشن شارون هجوماً عنيفاً على الزعماء وقادة الحكم فى مصر قائلاً: «هل هناك من يعتقد أو يفكر فى أن الرئيس حسنى مبارك أو مستشاره الباز أو أى شخصية أخرى فى القيادة المصرية هم اصدقاء لنا، انهم اعداء لنا ويتربصون بنا فى كل يوم» (٢٣). ولم يقتصر الأمر على ذلك بل ادعت صحيفة «يديعوت احرونوت» الإسرائيلية أن مصر تبذل محاولات لإحباط جهود ونشاطات إسرائيل فى القارة الإفريقية، وأفادت تقارير سرية

تسلمتها الخارجية الإسرائيلية أخيراً من البعثات الدبلوماسية بإفريقيا ان السلطات المصرية تشن حرباً هادئة تستهدف تخريب علاقات إسرائيل ونفوذها فى دول القارة الإفريقية، فى الوقت الذى يسعى فيه ايهود باراك الى التقارب مع مصر والسماح لها بدور مهم فى دفع جهود السلام مع الفلسطينيين، وأن السلطات المصرية تحاول عرقلة الصفقات الاقتصادية والتعاون فى مجال الزراعة ومجالات أخرى مع عدد من الدول الافريقية (٢٤).

وفى مجال مكافحة الإرهاب كشفت صحيفة «يديعوت احرونوت» عن وجود اتفاق سرى بين مصر وإسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية لمكافحة الإرهاب وأن الولايات المتحدة ساهمت فى الاتفاق الذى وقعته الأطراف الأربعة لإنشاء كيان مشترك لمكافحة الإرهاب فى الشرق الأوسط، والتعاون بين أجهزة المخابرات التابعة للبلدان الأربع من أجل تبادل المعلومات حول الإرهابيين (٢٥) وقد نفى السيد عمرو موسى ذلك قائلاً إن هذا الكلام غير صحيح وغير دقيق (٢٦). وانتقد عمرو موسى قيام إسرائيل بتوسيع مستوطنة «معاليه أدوميم» واعتبر ذلك استمراراً منها فى سياسة الاستيطان التى تفسد عملية السلام (٢٧) وذكرت صحيفة «راديكال» التركية أنها علمت أنه تجرى حالياً ترتيبات لإجراء مناورات بحرية بين تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة على أن تشارك الأردن بصفة مراقب، وقالت المصادر إنه تم توجيه الدعوة لمصر ولكن الرد المصرى كان سلبياً (٢٨).

وأدلى وزير الخارجية الإسرائيلى ديفيد ليفى بتصريحات اتهم فيها مصر بعرقلة تطوير العلاقات بين إسرائيل ودول عربية أخرى، قائلاً إن إسرائيل تعيش اجواء سلام مع مصر غير ان مصالح البلدين ليست متطابقة فى جميع المجالات،

واشارت مصادر سياسية إسرائيلية الى أن مصر تقوم بوضع صعوبات لعرقلة عقد مؤتمرات دولية فى إسرائيل، وكذلك مشاركة إسرائيل فى مؤتمرات تعقد فى مصر .

وانتقد السفير محمد بسيونى هذه الحملة الاعلامية التى تشنها مصادر سياسية إسرائيلية، وارجع هذه الحملة الى رغبة إسرائيل فى انطلاق المحادثات متعددة الأطراف. وقلل من أهمية استئناف هذه المحادثات فى الوقت الراهن (٢٩). ولم يقتصر الأمر على انتقاد السفير المصرى فى تل أبيب، بل جاء رد الوزير موسى على ليفى قائلاً "إننا لم نكن ننتظر سماع كلام ليفى الذى يعرف أكثر من غيره الدور المصرى فى دعم عملية السلام» أضاف.. «أن مصر تدعم عملية السلام على أسس ومبادئ محددة طبقاً للقرارات الدولية والاتفاقات الموقعة والأرض مقابل السلام» (٣٠). وحول ما أعلنه وزير الدفاع الأمريكى عن أهمية قيام تعاون بين مصر وإسرائيل، أكد عمرو موسى أن التعاون العسكرى مع إسرائيل موضوع غير مطروح بالمرة لدى مصر، وأن الناحية العسكرية كلها تتوقف على كيفية معالجة موضوع التسلح النووى الإسرائيلى بجانب الموقف من عمليه السلام (٣١).

وتصاعدت حملة الهجوم الإسرائيلية على مصر، حيث وصف ماتان فيلناى وزير العلوم الإسرائيلى مصر بأنها «خطر محتمل على إسرائيل فى مجال الصواريخ طويلة المدى،» وأكد ضرورة استعداد بلاده لمحاربة مصر والدفاع عن نفسها فى حالة تولى الاسلاميين السلطة فى القاهرة (٣٢). واعتبر موسى ان ذلك كله يسهم فى حالة السلام البارد (٣٣) ونفى وجود اى توتر فى العلاقات بين مصر وإسرائيل (٣٤).

وقد أفادت معلومات أن الخارجية الإسرائيلية

والاستخبارات العسكرية الإسرائيلية اعدتا تقارير عسكرية معادية لمصر جاء فيها :

١. ان المخابرات العسكرية الإسرائيلية ترى أن مصر لم تتخل عن فكرة الحرب القادمة مع إسرائيل وهى الفكرة التى تزايدت فى السنوات الخمس الأخيرة .

٢. ترى تقارير الخارجية ان مصر تستعد لحرب عسكرية مع إسرائيل، ولاتريد دخولها بمفردها .

٣. فى حين يرى مستشارو باراك ان مصر لن تبادر بالقيام بعمل عسكرى ضد إسرائيل، وأن المصريين اصبحوا حريصين على السلام (٣٥)

ولتهدئة أجواء التوتر اتصل باراك بالرئيس مبارك واتفقا على تهدئة الأجواء وازالة التوتر والتراشق الاعلامى الذى دام أربعة اسابيع، وأيضاً العمل على شطب لغة التهديد العسكرى فى العلاقات بين البلدين (٣٦) ورغم ذلك واصلت صحيفتا هاآرتس ويديعوت أحرونوت هجومهما الحاد على وزير الخارجية المصرى عمرو موسى، ونشرت الصحيفة الأخيرة وثيقة سرية وضعتها الخارجية الإسرائيلية تقول إن مصر تقوم بدور سلبى فى عملية السلام وتحارب اتجاه عدد من الدول الى اقامة علاقات مع إسرائيل .

وصرح السفير بسيونى بأن وزارة الخارجية الإسرائيلية تقف وراء هذا الهجوم الذى يتعرض له عمرو موسى بسبب تعبيره عن سياسة مصر الخارجية التى تؤكد ضرورة اقرار السلام العادل وعودة جميع الحقوق العربية (٣٧) وقامت إسرائيل بتفجيرات فى البحر الميت لمحاكاة زلزال بقوة ٤ درجات بمقياس ريختر تحت زعم اعادة معايرة رصد الزلازل

فى إسرائيل، وأكدت مصادر مصرية أن التفجيرات تهدف فى الأساس الى قياس قدرات الدول المجاورة، ومن بينها مصر، على رصد التفجيرات النووية الإسرائيلية فى المستقبل (٣٨).

وكانت قد اثيرت عقب حادثة الطائرة المصرية المنكوبة التى تحطمت على سواحل الولايات المتحدة فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩٩ تكهنات حول تورط الموساد فى هذه العملية، مما سبب حالة من الفزع فى الأوساط الإسرائيلية، حيث نفى متحدث باسم الخارجية الإسرائيلية ذلك قائلاً "إن الاتهامات بتورط جهاز الموساد أو عملاء إسرائيليين لا أساس لها من الصحة (٣٩) وكانت الخارجية الإسرائيلية قد أصدرت بياناً نفت فيه أى تورط لها فى حادثة الطائرة المنكوبة (٤٠).

وفى ٢٥ نوفمبر ١٩٩٩ زار بيريز وزير التعاون الإقليمى القاهرة والتقى الرئيس مبارك، وصرح بيريز بأن الرئيس مبارك ابلغه أنه اذا نفذت إسرائيل الاتفاقيات المبرمة فإن ذلك سيكون له تأثيره الإيجابى فى الفلسطينيين والسوريين. ونفى بيريز وجود مشكلة بين إسرائيل ومصر وذلك فى تعليق حول عدم انضمام إسرائيل الى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وقال بيريز "أعتقد ان الرئيس مبارك يفضل أن يعقد المؤتمر الاقتصادى للشرق الأوسط فى الثلث الأول من عام ٢٠٠٠، وأن هذا المؤتمر سيعقد فى مصر. وأشار بيريز الى أن الرئيس مبارك أكد له أنه يضع تقدم شعب مصر على رأس أولويات برنامجه لفترة ولايته الجديدة (٤١) ويعد هذا تأكيداً واضحاً أن ما تثيره إسرائيل من حملات صحفية مغرضة وتصريحات منسوبة لمسئولين مصريين حول تسليح الجيش المصرى واستعداده لشن حرب على إسرائيل، وفق ما ينسجه خيال بعض مسئوليها وكتابها، محض أوهام، واضغاث أحلام. وقد أكد السيد عمرو موسى استعداد مصر للتعاون الإقليمى

حسبما طلب بيريز خلال زيارته (٤٢).

وقام شارون زعيم تكتل الليكود بزيارة للحرم القدسى الشريف انفجرت على أثرها الانتفاضة الفلسطينية فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، وقد استغرب الرئيس مبارك هذه الزيارة فى الوقت الذى كانت تجرى فيه الاستعدادات للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، واعتبر الرئيس مبارك ذلك تعطيلا للسلام وعرقلته، مشدداً على أن القدس هى أرض محتلة منذ ١٩٦٧ .

وإزاء تصاعد الأحداث دعا الرئيس مبارك الى عقد قمة عربية(٤٣). وفى القاهرة استنكر د. سيد طنطاوى شيخ الأزهر ذلك العدوان، بينما نددت جماعة الإخوان المسلمين بهذا التعقيد، واندلعت مظاهرات فى الجامعات المصرية (٤٤).

وقد دعا الرئيس مبارك باراك الى حضور قمة رباعية فى شرم الشيخ لتبادل المعلومات والمواقف عن لقاءات ونتائج باريس التى سبقته بين عرفات وباراك وأولبرايت، وتحول الاجتماع الى لقاء ثلاثى: مبارك وعرفات وأولبرايت، وأعلنت مصر أن غياب باراك يعنى رسالة الى مصر بأنه لايريد تقدماً فى عملية السلام. وأوضح موسى أن عدم حضور باراك ليس إحراجاً للدبلوماسية المصرية، وأن استمرار الوضع يعنى نهاية صريحة لعملية السلام. وكان عرفات وباراك قد تعهدا بالعمل لوقف المواجهات (٤٥) خلال لقاء باريس، والاتفاق على ذلك يتم توقيعه فى شرم الشيخ .

وتلقى مبارك رسالة من باراك سلمها سفير إسرائيل فى القاهرة، كشف فيها عن أن باراك طلب التدخل لدى عرفات للمساعدة فى استعادة الهدوء فى إسرائيل والضفة الغربية بأسرع ما يمكن، كى يمكن العودة لعملية السلام (٤٦).

ولتهدئة الأوضاع، وضعت مصر عدة شروط لعقد قمة تجمع بين عرفات وباراك، وحدد الرئيس مبارك فى رسالة بعث بها الى كلينتون خمسة شروط للموافقة على عقد قمة رباعية خلاصتها:

١. انسحاب القوات الإسرائيلية من مناطق السلطة الفلسطينية .

٢. وقف الإنذارات والتهديدات الإسرائيلية وسحبها .

٣. تقديم تعهد إسرائيلى بعدم العدوان على المسجد الأقصى .

٤. قبول تشكيل لجنة دولية للتحقيق .

٥. أن تفتح القمة الرباعية المقترحة الباب أمام عودة المفاوضات فى اطار الشرعية الدولية .

وعقب القمة العربية التى عقدت مؤخراً قرر باراك وقف عملية السلام مؤقتاً والسعى الى تشكيل حكومة وحدة وطنية مع شارون، وقد ظهر خلال القمة ثلاثة اتجاهات: الأول معتدل لمصر والمغرب والأردن وسلطنة عمان، والثانى متشدد لسوريا ولبنان والعراق وليبيا واليمن، والثالث للسعودية ولبعض دول الخليج، وأكدت المصادر أن مصر كان لها موقف رافض لسحب سفيرها من تل ابيب أو طرد السفير الإسرائيلى من مصر أو قطع العلاقات الدبلوماسية وذلك يرجع الى:

١. أن السفير المصرى محمد بسيونى هو عين لمصر هناك وأن اتصالاته الواسعة داخل المجتمع الإسرائيلى تسمح له بطرح وجهات نظر مصر فى كل القضايا، والتفاهم مع معسكر المعتدلين فى حركة السلام الآن، وغيرهم داخل إسرائيل .

٢- أن مصر يهمها استمرار قنوات الاتصال مع الإسرائيليين حتى يخدم ذلك عملية السلام والوساطة المصرية بين الفلسطينيين والإسرائيليين بما يخدم مصالح الجانب الفلسطينى .

٣- مصر لاترغب فى إلقاء كل اوراق الضغط - القليلة أصلاً - مرة واحدة فوق المائدة وتفضل استخدام كل ورقة فى حينها (٤٧).

وإزاء العدوان المتصاعد على الشعب الفلسطينى، وبطلب من الرئيس مبارك قررت السلطات المصرية الالتزام بتطبيق قرار اتحاد الغرف التجارية (٤٧) ومنعت مصر استيراد اى سلعة من إسرائيل (٤٨) وأعلن ابراهام شوحاط وزير المالية والبنية التحتية الإسرائيلى نية إسرائيل الاستغناء عن الغاز الطبيعى المصرى، وأشار الى منح شركة كهرباء إسرائيل حرية اختيار المصدر الذى تشترى منه الغاز الطبيعى (٤٩).

ونتيجة تصاعد التوتر اغلقت السلطات الإسرائيلية فى ٢٠٠٠/١١/٨من جانب واحد معبر رفح البرى على الحدود الدولية بين مصر وفلسطين، ومنعت عبور الفلسطينيين من خلاله، وألغت جميع تأشيرات السفر الممنوحة لهم وأعادتهم مرة أخرى الى الأراضى المصرية (٥٠). وكان بعض المواطنين المصريين قد أصيبوا من جراء قصف إسرائيل للمناطق السكنية فى مدينة رفح الفلسطينية (٥١). وفى ١٩ نوفمبر استقبل الرئيس مبارك الرئيس الإسرائيلى السابق عيزرا وايزمان فى اطار العمل على حقن دماء الفلسطينيين ووقف العنف فى المناطق الفلسطينية (٥٢)

وفى ٢١ نوفمبر تم استدعاء السفير المصرى لدى تل أبيب محمد بسيونى فى اطار رد الفعل على الصعيد الدبلوماسى للعمليات الانتقامية التى تقوم بها إسرائيل فى قطاع غزة

وافراطها فى استخدام القوة ضد الفلسطينيين (٥٣). ويقول عمرو موسى "إن استدعاء السفير المصرى يمثل رسالة واضحة الى إسرائيل تفيد أن إسرائيل لن تستطيع ان تمضى قدماً فى سياسة التدمير والقصف بالصواريخ والإضرار بالأمن فى الأراضى الفلسطينية والشرق الأوسط (٥٤).

وجاء قرار استدعاء السفير المصرى من الرئيس مبارك للتعبير عن استيائه إزاء المصادمات التى قتل فيها ٢٥٠ شخصاً على الأقل غالبيتهم من الفلسطينيين والتى عصفت بعملية السلام. وقد عبر "عمرو موسى "عن هذا القرار بالاستياء الشديد من أسلوب معاملة إسرائيل للفلسطينيين. وقال جيرالد ستاينبرج، من جامعة بارإيلان إن استدعاء السفير خطوة اخرى اتجاه عزل إسرائيل داخل العالم العربى، حيث تعد مصر بوضوح حجر الزاوية فيه، كما انها تتماشى مع الفشل فى تعميق العلاقات مع مصر. واعتبر بعض المحللين والدبلوماسيين ان الخطوة المصرية ستزيد الضغوط على إسرائيل، ولكن من المستبعد أن تؤدى الى قطع كامل للعلاقات مع إسرائيل من جانب مصر أو الأردن. وقال "بيل باتريك " المحلل المختص بشئون الشرق الأوسط فى معهد رويال يونايتد سيرفيسيز البريطانى للدراسات العسكرية إن المصريين لن يرغبوا فى فقد قوة تأثيرهم على إسرائيل بقطع العلاقات تماماً ولا المجازفة بفقد معونات أمريكية تبلغ نحو بليون دولار سنوياً (٥٥).

واعتبر بعض المراقبين قرار مصر استدعاء سفيرها فى تل أبيب يجسد جدية مصر فى تنفيذ قرارات القمة العربية الأخيرة التى عقدت فى ٢١ أكتوبر ٢٠٠٠، وقد اعتبر «ألون ميل» مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية أن هذا القرار قد يؤدى الى المزيد من عزلة إسرائيل دولياً (٥٦) وفى ٢٨ فبراير

بدأت أحداث قضية المواطن المصرى شريف الفيلالى المتهم فيها بالتجسس لحساب المخابرات الإسرائيلية (الموساد) فى قضية متهم فيها أيضاً مواطن روسى ووجهت للاثنين تهمة التخابر مع الموساد وتلقى أموال مقابل تزويده بمعلومات عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية والأضرار بمصالح البلاد. وقد نفت إسرائيل أى علاقة لها بقضية التجسس هذه(٥٧).

وفى إطار استمرار الانتفاضة واستمرار الجهود المصرية لوقف العنف، كان مقرراً أن يلتقى الرئيس مبارك باراك وعرفات فى القاهرة، ولكن باراك لم يحضر هذا الاجتماع (٥٨).

وفى ١٧ يناير ٢٠٠١ استقبل الرئيس مبارك وزير الخارجية الإسرائيلى شلومو بن عامى بحضور عمرو موسى وبحثا المبادئ الأساسية التى تضمنتها المقترحات الأمريكية للتوصل الى اتفاق سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وصرح موسى بأن الموقف الفلسطينى يتلخص فى ضرورة الحصول على الإيضاحات التى طلبها الجانب الأمريكى وهو الموقف الذى تتبناه مصر أيضاً، وهو ما أوضحه الرئيس مبارك للوزير الإسرائيلى وقال: إن مصر تؤيد تماماً الموقف الفلسطينى باعتبارها دولة عربية ولكن مصر لايمكن أن تتفاوض نيابة عن الفلسطينيين أو بدلاً منهم .

وأوضح بن عامى أنه يناصر السلام وعرض جميع النقاط التى يمكن أن تؤدى إلى تحقيقه، ووجهة النظر الإسرائيلية بشأنه (٥٩) وازاء النهج المصرى المتبنى لسياسة السلام حرص الرئيس مبارك فى حواره مع التليفزيون الإسرائيلى على تأكيد عدة حقائق (٦٠):

١ـ أن التصريحات التى يدلى بها المتنافسون فى الانتخابات

الإسـرائيليـة، قـد بلغت أقـصـاهـا على الرغم من أن مـصـر لاتتدخل الى جانب طرف ما فى الداخل الإسرائيلى .

٢. أن مـصـر حريصة على التوصل الى سلام عادل وشامل ودائم، لان الاستقرار سيكون فى مصلحة إسرائيل وكل الشعوب العربية .

٣. أن مـصـر لا تطلق صيحات الحرب ولا تفكر فى صراع عسكرى

٤. أن مصر لاتتحدث ولاتتفاوض باسم الفلسطينيين .

ولايعنى أن سعى مصر لتحقيق السلام يعد تخاذلاً أو عدم قـدرة على مـواجـهـة أى عـدوان مـحـتـمل على أراضـيـه. ويقـول د .الباز إن مـصـر قادرة على مواجهة استخدام إسرائيل للسلاح النووى ولديها الخطط العسكرية لمواجهة أى تهديدات عسكرية من جـانب إسـرائيل، وإن الجـانب المصـرى اتخـذ مـوقـفـاً جـاداً حيال التهديدات التى أثيـرت فى المعركة الانتخابية الأخيرة، وأضـاف أن أى تحرش عسكرى إسرائيلى لمصر سيكبد الكثير من الخسائر على المستوى الدولى لإسرائيل (٦١) واستضافت مدينة طابا المصرية المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين (٦٢).

وفى نهـاية عـام ١٩٩٩ رفـضت مـصـر ضـغـوطاً امـريكيـة وجهودا إسرائيليـة مكثفة من أجل استئناف المفاوضات متعددة الأطراف، واسـتـضـافـة المؤتمر الاقـتـصـادى الخـامس للشـرق الأوسط وشـمـال افـريقـيـا، وربطت مـصـر ذلك بإحـراز تقـدم واضح فى عـمليـة السـلام، وإزاء ذلك اتهم ديفـيـد ليـفـى وزير الخارجية الإسرائيلى آنذاك مـصـر بالضغط على الدول العربية من أجل عـدم تقـرير عـلاقـاتهـا مع إسـرائيل، واتهـمت مـصـر

إسرائيل بتخريب علاقاتها مع سوريا (٦٣) ثم جاء اعتذار مصر عن عدم حضور قمة أوسلو التى عقدت فى ٢ نوفمبر ١٩٩٩(٦٤) وأثناء زيارة الرئيس مبارك لفرنسا فى ٥ نوفمبر اتصل به باراك ليطلعه على نتائج قمة اوسلو (٦٥).

وفى ٢٥ نوفمبر قام شيمون بيريز وزير التعاون الاقليمى فى حكومة باراك السابقة بزيارة الى القاهرة التقى خلالها الرئيس مبارك فى محاولة إسرائيلية جديدة لإقناع المسئولين المصريين باستئناف بحث ملفات التعاون الاقليمى بين دول المنطقة بهدف استعادة العلاقات التى جمدها نيتانياهو (٦٦). واثناء عقد قمة كامب ديفيد ٢ بين باراك وعرفات بمشاركة كلينتون، وضح موقف مصر من القدس، اذ تحركت لبلورة موقف عربى موحد إزاء الاحتمالات المطروحة بشأن حل قضية القدس، وترى مصر أنه يجب على إسرائيل قبول الحلول الوسط فيما يتعلق بالسيادة على القدس حتى يمكن التوصل لاتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين (٦٧).

وأكد الرئيس مبارك أن مساندة مصر للرئيس عرفات تقتصر على دعم القرار الذى يتخذه بمحض إرادته، دون أن يملى عليه قرارا لايوافق عليه، أو لايتفق ومطالب الشعب الفلسطينى، مشيراً الى أن عرفات لن يجرؤ على توقيع قرار بالتنازل عن المقدسات الاسلامية والتاريخية وحقوق شعبه المشروعة (٦٨) وقد اتصل كلينتون بالرئيس مبارك لإقناعه بالضغط على عرفات للتوصل الى اتفاق اثناء القمة إلا أن الرئيس مبارك رأى ان مسألة القدس تهم العالم الاسلامى والعربى مباشرة (٦٩) وهكذا فشلت قمة كامب ديفيد ٢ بسبب تمسك باراك بلاءاته الخمس التى ذهب بها الى القمة .

وعن فشل قمة كامب ديفيد ٢ بين عرفات وباراك يقول

أحمد قريع رئيس المجلس التشريعى الفلسطينى إن ادارة كلينتون لم ترتب للقمة بشكل جيد، وكان هدفها فرض حل على الفلسطينيين، وأضاف أن ما يشاع عن أن باراك قدم كل شىء وأن الفلسطينيين رفضوا كل شىء محض افتراء، مشيراً الى أن باراك فتح الملفات الخاصة بالقضايا الصعبة، ولكن لم يكن قادراً على اغلاقها، لقد بدا وكأن القمة اعدت لفرض حل أكثر من التوصل إلى إتفاق .

فى حين ألقت إسرائيل باللائمة على الفلسطينيين وحملتهم مسئولية الفشل، وقالت واشنطن إنه كان يتوجب أن يكون لديهم استعداد أكبر لقبول التسوية، وهو ما ينفيه الفلسطينيون، حيث يقولون إن الاقتراحات قدمت بشكل غامض ولم تكن مكتوبة، ولم يسمح الأمريكيون بوقت كاف حتى يتم وضع الخطوط العريضة لاتفاقات قبل القمة .

وأشار ابوعلاء إلى ان اجواء القمة تلبدت فى اليوم الثالث عندما قدم الإسرائيليون خريطة تبين اقتراحاتهم عن الحدود الإسرائيلية الفلسطينية التى رفضها الفلسطينيون طويلاً، وعند تكرار الرفض وعدم تقديم الحل البديل، قرر كلينتون عدم اضاعة وقته وغادر حجرة الاجتماعات غاضباً (٧٠)

مراجع الفصل الرابع

١	من كلمة الدكتور أسامة الباز فى ندوة عن « مصر الحاضر والمستقبل» فى كلية الهندسة، جامعة طنطا، الأهرام	١٩٩٩/٥/٢٤
٢	الأهرام	١٩٩٩/٦/١
٣	الأهرام	١٩٩٩/٦/٢٤
٤	الأهرام	١٩٩٩/٧/٦
٥	الأهرام	١٩٩٩/٧/٨
٦	الأهرام	١٩٩٩/٧/٨
٧	الأهرام	١٩٩٩/٧/٩
٨	الأهرام	١٩٩٩/٧/١٠
٩	الحياة	١٩٩٩/٧/١٠
١٠	الاهرام	١٩٩٩/٧/٢٣
١١	الأهرام	١٩٩٩/٧/٢٩
١٢	الأهرام	١٩٩٩/٧/٣٠
١٣	الأهرام	١٩٩٩/٨/٢
١٤	الأحرار	١٩٩٩/٨/٦
١٥	الأخبار	١٩٩٩/٨/١٣
١٦	الاحرار	١٩٩٩/٨/١٤
١٧	الأسبوع	١٩٩٩/٨/٢٣
١٨	الأهرام	١٩٩٩/٨/٢٣
١٩	الاتحاد	١٩٩٩/٨/٢٥
٢٠	الشعب	١٩٩٩/٩/٣
٢١	الأهرام	١٩٩٩/٩/٤
٢٢	الأحرار	١٩٩٩/١٠/٢
٢٣	الأهرام	١٩٩٩/١٠/٣

٢٤	الأهرام	١٩٩٩/١٠/٤
٢٥	الأهرام	١٩٩٩/١٠/٢٠
٢٦	الأهرام	١٩٩٩/١٠/٢١
٢٧	الأهرام	١٩٩٩/١٠/٢٢
٢٨	الأحرار	١٩٩٩/١٠/٢٦
٢٩	الوفد	١٩٩٩/١٠/٢٩
٣٠	الأهرام	١٩٩٩/١٠/٢٩
٣١	الأهرام	١٩٩٩/١٠/٣١
٣٢	الأسبوع	١٩٩٩/١١/١
٣٣	الأهرام العربى	١٩٩٩/١١/٦
٣٤	الأهرام	١٩٩٩/١١/١٢
٣٥	الوفد	١٩٩٩/١١/١٢
٣٦	الأحرار	١٩٩٩/١١/٢٢
٣٧	الأهرام	١٩٩٩/١١/٢١
٣٨	الأهرام	١٩٩٩/١١/٢٦
٣٩	الأهرام	١٩٩٩/١١/٣٠
٤٠	الحياة	٢٠٠٠/١٠/٣
٤١	الحياة	٢٠٠٠/١٠/٤
٤٢	الحياة	٢٠٠٠/١٠/٦
٤٣	الحياة	٢٠٠٠/١٠/٩
٤٤	الحياة	٢٠٠٠/١٠/١٢
٤٥	الأهرام العربى	٢٠٠٠/١٠/٢٨
٤٦	الأهرام العربى	٢٠٠٠/١٠/٢٩
٤٧	الأنباء	٢٠٠٠/١١/٢
٤٨	الوفد	٢٠٠٠/١١/٨
٤٩	الأحرار	٢٠٠٠/١١/٩
٥٠	الأهرام	٢٠٠٠/١١/١٢
٥١	الأهرام	٢٠٠٠/١١/٢٠

٥٢	وكالة أنباء الشرق الأوسط	٢٠٠٠/١١/٢١
٥٣	الأهرام	٢٠٠٠/١١/٢٢
٥٤	السياسة	٢٠٠٠/١١/٢٣
٥٥	الأهرام	٢٠٠٠/١١/٢٥
٥٦	الأهرام	٢٠٠٠/١١/٢٧
٥٧	وكالة الأنباء الفرنسية	٢٠٠٠/١١/٢٨
٥٨	الأهرام	٢٠٠٠/١٢/٢٧
٥٩	الأهرام	٢٠٠١/١/١٨
٦٠	الأهرام	٢٠٠١/١/٢٢
٦١	الأهرام	٢٠٠١/٢/٥
٦٢	الشرق الأوسط	٢٠٠١/١/٢٣
٦٣	الحياة	١٩٩٩/١٠/٢٠
٦٤	الحياة	١٩٩٩/١٠/٣١
٦٥	الحياة	١٩٩٩/١١/٦
٦٦	الحياة	١٩٩٩/١١/٢٥
٦٧	د .عبد الرحمن رشدى الهوارى، ماذا بعد فشل كامب ديفيد، مجلد الدفاع	٢٠٠٠/٩/١
٦٨	الأهرام	٢٠٠٠/٨/١٣
٦٩	احمد نافع، مابعد كامب ديفيد الثانية، الأهرام	٢٠٠٠/٨/١١
٧٠	رويتر	٢٠٠٠/٧/٢٣

الفصل الخامس

تفاعلات الحكومة الإسرائيلية اليمينية فى عهد شارون

اولا:

صادق الكنيست الإسرائيلى على تشكيل حكومة اريل شارون ليكون سابع رئيس وزراء خلال أحد عشر عاماً فقد انتخبت اسرائيل ست وزارات خلال هذه المدة.. والحكومة الجديدة تتسم بعدة سمات .

أولاها : كبر حجمها فحتى هذه اللحظة تضم ٢٦ وزيراً، هذا بالاضافة لرئيس الوزراء علماً بأن شارون يتولى منصب وزير الاستيعاب، والمرجح فى أية تسويات سياسية لاحقة أن يذهب هذا المنصب إما الى المفدال الدينى فى ثوبه الجديد كحزب للمستوطنين المتشددين وله خمسة مقاعد، أو الى يهودت هتوراة وهو حزب إشكنازى دينى وقريب من الليكود وله خمسة مقاعد .

والحزبان عملاً بشكل مباشر ضد باراك ولصالح شارون. والحكومة تضم ٥١ نائباً فى الكنيست ، وهذا الحجم هو الأكبر فى تاريخ اسرائيل سواء كحكومة تحالف أو حكومة وحدة وطنية والتحدى الحقيقى لشارون هو فى القدرة على التنسيق والسيطرة على الوزراء ، خاصة مع اقرار الغاء قانون الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء فى الجلسة التالية للتصديق عليه ، وبالتالى اضعاف المنصب وتقوية نفوذ الأحزاب الصغيرة فى بناء الاستقرار السياسى ، حيث كان تطبيق القانون المنسوخ يسهل للأحزاب الصغيرة فرص التفتت السياسى وايجاد حالة من عدم الاستقرار، وهذا ماعاناه نيتانياهو وباراك. ويعد هذا الحجم الكبير مظلة للمساومة وصنع التكتلات الانتخابية من أجل انتخابات الكنيست السادس عشرة القادمة والمقرر لها عام ٢٠٠٣ أو عند حله ، أيهما أقرب ، وستظل هذه الحكومة مهما يطل بها الزمن مشغولة فى المناورات السياسية من أجل الانتخابات القادمة .

وثانية هذه السمات ، فصل شخص وزير الدفاع عن شخص رئيس الوزراء، والملاحظ فى تطبيق القانون الأساسى الذى ينظم العلاقات السياسية العسكرية الصادر فى ١٩٧٦ كأثر مباشر لهزيمة اسرائيل فى ١٩٧٣ وما أعقبها من تحقيق أن هناك أسلوبين: الأسلوب الرابينى نسبة الى إسحق رابين الذى قدم مشروع القانون فى عهد حكومته خلال ١٩٧٥ والأسلوب الليكودى، حيث يتمحور الأسلوب الرابينى حول أنه من المفضل أن يتولى رئيس الوزراء بالاضافة لمنصبه منصب وزير الدفاع بصرف النظر عن كونه مدنياً أو عسكرياً .وذلك لتقصير خطوط الاتصال بين رئيس الأركان ورئيس الوزراء، وبالتالى عدم ايجاد مساحة للتفاوض واعادة التفسير وسوء الفهم بين رئيس الحكومة ورئيس الأركان. أما الأسلوب الليكودى فهو قائم على تعيين ضابط محترف كوزير الدفاع، مثلما كان شارون فى حكومة بيجن ، على أساس أن هذا المنصب منصب فنى لا يتوافر لرئيس الوزراء الخبرة بشأنه، هكذا تم تعيين العميد السابق بنيامين بن اليعازر وزيراً للدفاع وهو عضو بحزب العمل وكان من المقربين الى رابين وبيريز وباراك ولم يصل الى منصب رئيس أركان. وكان حلقة وصل مع جيش لحد الجنوبى اللبنانى ، وحاكماً للضفة فى أواخر السبعينيات، فليس له الخبرة الفنية اللازمة لهذا المنصب وفق التقاليد الليكودية. وأيضاً ليس من القيادات الكبرى لحزب العمل ، فهو بالضبط فى حجم إفرايم سينيه الذى شغل منصب نائب وزير الدفاع لباراك. والتحدى الذى سيواجه شارون يتمثل فى التالى: أنه وفقاً لقانون ١٩٧٦ يخضع الجيش للحكومة ويمثلها وزير الدفاع ولكن هذا يجب ألا يفسر بأن هناك سيطرة من الحكومة على الجيش كتلك الموجودة فى الولايات المتحدة الأمريكية والنظم البرلمانية .

والفرق بين الخضوع والسيطرة يتمثل فى أن الخضوع ينصرف للمسائل المالية والادارية فقط ، أما السيطرة فتشمل المسائل الفنية ، لهذا السبب ، على سبيل المثال. كان لموفاز رئيس الاركان الحالى القدرة على التصريح العلنى بأن الجيش يرفض أفكار كلينتون أو أن السلطة الفلسطينية هى تكوين ارهابى ولابد من الاستعداد لغزوه ، ذلك أن العلاقات السياسية العسكرية فى اسرئيل هى علاقات شراكة يلعب فيها رئيس الأركان دوراً ما مستقلاً. فموفاز تم تعيينه خلال حكومة نيتانياهو واستمر مع باراك والآن مع شارون. ويبدو أنه بسبب التغيرات الوزارية المتلاحقة ضعف نظام الشراكة السياسية العسكرية لصالح الجيش، خاصة فى ضوء اقرار هيكل جديد لتنظيم هيئة الأركان فى عام ٢٠٠٠ الذى أصبح يسمح بنفوذ ادارى ومالى أكبر للجيش ، وهكذا مع تعيين بن اليعازر الذى ليس جنرالاً وليس له التاريخ الفنى الاحترافى للتأثير على قيادة الأركان من جهة ، وفى ضوء اعتبار شارون غير صالح للقيادة العسكرية بسبب دوره فى مأساة لبنان من جهة أخرى ، يصبح موفاز سيد العلاقة. وأخذ موفاز يتحدث عن حرب اقليمية قادمة رغم أنه بحكم القانون غير مصرح له بالحديث فى السياسة، الأمر الذى يشابه تقاليد ديان التى جاء قانون ١٩٧٦ لوضع حد لها. والتوغل فى هذا قد يؤثر بالسلب على تماسك الجيش الإسرائيلى ، ومن غير المرجح - فى رأيى - أن يقوم الجيش بالهجوم على الدول العربية حالياً، ولكن الاحتمال الأقرب هو أن يقوم الجيش بلى ذراع النظام السياسى الإسرائيلى بسبب التوتر الداخلى الحاد وانتشار تكوين الميليشيات بين المستوطنين.

وثالثة هذه السمات: هى تعيين صالح طريف وزيراً

بلاحقيبة، وطريف من عرب ١٩٤٨ ومن الطائفة الدرزية وقد خدم فى جيش الدفاع وهو رائد احتياطى وقد تولى من قبل منصب نائب وزير. وكان جهاز الامن العام (الشاباك) قد أوصى فى أكتوبر الماضى مع بدء الانتفاضة الثانية ببذل كل الجهد من أجل دمج عرب ١٩٤٨ فى الدولة ورفع نسب المخصصات المالية للوسط العربى والعمل على إسناد مناصب رفيعة لهم، حيث حذرت تقارير الأمن العام من مخاوف انضمام جزء من عرب ١٩٤٨ الى المنظمات الاسلامية المتطرفة كحماس والجهاد وغيرهما ، وتعيين طريف مقصود به - اسرائيلياً - مباشرة عملية مكافحة جريمة المخدرات وتهريب السلاح المنتشرين. هكذا أصبح فى اسرائيل طائفتان مندمجتان تماماً فى الدولة الإسرائيلية وهما البدون والدروز. وقد أكد شارون ـ فى أول خطاب له فى الكنيست كرئيس وزراء ـ «إنه ليس هناك خجل فى الاعتراف بأنه يوجد مواطنون غير يهود فى دولة اسرائيل». بل وقام بتحيتهم وتهنئتهم بمناسبة عيد الأضحى .

ورابعة هذه السمات: هى العدول عن إلغاء منصب وزير التعاون الإقليمى وكان هذا المنصب فى حكومة العمل السابقة من نصيب شيمون بيريز بحكم أنه عراب السلام الأول مع العرب والداعى لنظرة جديدة للتعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط ولكن من الغريب أن حزب العمل لم يصر على هذا المنصب فى مفاوضات تشكيل الحكومة ، حتى إن الليكود وجد بصعوبة من يرضى به باعتبار هذا المنصب ليس مدخلاً لأى نفوذ وزارى أو صعود سياسى فى الحزب ،وتولته السيدة تيزيى ليفن التى دخلت الكنيست لأول مرة فى ١٩٩٩، وكانت تعمل فى الموساد ثم انتقلت لترأس مصلحة تسجيل الشركات الحكومية. ولم يعرف

ما إذا كانت تعمل فى الموساد ، وكانت تتصارع على وزارة العدل التى ذهبت الى مائير شطريت العائد لليكود بعد حل حزب المركز. والمثير هو تعاظم عدد خبراء الأمن فى هذه الوزارة حيث إنهم يصلون الى ١٥ وزيراً ممن لهم خبرات مباشرة بجوانب من العمليات الأمنية. فشارون لم يعد الناخبين بأى شىء سوى الأمن. ويبدو أن وزارة التعاون الإقليمى أصبحت من الوزارات المسئولة عن بعض جوانب العمليات الأمنية .

من هذه السمات الأربع الكبرى للحكومة يمكن القول بالاتجاهات التالية لحركة اسرائيل فى الأشهر القادمة :

١- العمل على تكامل العمل الأمنى بجوانبه المدنية والعسكرية ليشكل سلسلة واحدة داخلياً وفى فلسطين واقليمياً ودولياً .

٢- تشجيع دول السلام العربية على التهدئة مع اسرائيل .

٣- اعادة بناء توافق سياسى اجتماعى اسرائيلى حول قضايا الأمن والسلام .

٤- الضغط على السلطة الفلسطينية من خلال الأدوات الاستراتيجية للتفاوض والمساومة .

وفى رأيى أن هذه الاتجاهات تستلزم من العرب تحديد اسلوب التعامل الفعال ، وليس مجرد رد الفعل .

ثانيا:

تجتاز اسرائيل الأزمة الثانية لأمنها القومى بسبب تأزم علاقتها مع السلطة الفلسطينية وكانت أزمتها الأولى قد وقعت فى سياق حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، عندما تم اجهاض استمرار الاحتلال الاسرائيلى لسيناء وهى الأزمة التى أطلقت الشرارة

الأولى بضرورة أن تقوم اسرائيل بإعادة صياغة أمنها القومى بشكل يفسح المجال للنظر للأمن فى السياق الإقليمى وذلك باعتباره مسألة نسبية وليست مطلقة ، كما صاغتها القيم الصهيونية. وتدرج الأمر الى دخول اسرائيل مفاوضات لرسم الحدود بينها وبين الدول العربية. رغم أنه مازالت هناك قضايا معلقة بشأن الأردن ولبنان وبالطبع كل الحدود السورية مع اسرائيل، وهكذا تعلمت اسرائيل ان العرب قادرون على إيذائها بالمثل ، وظل الأمر كذلك حتى جاء شارون وقام بتغيير قواعد اللعبة .

قبل ذلك، كانت مباراة السلام فى الشرق الأوسط تقوم على مفهوم ضمنى تواضعت عليه الدول العربية واسرائيل سواء فى حكم حزب العمل أو حزب الليكود (حتى وزارة شامير) ومؤدى هذا المفهوم هو الفصل بين المسارات القومية ، وارجاء القضايا الشائكة فى المسار الفلسطينى الى المرحلة الأخيرة من التسوية السياسية وفى ظل هذا المفهوم كان السلام العربى ـ الاسرائيلى يتقدم ولو ببطء .

لكن مع عودة الليكود مرة أخرى الى الحكم بمجىء نيتانياهو ثم شارون بوجه خاص ، تطورت أحداث أربع مجموعات من المتغيرات وساهمت فى إعادة الاتصال الحيوى أو الربط بين المسارات القومية.

وهذه المتغيرات هى :

مع عقد اتفاق واى بلانتيشن الأول ، حيث كان شارون وزيراً لخارجية حكومة نيتانياهو، جرى وضع أول أساسه فى نسخ الفصل بين المسارات وذلك بتحويل الولايات المتحدة من مجرد وسيط نزيه وشاهده كما كان الحال فى اتفاقيات مصر والأردن

وعارفا لما يحدث فى أوسلو ، الى ضامن رسمى لتنفيذ الاتفاق ، من خلال المخابرات الأمريكية بل والحكم بين السلطات الإسرائيلية ومثيلتها الفلسطينية عند حدوث الخلاف ورغم استمرار عمل اللجنة الدائمة للتعاون الأمنى ، كما نص عليها اتفاق واى ـ١ والخاصة بتقويم المخاطر الأمنية ومكافحة الارهاب الا أنه فى عهد باراك تم اتفاق أمريكى ـ اسرائيلى على ايجاد آلية مستقلة لهما لمراجعة التنفيذ.

هذا الاتفاق أدى الى جعل الإسرائيليين جزءاً لايتجزأ من آلية الحكم والتقرير الأمريكية وعند عقد اتفاق شرم الشيخ الخاص بمراجعة بعض بنود اتفاق وادى ريفر ، جرى الاتفاق بشأنه ، هذه المرة ، بين السلطة الفلسطينية واسرائيل وأمريكا ومصر والأردن على ضرورة التنسيق فى السياسة والنشاط الأمنيين بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، وهو الأمر الذى لم يكن موجوداً فى واى ـ١ هكذا تم تغيير مانجح فيه كيسنجر وطلبه الاسرائيليون فى بداية طريقة التسوية بالفصل بين المسارات وما ارتضاه العرب بعد معاناة وبذلك بدأ التغيير فى قواعد اللعبة والمباراة .

وتقوم الاستراتيجية الإسرائيلية الإقليمية على مفهوم الإجبار الاستراتيجى ، وليست كمصر التى تنهج مبدأ الوفاق الاستراتيجى من أجل غزل بناء مشترك من الاستقرار والعدل الإقليميين ، ووضح ذلك جلياً فى أسلوب التهديد الذى استخدمه باراك ضد السلطة الفلسطينية ولبنان وسوريا ، فبدلاً من حل الأزمة بالتفاوض ، قام بالتهديد ، كما ظهر أيضاً فى رد فعل قيادة الجيش الاسرائيلى على أفكار الرئيس كلينتون لحل معضلة القدس ، ومن ثم إنهاء الصراع ، حيث أعلن رئيس الأركان شاؤول موفاز «أن الجيش لديه تحفظات

عديدة وشديدة على المبادرة الأمريكية تصل الى حد التحذير من اخطار كبيرة على أمن الدولة».

إن استراتيجية الإجبار الاستراتيجى هى الاستراتيجية الجديدة للجيش الاسرائيلى ، حيث انتهت الى الأبد استراتيجية إسحق رابين السلامية ، التى فى ظلها تم عقد اتفاقات أوسلو، والاستراتيجية الجديدة تقوم على فكرة العقاب العنيف فى حالة عدم التعاون أو الخضوع ، خاصة فى مجال الأمن ، الأمر الذى يتطلب قدراً من الاتصال مع الخصم، وقدراً من الفاعلية فى تطبيق التهديد ، هذا كله فى اطار ايجاد سياق من الفصل التدريجى المباشر بين مكونات المجتمع الاسرائيلى والبيئة العربية المحيطة ، مع العمل على غزل علاقات غير مباشرة كثيفة مع البيئة العربية ، من خلال طرف ثالث وشبكة علاقات دولية ، وهذه الاستراتيجية تنبعث من الايمان بأن الدولة والجيش فى اسرائيل ، كما قال باراك قبل تقديم استقالته ، على يقين بأنه من الاستحالة تحقيق نصر كامل على التحديات الداخلية أو الاقليمية .

هكذا أصبح التوافق الاستراتيجى مع اسرائيل معضلة ، لأنه لابد من وجود طرفين لأى سلام فعال ، فكيف يمكن اجبار اسرائيل على التوافق الإقليمى ؟ والمشكلة الكبرى هى أن صانع القرار الاستراتيجى الاسرائيلى ليس على مستوى اللحظة التاريخية ، أضحى على مصر عبء ثقيل فى ايجاد استراتيجية جديدة من أجل السلام الإقليمى .

ثالثا:

يبدو أن أزمة الحكم فى اسرائيل تتعمق بشكل ملحوظ بحيث أصبحت استمراريتها تهدد بكشل جدى اختيارات

اســرائيل فـى الســلام فـى الشــرق الأوسط ، ويظهـر ذلك فى اضطراب نمط العلاقة بين السياسيين وقيادة الجيش ، حيث أصبح لقيادة الجيش ، تحت قيادة شاؤول موفاز رئيس قيادة الأركان ، الإحساس بالاستقلال فى تحديد عدائيات دولة اسرائيل والتصريح بذلك داخل المؤسسات الدستورية للحكم ، وحشد الرأى العام خلفه رغم مخالفة هذه التصريحات وهذا الاحساس لصريح القانون الأساسى الصادر فى ١٩٧٦ والذى ينظم العلاقة بين الجيش والحكومة ، وهو قانون غير قابل للتغيير بأغلبية بسيطة لأعضاء الكنيست ، وفى هذا القانون يخضع الجيش لسلطة الحكومة ، ويعتبر وزير الدفاع هو المسئول عن الجيش باسم الحكومة ، ويخضع رئيس الأركان لسلطة الحكومة ويعتبر وزير الدفاع السلطة العليا له، الأمر الذى دفع بيريز الى التعقيب على تصريح رئيس الأركان الذى قال إنه «ليس هناك وقف اطلاق نار مع السلطة ، وإن السلطة فى الحقيقة تكوين ارهابى»، مذكراً موفاز بأن «الحكومة وحدها هى التى لها الحق فى هذا القول وأن الحكومة مازالت ملتزمة بالمفاوضات مع السلطة».

القاعدة العامة هى أن الجيش الإسرائيلى يتحرك فى العمليات ، على عكس جيوش العالم ، ليواجه مخاطر غير واضحة من الناحية العسكرية البحتة ، فالجيش الإسرائيلى يتحرك فى كثير من الأحيان بدلاً من أن تتحرك حكومته دبلوماسياً وسياسياً، ويرجع ذلك الى أن الجيش هو مؤسس الدولة ، وأن أكثر من ٧٥٪ من النخب السياسية قادمة من المؤسسة العسكرية، ومازال دور الجيش يتمدد ، ومثال ذلك هو الهيكل الإدارى والتنظيمى الجديد لرئاسة الأركان .

ففى هذا الهيكل تمت اضافة ادارة جديدة للعلاقات

الخارجية، وتهدف هذه الادارة الى تنظيم الارتباطات مع جيوش العالم، بالإضافة الى حشد الرأى العام الدولى والإسرائيلى لمصلحة قضايا الجيش .

هكذا ينفصل الجيش بعيداً عن المجال المدنى للدولة ، ويدعم من هذا الانفصال النهج الجديد لرئاسة الأركان الحالية فى تضييق الفجوات التنظيمية فى هيكل القيادة والسيطرة ، بحيث يصبح لدى اسرائيل تراتب منضبط يتحرك بشكل منسق واحد، كما تم فك تنظيم «النحال» وهى التشكيلات الشبابية العسكرية التى تحمى المستوطنات ، وتم دمج النساء فى التشكيلات القتالية وجعل حراسة الحدود من مهام الجنود المحترفين كما حدث على الحدود المصرية - الإسرائيلية ، فالجيش فى اسرائيل يتدبر حاله ويؤهل نفسه ليكون - برأيى - قوة قادرة على الانقلاب عند الحاجة .

وهكذا ، يبدو أن الجيش الذى أنشأ اسرائيل بالحرب أصبح غير قادر على أن يطور نفسه ويحذو نحو مهام تناسب مرحلة السلام. وهذا العجز الكبير لتجاوز مهام النشأة والصراع فى نهاية الأمر ، يجعل من اسرائيل دولة حرب غير قادرة على الاستجابة لمتطلبات التسوية السياسية السلمية العادلة، وهى بذلك أشد خطرا على المنطقة وعلى نفسها.

الثانية: ساهمت قرارات المطبخ الأمنى والمجلس الوزارى الأمنى المصغر فى اعادة احياء بعض ملامح الأزمة الأولى للأمن الاسرائيلى بسبب عدم كفاءة التخطيط بشأن أزمته الثانية ويتشكل المطبخ الأمنى من شارون وبيريز واليعازر وقادة الأجهزة الأمنية وموفاز وكبار معاونيه وعوزى ديان مستشار الأمن القومى. ومهمته هى وضع الخطط التنفيذية لقرارات

المجلس الوزارى الأمنى المصغر أو الاقتراح عليه ، وهو المجلس المكون من ١٣ بالاضافة لرئيس الوزراء.

هناك ثلاثة وزراء من حزب الليكود ، وهم شلومو وشطريت ولاندو ويعتبر الأخير الأكثر تشدداً والداعى الرئيسى للهجوم الأمنى على السلطة الفلسطينية. ومن حزب العمل هناك ثلاثة وزراء الى جانب بيريز ، وهم اليعازر وسينيه وفيلنائى ، وكان سينيه نائباً لوزير الدفاع عندما كان باراك رئيساً للحكومة ووزيراً للدفاع ، وهو الذى قاد عمليات القمع ضد الانتفاضة ومحاولة تصفية قيادتها. وفيلنائى ، وهو جنرال ، كان فى أثناء حرب أكتوبر قائداً للمهام الخاصة ، ثم أصبح قائداً للعمليات للجبهة الجنوبية ولم يدخل المجلس المصغر الا بتدعيم كبير من بيريز ، هكذا نجد من ثمانية أعضاء هناك ٤ جنرالات ثلاثة منهم من حزب العمل ، ولكن مدنيى الليكود أكثر تشدداً ومن الأعضاء الآخرين بالمجلس ثلاثة من شاس: شارانسكى ورحبعام زئيفى ، والأخير هو جنرال والداعى لسياسة الترانسفير .ومجلس بهذا الشكل لايمكن إلا أن يفجر الكثير من الازمات فمن المبادئ الأولى للتخطيط الأمنى حساب التأثيرات الجانبية، ولكن يبدو أن الحماس والهرولة الأيديولوجية وضبابية التخطيط قد أخذت بعمق أزمة أمن اسرائيل ، حتى فى نطاقه الجغرافى الأضيق على جانبى الخط الأخضر .

وجوهر أزمة أمن اسرائيل هو أنها تتصور الأمن كشكل من الهيمنة الاقليمية والمجتمعية وهكذا يصبح التحدى الكبير للعرب كيف يمكن التعامل مع النزق وضيق الأفق والعدوان الصهيونى.

رابعاً:

ويدخل الصـراع على نمط التسـوية السـيـاسـيـة بين العـرب وإسرائيل مـسـتوى جديدا من التـعـقـيـد الاسـتـراتيـجى ، والمحـرك الكبـيـر لهـذا الصـراع تمثل فى التـغـيـيـر الإسـرائيلى لدوافع أمنهـا القـومـى من التصـورات المعتـمـدة على عـمليـة أوسلو الى تصـورات يمينية شارونية تتمتع بإجماع قومى سياسى ومؤسسى غير مسبوق فى حيـاة اسـرائيل ، فمع التـوسع الجـديد لحكومـة شـارون بادمـاج ميردور وميلو من حزب الوسط ، أصبحت الحكومة تتمتع بأغلبية ٨٣ صوتاً فى الكنيست من ١٢٠ وهذه المتغيرات الاسـرائيلية تزحزح المنطقـة باصـرار الى الاقتـراب من حـالة الفـوضى الاقليـمـيـة ، والمقصـود بمنطق الفوضى الاقليمـيـة هو اختـفـاء القـواعد المنظمـة لتوقعات السلوك القائمة على الاتفاق الإقليمى .

والدفع تجـاه الفوضى هو استـراتيـجيـة مـقـصـودة من الجـانب الاسـرائيلى بقـصـد خلق حـالة من البلبلة الاسـتـراتيـجيـة للجـانب العربى خاصة فى ظل سرعة تلاحق الأحداث ودراميتها فالتصعيد الإسـرائيلى الأخيـر بقتل أبو على مصطفى رئيس «الجبهة الشعبية لتـحـرير فلسطين» وغـزو بيت جـالا فى المنطقـة «أ» والخـاضـعـة للسـيـادة الفلسـطينيـة الكاملة ، يرمـيـان الى هـذا الهـدف الكبـيـر فـازدياد البلبلة يسمح بتخليق حـالة من الاشـتـراط الإسـرائيلى على الجـانب الفلسطينى ، والجـانب العـربى مـعـاً ، وهـذا الاشـتـراط لايحقق فـاعليته إلا بالتصـميم الاسـرائيلى على الردع غير المتناسب والمتفـوق بمراحل عن الفـعل ، فـمع كل فـعل من ذات الطبيـعـة تقـوم اسـرائيل برفع درجة رد الفعل بقصد تعميق وتثبيت الاشتراط.

فـقـد اتهم شـارون اتفـاقـيـات أوسلو ، وحـتى مـسلك باراك بالخروج من لبنـان بأن من شـأنهـا الاخلال بميزان الردع العـربى -

الاسرائيلى وهذا ميزان مختلف عن الميزان العسكرى العربى - الاسرائيلى حيث الميزان العسكرى هو خاص بالحرب والاستعداد لها بينما ميزان الردع خاص بالمخاطر والتهديد بالحرب ، فميزان الردع يأخذ دينامياته من القدرة على التهديد والاشتراط بينما الميزان العسكرى يستمد فاعليته من أنه فى حالة الحرب يمكن تحقيق انتصار عسكرى ، والمنطق هو أنه عند يفشل الردع يمكن توقع حرب ، فاليمين الاسرائيلى دائماً اتهم حكومات العمل المختلفة بأنها قدمت عنصرى التنسيق والتعاون فى مفهوم السلام ، على عنصرى التهديد والاشتراط، ويقوم شارون وحكومته بإعادة ترتيب عناصر السلام العربى - الاسرائيلى بإفقاد شرط التنسيق والتعاون أولويته. ووضع قضية القدرة على الردع كعنصر حاكم للسلام، ويأتى عدم قبول الفلسطينيين والعرب بهذا التغيير كمسألة منطقية ، وذلك لأن اسرائيل قامت بتغيير قواعد مباراة السلام بدون اتفاق دولى مسبق من ناحية، ولأن العرب والفلسطينيين يتحولون بسبب هذا التغيير من مشاركين فى صياغة السلام القائم على التوافق والتراضى، إلى ضحايا وقتلى ومجبرين على الاستسلام وليس أمامهم من رد فعل الا الاستشهاد ، من ناحية أخرى .

جاء هذا التحول الكبير من منطق التطبيع والتعاون الإقليمى المصاحب لحكومات العمل الى منطق التهديد والاشتراط اللازم لليمين ، موافقاً لتحولات مماثلة فى صياغة مفهوم الأمن القومى الإسرائيلى ، ويعتبر مفهوم العمق الاستراتيجى حاكماً للتفكير الاستراتيجى الاسرائيلى ، وهو كما صاغه اهارون ياريف ، رئيس المخابرات العسكرية الأسبق ومؤسس مركز يافا للدراسات الاستراتيجية والمفكرون الاستراتيجيون لحزب العمل ، يقوم على أساس أنه الساحة الواقعة بين الخط

الأمامى المتقدم جداً الذى تستطيع أية دولة أن تحتفظ فيه بأية قوات عسكرية للدفاع عنها دون المساس بسيادة الدولة الاخرى وبين المنطقة الحيوية فيها ، وهى المنطقة التى تعنى احتلال العدو لها القضاء على سيادة الدولة. فى ظل هذا المفهوم عقدت اتفاقات مع مصر والأردن تجسدت فى مفهوم حدود التماس ، ولكن مع تغليب منطق اليمين الاستراتيجى أصبح العمق الاستراتيجى يدل على المساحة الواقعة بين الخط المتقدم جداً الذى تستطيع الدولة أن تخوض منه حربا دفاعية متصلة ومنهجية ضد قوة مهاجمة وبين المنطقة الحيوية فيها، حيث تكون الدولة مستعدة بسبب التكنولوجيا الحديثة لإستخدام أعنف الوسائل المتوافرة لمنع سقوط هذه المنطقة حتى لو أدى ذلك الى أزمة مع بقية العالم. هذا المفهوم وجد ترجمته العملية فى رد فعل الجيش الاسرائيلى فى الهجوم على جنين وبين جالا ، وهى المعركة التى يطلق عليها فلسطينياً معركة القدس الممتدة والخليل وغيرهما من المدن الخاضعة للسيادة الفلسطينية .

وهذا التحول انعكس على تغير فى مفهوم الضربة المسبقة، فوفق بن جوريون تعرف هذه الضربة بأن هدفها هو نقل الحرب الى أرض العدو بشكل ساحق ونشط بقدر الامكان عند حدوث تهديد حال ، ولكن الآن أصبح فى ظل اليمين ليس فقط احباط العمليات المرتقبة ولكن أيضاً الحد من مواصلة العرب النزاع بصفة عامة. فى هذا الاطار تبلور بشكل أعمق مفهوم الردع النوعى وساعد على ذلك نضج التكنولوجيا وتمايز أنواعها. فأصبح هناك ردع خاص وفقاً لطبيعة التهديد. وعلى سبيل المثال ساعدت تكنولوجيا الصواريخ والمعلومات على القتل السهل لقيادات الانتفاضة ومنهم أبوعلى مصطفى ، وجاء

التقرير السنوى لجهاز المخابرات العسكرية الاسرائيلية «أمان» لعام ٢٠٠١ ليؤكد هذه التوجهات ، وينصح اسرائيل بعدم الاجتياح الكامل لأراضى السلطة لما يسببه ذلك من تدهور اقليمى ونشوء التزام على اسرائيل بأعباء معيشة السكان فى وقت تعانى فيه اسرائيل عجزا فى الميزانية ، واحدى معضلات التفكير الاستراتيجى الجديد لليمين هى :كيف يعزل التفاعل بين الدول العربية وتطورات القضية الفلسطينية وما تفرز من انتفاضات فاليمين غير حزب العمل أيضاً فى هذه النقطة ، فالعمل لديه تصور امبريالى للمنطقة تجسد فى تصور بيريز عن اعتبار الفلسطينيين حلقة وصل بين اسرائيل والمنطقة العربية ، فى حين تلعب اسرائيل دور القوة المهيمنة تكنولوجياً واقتصادياً ، بينما فى تصور اليمين تندمج اسرائيل مع العالم المتقدم ويلعب الفلسطينيون دور الحاجز ضد الدول العربية ، فاليمين الإسرائيلى لايريد التطبيع مع العالم العربى ، ويأمل فى أن يكون الردع هو أساس السلام ، ويتضح ذلك جلياً من معاقبة عزمى بشارة بسبب اتصاله بسوريا.

فاليمين لايفضل الحرب الاقليمية لما لهذه الحرب من قدرة على صهر العرب والفلسطينيين فى بوتقة واحدة ولكنه يستعد لها بينما يسعى حزب العمل الى محاولة السيطرة على المنطقة بغير حرب على الإطلاق وجاءت العملية الأخيرة للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بقيادة نايف حواتمة كعملية موجهة للثكنات العسكرية لأول مرة منذ بدء الانتفاضة لتشير الى أن هذا المنهج اليمينى فى التصور الاستراتيجى بدأ يولد مضاداته الحيوية العربية. فقيام المنظمات الفلسطينية المتمركزة فى سوريا بعمليات عسكرية ضد الجيش الإسرائيلى يفتح الباب واسعاً لفرص اعادة الالتحام بين بعض الأطراف

العربية والشأن الفلسطينى .

ويمكن تحديد معالم منهج عربى لهزيمة اليمين ليس بقصد العودة الى اوسلو ولكن بهدف تطوير السلام بعيداً عن الردع الاسرائيلى حيث يتجاوز أوسلو فى النقاط الأربع التالية :

١- استثمار ما بدأته الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

٢- استمرار الاتصال والهجوم السياسى والدبلوماسى على اسرائيل .

٣- عدم تورط السلطة تحت ضغط الأحداث فى دخول لعبة المحاور العربية .

٤- عدم تورط القوى الرئيسية العربية فى خسارة القوى الدولية .

حقاً إذا أراد شعب يوماً الحياة فلابد أن يستجيب القدر ولكن هذه الاستجابة لن تأتى بالصمود وحده ولكن أيضاً بالتفاعل والتطويع الاستراتيجى لجميع الممكنات .

خامسا:

ومفهوم الفصل العنصرى وجد دافعه الكبير فى التقدير الرسمى لرئاسة أركان الجيش الذى يرى أن السلطة الفلسطينية، تسلك سلوك منظمة ارهابية ، وهكذا انتهت ظاهرة بعض جنرالات اسرائيل الداعين للسلام التى عرفها الجيش الاسرائيلى. وبناء على هذا الفهم وافق المجلس الأمنى المصغر قبل انفجار ملهى تل أبيب على قرار باعتبار السلطة الفلسطينية مسئولة عن تدهور الأوضاع وأن عرفات يتحمل المسئولية عن ذلك "شخصياً "وقد قام رئيس الموساد إفرام هاليفى باطلاع الأوروبيين خلال زيارة شارون الأخيرة لفرنسا

وألمانيا ومن قبل انجلترا ، على تقارير استخبارية سرية تزعم أن عرفات مسئول مسئولية شخصية عن أعمال العنف وبناء على هذا الإقرار قام المجلس الأمنى المصغر بوضع الخطط التفصيلية للمواجهة وهى الخطط التى تنقسم الى جزأين : الأول عسكرى تم التصديق عليه المطبخ الأمنى ، وهو سرى وغير معلن. والثانى يتعلق بالشئون الادارية والاقتصادية ، وقد تم التصديق على مقترحات وزير الدفاع بدون تحفظ علماً بأن قيادة الجيش كانت قد دعت مراراً الى استخدام الدوافع الاقتصادية للضغط على الفلسطينيين. وفى هذا السياق تم احلال مفهوم «منطقة» التماس بدلاً من مفهوم «خط» التماس مما يسمح لإسرائيل بمساحة أكبر من السيطرة والتحكم والتقسيم الفعلى للضفة الى جزأين ، وهذا هو أساس الحل الشارونى فى اقامة الدولة على ٥٦٪ من الضفة وغزة ، وبالتالى إنهاء كل الاتفاقيات بما فيها اتفاق أوسلو .

ويبدو أن اسرائيل تخطط أمنياً بدون تصور استراتيجى للمستقبل فلايمكن القول إن سياسة الفصل العنصرى وتكليف استقدام العمالة الآسيوية لتحل محل العمالة الفلسطينية واستمرار الحصار حول المدن الفلسطينية ، تضمن أى تصور عن المستقبل واحتمالاته ، ويتضح ذلك بجلاء من توهان التصميم الاستراتيجى الإسرائيلى ، حيث قرر المجلس الوزارى المصغر للأمن تعويضاً عن فشل خطة المائة يوم التى كان يقوم الجيش الإسرائيلى بتنفيذها القيام بتصفية ٣٦ ناشطاً من نشطاء الانتفاضة لاعتبارهم قنابل موقوتة ضد اسرائيل ، وكأن أمن اسرائيل الاستراتيجى يتحقق باختفائهم. والمرجح أن هذا القرار سيعمق من أزمة اسرائيل الأمنية ، نظراً لما سيولده من تصميم أكبر عند الفلسطينيين ضد وجود وممارسات اسرائيل،

ويتضح ذلك أيضامن التثبت الاسرائيلى بتحديد فترة الاختبار ليس من خلال الاتفاق كمقدمة للدخول فى فترة التهدئة وفقا لتقرير ميتشيل ولكن بإرادة منفردة علما بأن الاتفاق هو المبشر بالاستقرار .

سادسا:

وهكذا فإن أى تخطيط أمنى لا تقوده استراتيجية للمستقبل لايعنى إلا أن يخضع جهاز الحكم الإسرائيلى للمناورات المؤسسية والسياسية والضغوط المختلفة داخل الحياة السياسية ، الامر الذى يعكس عمق الاضطراب الاستراتيجى لإسرائيل. ومظاهر الاضطراب والتناور عديدة، فعلى مستوى الرأى العام ، كشفت جريدة يديعوت أحرونوت اليمينية والقريبة الى سليفان شلومو وزير المالية ونائب رئيس الوزراء والمرشح المحتمل فى انتخابات قيادة الحزب عن النتائج التالية لاتجاهات الرأى العام خلال الأسبوعين الأخيرين من يونيو ٢٠٠١ ، حيث فضل ٧١٪ من عينة البحث احلال الهدوء فى الضفة وغزة من خلال الوسائل والمفاوضات السياسية ، وأيد ٥٥٪ تجميد المستوطنات فى مقابل وقف اطلاق النار ، وهذا «التعقل» المفاجئ للرأى العام يأتى مناقضاً للتأييد الانتخابى لشارون بسحق الانتفاضة ، وتعبيراً عن التململ من عدم الكفاءة الأمنية للأجهزة الإسرائيلية .

أما على مستوى الميزانيات الوزارية فقد ظهر أن الحكومة سيكون عليها القيام بتخفيض قدرة نحو ٣ مليارات شيكل من الميزانية المدنية لصالح تمويل التفقات الأمنية المتزايدة مما أدى الى خلافات كثيرة وتأثير كبير على التماسك الوزارى وعارض حزب شاس من خلال رئيسه إيلى يشاى نائب رئيس الوزراء

وعضو المجلس الأمنى المصغر ، اعادة توزيع النفقات واقترح فرض ضريبة جديدة باضافة ١٪ على ضريبة القيمة المضافة كما حدث فى تمويل حرب لبنان من اضافة ضريبة «حرب سلامة الجليل» كما اعترض ماتان فلنائى من حزب العمل ووزير العلوم وعضو المجلس الأمنى المصغر والجنرال السابق حيث قال "يجب بحث نفقات الجيش جيداً قبل اجراء أى تخفيض من الميزانية المدنية "وعارضتها داليا ايتسك وزير التجارة رغم أنها من أكثر المتحمسين لسياسات شارون ، من وزراء حزب العمل .

أما على مستوى الأداء التجارى فقد أعلن مكتب الإحصاء هذا الأسبوع أن العجز التجارى الإسرائيلى زاد قليلاً فى يونيو ٢٠٠١ الى ٣٧٣ مليون دولار قياساً الى ٣٦٥ مليون دولار فى الشهر نفسه من العام الماضى .وانخفضت الصادرات الشهر الماضى الى ٣٠٨٧ مليون دولار قياساً الى ٢٢٦٤ مليون دولار فى مايو ٢٠٠١ وقياساً الى ٢٤١٦ مليون دولار فى يونيو ٢٠٠٠ . وأظهرت البيانات أن العجز التجارى فى النصف الأول من العام الحالى بلغ ٣٩٩١ مليون دولار مقارنة مع ٢٤٥٤ مليوناً فى النصف الأول من العام الماضى .

فمع التطرف الأيديولوجى تتأثر التجارة بالسلب وتخشى رؤوس الأموال على نفسها والاستثمار لاينتعش إلا فى ظل أفق استراتيجى رحب من إمكانات التعاون الإقليمى. أما على مستوى التفاعل داخل الأحزاب فحزب العمل انتخاباته، وهى تدور حول انتخاب رئيس الحزب بعد أن ظل المنصب شاغراً لما يربو على تسعة أشهر وينافس فيها أفرام بورج رئيس الكنيست اليعازر وزير الدفاع فى حكومة شارون ، ويدخل إليعازر هذه الانتخابات مسلحاً يدعم كل يمين الحزب وبيروقراطيته الأمنية

ومعظم وزراء الحرب فى حكومة شارون بينما يدخل بورج مدعماً بيسار الحزب وجماعات السلام ، ومن الواضح أن اليعازر يمارس منصبه كوزير دفاع وعينه على يمين الحزب وجنرالاته ، حتى أنه اصبح يطلق عليه فى بعض دوائر الحزب «شارون الصغير» تعبيراً عن انتمائه لشارون أكثر من خط وتقاليد رابين السلامية فى حزب العمل. فعداؤه لعرفات ليس من تقاليد حزب العمل حتى إن شيمون بيريز وحاييم رامون استنكرا هذه الجزئية الأيديولوجية الشارونية وغير السياسية في الحزب .

ويبدو أن «الشاباك» وهو جهاز الأمن العام الاسرائيلى والمسئول الى جانب «الشين بيت» وهو جهاز أمن الدولة الداخلى عن مراقبة المناطق الفلسطينية ، قد دخل معركة رئاسة حزب العمل الى جانب اليعازر ، فقد قام بتسريب وثيقة تهدف على الأرجح لإعداد رأى عام اسرائيلى لتقبل الفكرة القائلة بوجود «مصلحة إسرائيلية عليا فى القضاء على عرفات» فى محاولة لخلق اجماع اسرائيلى حولها يضعف من مقاومة أطراف أخرى فى حزب العمل لاتزال رافضة لها ، علاوة على أن الجيش الإسرائيلى يهدم المنازل الفلسطينية فى الضفة الغربية بحجة أن وجودها يهدد الجنود الإسرائيليين ، وواضح أن الجيش يحتاج إلى انتصار حتى ولو كان ضد عزل وداخل الخط الأخضر، كل ذلك من أجل تصوير اليعازر بأنه قوى فى الدفاع عن أمن اسرائيل، فالجيش والأمن يحاربان من أجل انتخاب رئيسه ، الأمر الذى وصل فى زيارته الأخيرة لتركيا الى اقتراح اقامة درع صاروخية مشتركة مع تركيا لصد أى تهديدات صاروخية اقليمية.

وهكذا فإن غياب أى تصور استراتيجى للاستقرار الإقليمى يجعل اسرائيل قوة للفوضى والانفلات الإقليميين، ظهر ذلك جلياً فى الموقف الاسرائيلى الرافض للمبادرة الأخيرة لعرفات

والتى لقيت استحساناً أمريكياً ، فإسرائيل تصلبت فى موقفها الضيق وتثير مناخ الحرب عسى أن يتورط العرب معها فى حرب. إن معركة السلام معركة شرسة ودقيقة والهدف منها أن تخسر اسرائيل رهانها على امكانية أن تعيش فى المنطقة بدون سلام ، وعلى اعتقاد بأن أمنها يمكن أن يتحقق بدون اتفاق إقليمى والجلاء عن الأرض العربية المحتلة ، فاليمين الاسرائيلى داخل الأحزاب يسعى لتوحيد وصياغة كل مكونات المجتمع والدولة خلفه وفى إطار صورته، والصراع العربى - الاسرائيلى حول أراضى وحدود ١٩٦٧ ، أصبح أيضاً صراعاً حول إعادة صياغة الدولة والمجتمع الإسرائيليين نحو السلام .

سابعا:

من باب الانتفاضة الأولى ومن خلال اتفاقات أوسلو حصل الفلسطينيون على الحق فى انشاء الدولة ، ويشق الفلسطينيون الآن الطريق عبر الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) من اجل تأسيس منهج فلسطينى لتأمين اقامة الدولة المنشودة. والصراع الدائر على أرض فلسطين التاريخية هو بين مفهومين: الأول اسرائيلى لما يجب أن تكون عليه الدولة الفلسطينية والثانى فلسطينى. وينصرف المفهوم الأول إلى:

١- أن يمارس الفلسطينيون حياتهم فى سياق حكم ذاتى .

٢- تكون المستوطنات تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية وكذلك المعابد اليهودية تحت السيطرة الدينية للحكومة الإسرائيلية .

٣- أن تكون القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل .

٤- وأن توافق اسرائيل على إعلان الدولة الفلسطينية .

٥- أن تكون الدولة فى حال إعلانها منزوعة السلاح .

٦- انكار حق العودة للفلسطينيين بشكل عام .

٧- أن تخضع الحدود الفلسطينية ـ الإسرائيلية لإشراف أمنى مشترك .

٨- وأخيراً أن يكون هناك جهد وعمل فلسطينى ـ إسرائيلى مشترك من اجل القضاء على الارهاب.

هذه هى العناصر الأساسية للمفهوم الاسرائيلى أخذاً فى الاعتبار اختلاف الصياغات بين حكومة وأخرى ، وبصفة عامة تسعى اسرائيل لأن يكون الأمن الفلسطينى وظيفة من وظائف الأمن الاسرائيلى .

أما المفهوم الفلسطينى للأمن القومى الذى أخذ فى النضج من خلال الانتفاضة الثانية فمتأثر بأربعة عوامل كبرى.

أولها : الإحباط الفلسطينى من عدم قيام إسرائيل بتنفيذ تعهداتها ، فتعهدات أوسلو وشرم الشيخ وواى ريفر لم تقم اسرائيل بتنفيذ الا مايقرب من ٥٠٪ منها، وأجبر النضال الفلسطينى اسرائيل على الاعتراف بالحق الفلسطينى فى هويته المستقلة التى هى أساس البنية التحتية للأمن القومى الفلسطينى ، وهى الهوية التى قادت الى تشكيل مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسات الأمنية ، إلا أن اسرائيل تحاول ـ من خلال القمع الذى تطور من تكسير العظام عند رابين وبيريز فى الانتفاضة الأولى إلى القتل العشوائى للمواطنين واغتيال القيادات فى الانتفاضة الثانية أو التهديد بقتلهم عند باراك وشارون ـ أن تنزع من الفلسطينيين قدرتهم الأمنية فى الدفاع عن النفس. ربما لهذا السبب قام شارون بتغيير الخطط الإسرائيلية بعد زيارته للولايات المتحدة من مجرد الهجوم على

السكان وقتلهم الى - بل إضافة - محاولة القضاء على البنية التحتية للأمن الفلسطينى. ويوضح ذلك ، اعتقال بعض خلايا فتح الأمنية فى رام الله وتدمير بعض معاقل القوة ١٧ الخاصة بالرئيس عرفات بغزة. فالمؤسسات الأمنية هى أساس وجود الدولة والدفاع عنها هو الدفاع عن فكرة الدولة .

وثانيها: يتعلق بأسلوب الحرب الإسرائيلى ضد انتفاضة الأقصى، حيث تمارس اسرائيل ضد الانتفاضة منهج الحرب المنخفضة الحدة ، وهى الحرب التى لا تمارس بطريقة نظامية عسكرية تقليدية كالحرب بين الدول وعبر جبهات القتال ، ولكن تمارس فى الأساس كعملية سياسية استراتيجية المقصود منها استخدام العنف السياسى من أجل توليد استراتيجية، وهى الاستراتيجية التى كانت تمارسها حركات التحرر والانتفاضات ضد المستعمر والصراعات الطبقية والاثنية ، ويتم اللجوء إليها عندما يكون فارق القوة كبيراً بين الطرفين المتصارعين فيلجأ الطرف الأضعف الى شل قدرة الأقوى من خلال ايجاد اشكال غير تقليدية للعمليات .

وقد صلح هذا الشكل تماماً خلال الانتفاضة الأولى وخضعت اسرائيل ، وتعلمت فى ذات الوقت كيف يمكن أن تستخدم الجيش بأسلوب غير تقليدى. ويظهر ذلك فى تقسيم الضفة وغزة الى مربعات صغيرة من أجل السيطرة ، وتجهيز العمليات كعمليات ارهابية ، وتصبح مشكلة الأمن القومى الفلسطينى هى كيف يمكن ابداع اشكال تنظيمية جديدة من أجل استمرار الانتفاضة وتفادى جفافها .

ثالثاً: ضعف الفاعلية الدولية فى الإجبار الاستراتيجى لإسرائيل. يضع تحديات كبرى على عاتق الأمن القومى

الفلسطينى ، حيث يبدو أن التسليم بأهمية التوازن الدولى بين دول المنطقة بما فيها السلطة الفلسطينية ، قد أخذ فى الميل بالتدريج عبر السنوات الخمس الأخيرة لصالح عدم الضغط على اسرائيل أو اجبارها استراتيجياً لتنفيذ التزاماتها تحت مختلف الحجج ، وذلك مايفسر عدم الاستطاعة العربية فى الحشد الدولى للقرار الخاص بالحماية الدولية للفلسطينيين من التعسف الإسرائيلى ، وظهر تضاؤل هذه الفاعلية بشكل أكثر جلاء فى عدم القدرة الأمريكية على اجبار اسرائيل على ارجاع المتحصلات المالية الفلسطينية التى تجمعها اسرائيل نيابة عن السلطة ، رغم نداءات وزارة الخارجية الأمريكية المتكررة وتوسلات الأمم المتحدة، إن استرجاع الفاعلية الدولية هى مسألة حاسمة من أجل حماية الأمن القومى الفلسطينى .

رابعاً: الوهن والتشتت الاستراتيجى العربى ، فرغم تثبيت دورية عقد القمة العربية إلا أن القضايا الأساسية ظلت متراوحة بسبب تعقد المصالح الدولية الأمنية العربية. وبسبب هذا التشابك الأمنى المعقد تم التعامل مع قضية الأمن القومى الفلسطينى باعتبارها فحسب قضية أموال لم يوف بها من جانب العرب. فالقمة تغافلت عن الاصرار الإسرائيلى على قمع الانتفاضة لما يتضمنه ذلك من وأد المفهوم الفلسطينى الوليد، بل وراح العرب يزايدون على بعضهم البعض .

فى هذا الإطار تسعى القيادة الفلسطينية الى ابطال المفهوم الإسرائيلى للأمن الفلسطينى ، وهى حتى الآن ناجحة ، ولكن أمامها حواجز كثيرة ، فهل يمكن لجامعة الدول العربية فى ثوبها الجديد وبالتعاون مع مصر وغيرها من الدول العربية تعضيد هذا الإبطال؟ وكان التطور فى الموقف الأمريكى الجمهورى المحافظ من الفهم الكلى والإقليمى للصراع ومنهج

التسوية الى العودة الى الاشتباك الفعال الحى مع دقائق وتعرجات التسوية الفلسطينية ـ الإسرائيلية هو السبب ، حيث جاء صدور تقرير ميتشيل وتعيين السفير ماكيبيرنز كمبعوث أمريكى لمساعدة الطرفين على تطبيق توصيات التقرير ، لتأكيد عدم الرغبة الأمريكية فى أن توصم بأنها مهدت للتوتر والحرب فى الشرق الأوسط بتكلؤها فى التوسط خاصة بعد وضوح خطأ حسابات شارون فى قدرته على قمع الانتفاضة عسكرياً ، وظهر لواشنطن أنه كلما تأخرت الإدارة الأمريكية فى التفاعل البناء مع التسوية ، تصاعدت ملامح التوتر والعنف الشعبى ضد اسرائيل وأمريكا ، حيث تحتوى الأحداث الجارية على استمرارية عالية لعنف الغزو الاسرائيلى لأراضى ومعاقل السلطة الفلسطينية وقذفها بطائرات إف – ١٦ الأمريكية الصنع ، كما زادت تهديدات وزير الدفاع اليعازر للدول المحيطة بإسرائيل. وفى المقابل تعمقت العمليات الفدائية الفلسطينية داخل الخط الأخضر ، ووجدت اسرائيل نفسها فى دائرة نار من صنع يديها .

وتصاعد الأحداث بهذا الشكل الخطير ، يتطلب من صانع القرار العربى بناء منهج عقلى لتطوير الأحداث ناحية أهدافه النهائية ، وهناك أسلوبان لتحديد وصياغة موقف أى أحداث جارية: الأول «يتعلق بتحديد الأهداف والمرامى والمقاصد التى يجب تحقيقها. وفى ضوء ذلك يتم تحديد العناصر التى يمكن لصانع القرار أن يطوعها من اجل تحقيق هذه الأهداف . والثانى: ينصب فى البحث فى البيئة المحيطة لمعرفة طبيعة التغييرات التى تحدثها. ثم يقوم صانع القرار بتوفيق موقف ما بقصد الحفاظ على النتائج التى استهدف تحقيقها فى السابق ويتوافق المنحنى الاسرائيلى لـ «محدودية السلام» مع توصية

تقرير ميتشيل «بضرورة قيام جميع الزعماء المعنيين بالأزمة الراهنة باتخاذ الخطوات الفورية والحاسمة لوقف كل صور العنف بدون قيد أو شرط». هنا مربط الفرس ، فى هذا التقرير الطويل ، بالنسبة للمفهوم الإسرائيلى للهيمنة الاستراتيجية ، وبدون هذا الوقف للعنف فإن ارتباط اسرائيل بأمريكا فى مشروع الدفاع الصاروخى لن يتحقق ، لأن استمرار العنف يحول دون تحقيق هذا الارتباط على النحو التالى :

هناك ثلاث دول فى الشرق الأوسط أبدت حتى الآن الاستعداد للاشتراك ، وهى الكويت وتركيا وإسرائيل .

إن هذا النظام موجه ليس فقط الى الدول ، ولكن أيضاً الى الجماعات التى تعارض الهيمنة الأمريكية على العالم .هذا النظام قائم على توجيه الضربة الأولى الصاروخية ضد الدول والجماعات المعارضة. هذا النظام يجعل من الدول المشاركة فيه قواعد إقليمية للسيطرة والتحكم والمراقبة والتدخل .

إن اسرائيل وافقت لسببين: أولهما ما سوف تمنحه من اطلاع على المعرفة التكنولوجية المتقدمة ، وثانيهما: بما سوف يسمح به من استكمال مشروعها للدفاع الصاروخى الذى انطلق فى العمل بعد حرب الخليج الثانية ، والمعروف باسم «أرو». هكذا بينما يفكر العرب ليومهم يخطط الإسرائيليون والأمريكان لليوم بعد التالى. ويصبح التحدى الكبير أمام العرب هو: كيف يتم التفكير فى نطاق طويل المدى؟، فالصراع الآن ليس صراعاً للحدود ولا للحقوق ، ولكن صراع حول المكانة الاستراتيجية .

ثامناً:

تتعرض اسرائيل لأول مرة فى عهد رئيس وزرائها شارون لضغط أمريكى حقيقى ، وربما ليس كما يجب أن يكون لوقف اطلاق النار والدفع لإيجاد مرحلة تسوية مع الفلسطينيين بقيادة السلطة الفلسطينية ، حيث تم الاتفاق تحت اشراف وزير الخارجية الأمريكى كولن باول بنفسه مع الجانب الاسرائيلى ومع الجانب الفلسطينى، ولم يكن هذا الضغط نتيجة لإيمان أمريكى بحق الفلسطينيين فى القدس والدولة المستقلة، ولكن لحاجة أمريكا الاستراتيجية الى بناء تحالف عالمى ضد الارهاب، الأمر الذى لايمكن ان يتحقق الا بوقف العنف الاسرائيلى ضد أراضى السلطة ورد فعلها ، فبدون هذا لايمكن للدول العربية الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية أن تلعب دوراً حيوياً فى هذا المضمار، فالدول العربية فى اطار جامعتها وقفت بحسم لصالح الانتفاضة من أجل الدولة ، ولامت أمريكا على موقفها المنحاز للعنف الإسرائيلى. وهذا التكيف الأمريكى مع المستجدات يدل على صحة مبدئية للموقف الاستراتيجى العربى والفلسطينى بأن استخدام الورقة الأمريكية السبيل الوحيد ، حتى الآن، للضغط على اسرائيل.

ولكن الليلة ليست أشبه بالبارحة ، رغم مايبدو من التماثل بين عناصر الموقف الآن بين اسرائيل والفلسطينيين والعرب والأمريكان وبين ذلك الذى كان فى حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ – ١٩٩١ . نعم كانت هناك انتفاضة فلسطينية ١٩٨٧ وكان هناك مؤتمر قمة عربى فى مايو ١٩٩٠ وكان هناك تحيز أمريكى ضد الحق الفلسطينى وتعنت اسرائيلى بعدم الرغبة فى الاتصال بالفلسطينيين، وجاء غزو العراق للكويت ليجعل الأمريكان يثوبون الى رشدهم للدفاع عن المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط وليطرح بيكر وزير الخارجية آنذاك مفهوم

المؤتمر الدولى التاسع. أضحت المبادلة بين انضمام العرب الفعال الى التحالف الدولى السياسى والعسكرى بين وعد الأمريكان ببدء عملية السلام التى تضمنت ضغطاً حاسماً على اسرائيل للاشتراك فى مؤتمر السلام بمدريد ، ولم تنضم اسرائيل الى التحالف الدولى فى حرب الخليج آنذاك أما الآن فتوجد انتفاضة ويوجد الأقصى ٢٠٠٠ ، ومؤتمرات قمة عربية عدة للتدعيم والمناصرة ويوجد تواطؤ أمريكى لصالح اسرائيل ، ووحشية إسرائيلية ضد المدنيين العزل وعناصر الأمن القومى الفلسطينى، وجاء الهجوم الانتحارى على نيويورك وواشنطن مفاجأة عنيفة للأمريكان ليصحوا من غفوتهم للدفاع عن الأرض وعن القيادة العالمية الأمريكية. وهناك من جانب آخر ، طلب عربى واسلامى بألا تكون اسرائيل عضواً فى التحالف . وتصريح من وزير الخارجية الأمريكى باول بالموافقة وبدت المبادلة وكأنها مرة أخرى بين تدعيم عربى واسلامى للتحالف الدولى الأمريكى الجديد وبين قيام الولايات المتحدة بمهامها بالتوسط العادل بين السلطة واسرائيل .

ورغم هذا التماثل الشكلى بين عناصر الموقفين فإن الاختلاف الحقيقى هو فى مضمون العناصر والسياق الدولى فبالنسبة للعناصر هناك تغير فى مضمون العلاقة الأمريكية - الاسرائيلية استراتيجياً ، وهناك تغير فى العلاقة الأمريكية - الفلسطينية، وفى نفس السياق هناك تغير كيفى فى مضمون مفهوم الشرق الأوسط .

بناء جماعة أمنية استراتيجية مع إسرائيل

واحد من الدروس التى تعلمتها اسرائيل نتيجة استبعادها عن التحالف الدولى فى ١٩٩٠ ، هو أن تحالفها الاستراتيجى

مع الولايات المتحدة له حدود ، وهذه الحدود تمثلت فى مصالح وعلاقات الولايات المتحدة مع العالم العربى والإسلامى، وهذه المصالح هى التى فرضت على أمريكا أن تخضع للقيود التى قال بها العرب، الأمر الذى سبب ازمة ثقة استراتيجية عميقة بين الولايات المتحدة واسرائيل ، حيث أصبح التخوف الإسرائيلى يتجه الى التساؤل حول كيف يتم تأمين اسرائيل استراتيجياً فى ظل "توازن" المصالح الأمريكية ـ العربية ، خاصة ان اسرائيل قد دخلت مدريد غير واثقة من ضرورة السلام مع العرب حيث بدا فى أعين الاسرائيليين خاصة شامير ونيتانياهو وشارون أنها رغبة أمريكية بحتة استجابة للمطالب العربية. وحتى رابين وبيريز وباراك ، كانوا قد اعترفوا ضمناً أكثر من مرة بنفس المعنى وقتها. بعد توقف حرب الخليج سعت اسرائيل الى تطوير تحالفها الاستراتيجى مع أمريكا الى مستوى الجماعة الأمنية الاستراتيجية ، وذلك لما لهذا المستوى من العلاقات من قدرة على تقييد "توازن" المصالح الذى أحدثه العرب، فالجماعة الاستراتيجية أعلى فى مستواها من حيث الشكل والمضمون من مستوى التحالف.. ويمكن تحديد العناصر الأساسية لأى جماعة استراتيجية فى التالى :

١- الاشتراك فى عناصر الهوية والقيم والمعنى التى من شأنها أن تسهم فى خلق مفهوم موحد للوجود المشترك فى العالم .

٢- الوجود المكثف للعديد من مختلف العلاقات الشخصية والجماعية بين أفراد وجماعات ومنظمات الدولتين.

٣- ايجاد قواعد ومبادئ للتفاهم على المدى الطويل يدعم

بعمليات تبادلية فى ظل عدم ايثار المصالح الذاتية بين الدولتين.

وكانت أول لجنة للحوار الاستراتيجى السياسى قد تشكلت فى عهد نيتانياهو، حيث قامت ادارة الرئيس كلينتون بتقديم مذكرة تفاهم تقضى بتشكيل لجنة مشتركة للتخطيط الاستراتيجى السياسى كمكافأة لنيتانياهو على توقيع مذكرة واى ريفر، وقد تناولت أول مباحثات التهديدات الايرانية العراقية ومعاهدات مراقبة التسليح، وكان ديفيد عبرى مستشار الأمن القومى آنذاك يرأس الجانب الاسرائيلى - الذى كان من قبل رئيس قطاع الأبحاث فى الموساد - بينما كان مارتن إنديك مساعد وزير الخارجية يترأس الجانب الأمريكى - وكان فى سفيراً لواشنطن فى اسرائيل - ومع تولى باراك رئاسة الحكومة تم رفع مستوى العلاقات لتكون مقاربة لمستوى الجماعة الاستراتيجية الاطلسية، وقام عبرى برئاسة الجانب الإسرائيلى حتى جرى تعيينه سفيراً بواشنطن. وجاء شارون بمفهوم توحيد التخطيط الاقليمى الأمريكى - الإسرائيلى وعقدت جولة جديدة فى اغسطس ٢٠٠١ ضمت الى جانب عبرى دانى ايلون المستشار السياسى لشارون وعموسى بارون مدير عام وزارة الدفاع وايفى جيل مدير عام وزارة الخارجية وهو الذى حضر اتفاق وقف اطلاق النار مع دانى شارون، هذا الى جانب بعض كبار المسئولين فى الجيش واجهزة الامن الاسرائيلية وكانت من أبرز الموضوعات فى هذا الحوار المحافظة على التفوق النوعى لإسرائيل) وهذا مختلف عن ضمان أمن اسرائيل الذى كانت تتعهد به جميع الادارات الأمريكية) والتهديد الإيرانى والتعاون الاستخباراتى الامريكى - الاسرائيلى فى هذا الشأن وتسرب التكنولوجيا الروسية

وبرنامج الدفاع الصاروخي واسقاط صدام حسين واحتلال بيت الشرق بالقدس وعملية الاستقرار الإقليمي وتأثرها بالمواجهات الإسرائيلية ـ الفلسطينية. ويلاحظ أن عملية السلام لم تدرج على جدول الحوار وقتها. فإسرائيل الآن جزء لايتجزأ من الاستراتيجية الأمريكية، وقد استطاعت من خلال اندماج أكبر أن تتعدى مستوى التحالف بقيوده وسلبياته الى مستوى الجماعة، فالوضع الآن مختلف عن ١٩٩٠ من زاوية أنه فى ١٩٩٠ تم تجنيب اسرائيل بعيداً عن الحركة الأمريكية، أما الآن فالحركة الأمريكية سوف تتضمن بالضرورة التحرك الإسرائيلى بصرف النظر عما يراه العرب أو يتمنونه .

إحياء التنسيق الأمريكى ـ الفلسطينى

من القواعد الأساسية لمنطق الجماعة الاستراتيجية ، أن أى خلاف بين أعضاء الجماعة يسهم فى تعضيد أواصر الجماعة، فالتشاور المستمر بين مختلف الهيئات الرسمية وغير الرسمية للجماعة يقوم بتخليق البيئة والظروف المناسبة لتسوية هذه الخلافات والنزاعات ، وقد وضع عمل هذه الآلية بخصوص لقاء عرفات ـ بيريز الأخير، فرغم أن مبادرة لقاء عرفات ـ بيريز فى الأصل هى مبادرة أوروبية دعا اليها وزير الخارجية الألمانى ، الا أن الطرفين لم يحملاها محمل الجد الا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فعندما تدخل باول بعد الأحداث الأمريكية وجدها الرئيس عرفات فرصة يجب استثمارها لإجبار اسرائيل على ايقاف اطلاق النار، فقرر عرفات الالتحاق بالتحالف الدولى الجديد توقعاً منه بأن أمريكا سوف تسعى الى تهدئة الجبهة الفلسطينية ـ الإسرائيلية من اجل عقد اجتماع بين عرفات وفرض الجيش الإسرائيلى عليه القواعد التى يتعين أن يجرى اللقاء وفقاً لها وقيام شارون باستفزاز الفلسطينيين ببدء اجراءات الفصل العنصرى

على طريق جنين طولكرم ، الا ان تسوية اسرائيلية – أمريكية قد تم التوصل اليها تهدف لإعادة التنسيق الأمنى بين اسرائيل والسلطة وأمريكا ، هذا مع تصريح من جانب شارون لأول مرة بأنه سوف تكون هناك دولة فلسطينية وجمع الأسلحة الزائدة على المستوى المتفق عليه فى أوسلو .

هذا الوضع أيضاً يختلف عما كان فى ١٩٩٠، حيث إن الوضع الجديد يقوم بتجميد الحال على ما هو عليه مع السماح للمدنيين الفلسطينيين بالعودة التدريجية الى الحياة العادية وفك الحصار الاقتصادى على الشعب الفلسطينى، فالتسوية ستكون متوقفة على مدى التعاون الفلسطينى فى مكافحة الارهاب الدولى، وهكذا تصبح الوساطة الأمريكية هى وساطة ازالة العوائق من أجل تنسيق فعال بين الأطراف الثلاثة، وهذا وضع يتضمن آلية اشتراط وليس آلية وعد ، كما كان فى عام ١٩٩٠ .

مفهوم الشرق الأوسط

أما بالنسبة لمفهوم الشرق الأوسط فقد أصبح يتسع فى معناه بشكل يختلف كثيرا عما كان فى عام ١٩٩٠ فقد أصبح الآن يمتد من دول آسيا الصغرى الإسلامية الى شبه الجزيرة الهندية الى مايسمى اقليمياً الشرق الأوسط. فى هذا المسرح الواسع تظهر أهمية الاستراتيجية للتحالفات الإقليمية فدولة ذات تحالفات مستقرة تكون اكثر قدرة على التأثير فى مجريات الأمور أكثر من تلك التى تنحو منحى مستقلاً منفرداً، حيث يصبح الأمن الاقليمى معياراً ومدخلا حاسماً للأمن الوطنى ، ويحسم الأمن الإقليمى لصالح الدول التى لها علاقات استراتيجية منتظمة ومتتالية فى مجالات الأمن والمعلومات .

وقد بدت الصدمة الأمريكية بعد ١١ سبتمبر تشرخ فى

الأرض بسرعة ماضية ، ومن المنتظر أن يختلف المشهد كلياً بعد استقرار الأرض ، ولكن هذا سوف يأخذ وقتاً طويلاً .

تاسعا:

بمقتل رحبعام زئيفى وزير السياحة وداعية "تطهير إسرائيل من عرب ٤٨ "فى حكومة شارون ، وبهجوم الجيش الإسرائيلى على منزل ابومازن صانع أوسلو والرجل الثانى فى منظمة التحرير الفلسطينية ، يدخل الصراع على التسوية الإسرائيلية - الفلسطينية مرحلة مفترق طرق مابين تصعيد الصراع بشكل متسارع يهدد أسس التحالفات الدولية بالمنطقة وبين التغلب على ظروف وقوى الصراع بحل وسط تاريخى يرضى الطرفين بشكل مناسب، ويبدو أن هذا الافتراق صفة ليست خاصة وفقط بقضايا علاقات الصراع الفلسطينى - الاسرائيلى ، بل هو أيضاً يمتد الى جميع علاقات وقضايا الصراع فى اقليم الشرق الأوسط الواسع، فالإقليم مفتت اجتماعياً حيث تتعدد اشكال الولاء وانماطه بين الدول وغيرها، وتتعدد اشكال التدخل والتداخل بين الدول كما يزداد ارتباط اجزاء من هذا الإقليم بعمليات التجارة العالمية الشرعية أو غير الشرعية ، والإقليم بسبب الحملة الأمريكية العالمية على الإرهاب ، واعتبار أمريكا أنه المصدر الأول للارهاب أصبحت قضية تسوية المنازعات بين الحقوق تفرض نفسها قضية أولى على أجندة الدبلوماسية الأمريكية .

فالولايات المتحدة الأمريكية تحاول لأول مرة فى تاريخها خارج أوروبا أن تمارس الهيمنة الإقليمية على هذا النطاق الشاسع الممتد من شبه الجزيرة الهندية والجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى الى الشرق الأوسط التقليدى

بقصد دفع شعوب المنطقة الى التواؤم والتوافق والامتزاج مع الحركة الأمريكية ـ الأوروبية. وفى هذا السياق يأتى الاهتمام الامريكى ـ البريطانى بقضية الدولة الفلسطينية والعمل على ايجاد شكل ما من الحل الوسط التاريخى .

وتبرز إشكالية الدولة الفلسطينية فى هذا المسرح الاستراتيجيى الواسع كمؤشر لما سوف تكون عليه التصورات الاستراتيجية فى تثبيت الاستقرار وخلق آليات للهيمنة الإقليمية، فالمنطقة حبلى بحركات تقرير المصير والحركات الانفصالية والاطماع فى الاستحواذ على اجزاء من الدول المجاورة ، الى جانب أن الحالة الاسرائيلية ـ الفلسطينية بسبب مشاركة اسرائيل فى الحملة الأمريكية ضد الإرهاب بالخبرة والمعلومات والأفراد من جهة والاستعداد الفلسطينى فى التجاوب مع متطلبات الحملة الأمريكية من جهة أخرى يجعلان من هذه الحالة حالة مثلى للقياس ونموذجاً لكيفية ادارة وتسوية المنازعات من اجل تحقيق الهيمنة الإقليمية .

فى هذا الإطار جاء أول تصريح فى شأن الدولة الفلسطينية من جانب الرئيس الأمريكى بوش فى أول أكتوبر بقوله: إن الهدف من مباحثات الشرق الأوسط هو اقامة الدولة الفلسطينية ، ورغم أن هذا التصريح جاء خالياً من أى اقتراح محدد بشأن طبيعة هذه الدولة فإن موجة عظيمة من الغضب الشارونى اعقبت التصريح حيث اتهمت اسرائيل أمريكا بأنها فى سبيلها للتضحية بها من اجل العرب والمسلمين، وتم التذكير بحالة تشيكوسلوفاكيا عندما ضحى بها الفرنسيون رغم اتفاقات الدفاع المشترك بينهما لصالح الاطماع الألمانية ، ولكن تمت تسوية سوء الفهم الشارونى عندما شرح وزير الخارجية الأمريكى كولن باول أن القصد من التصريح هو خلق جو من

التواؤم من أجل توليد فاعلية إقليمية ضد الارهاب .

وضغط على شارون من أجل القبول بفكرة الدولة ، وأعلن شارون أنه سوف يقوم بالمفاوضات بنفسه فى مواجهة الجانب الفلسطينى بشأن الدولة. وقام تونى بلير رئيس الوزراء البريطانى بتأكيد هذا المنحى ، وهو أن الفاعلية الاقليمية ضد الارهاب يستدعى ادارة جديدة لتسوية النزاع الفلسطينى ـ الإسرائيلى. وتحرك شارون فى اتجاه التوافق مع الهيمنة الإقليمية الأمريكية ، وقام باجبار الجيش ورئيس اركانه بالانسحاب من مدينة الخليل والتخفيف من قبضة الحصار ضد الفلسطينيين واتجه الى قلب الدقة ضد اليمين المتطرف بقيادة ليبرمان وزئيفى اللذين فضلا التقدم بالاستقالة من الحكومة. وأكد نائب الدفاع داليه رابين أن الواقع العالمى الجديد بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ يستوجب اتخاذ اسرائيل سلوكيات تتسق معه ،كما أعلن مسئول الأمن الفلسطينى فى الضفة العقيد جبريل الرجوب أن الجانب الفلسطينى متمسك وملتزم باتفاق وقف اطلاق النار .

ولكن بمقتل زئيفى ورد فعل شارون الانتقامى الشامل ضد أراضى السلطة الفلسطينية ، بدا الموقف وكأن اليمين وتطرف الجيش قد انتصرا، ولكن الاغتيال ساهم فى بلورة انكسار احادية إجماع الجمهور الإسرائيلى على التطرف وضرورة اغتيال رموز النضال الفلسطينى ، حيث بدأ يبرز الى جانبه اجماع آخر مواز بضرورة وجود دولة فلسطينية ، الأمر الذى كبل حكومة شارون فى اندفاعها الأعمى للانتقام، حيث خضعت لتهديد وزراء العمل بالاستقالة وحل الحكومة اذا وضح أن شارون يأخذ اسرائيل على طريق تقويض السلطة الفلسطينية وليس مجرد تحجيمها .

والدولة الفلسطينية المقترحة لها سيناريوهات ثلاثة رئيسية:
فالسيناريو الفلسطينى المبدئى يقول برفض اى مسار غير مسار الحل النهائى القائم على قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام والتأكيد على أن حدود الدولة الفلسطينية محددة فى قرارات الشرعية الدولية بخط الرابع من يونيو ١٩٦٧، ورفض اعادة فتح ملف مرجعية السلام. أما السيناريو الإسرائيلى فيتضمن الخطوط الحمراء التالية :القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية ويكون الجبل والهيكل مركزها ، والاحتفاظ بمناطق أمنية بالضفة والقطاع وغور الأردن وأن تكون الدولة منزوعة السلاح وتسيطر اسرائيل على حدودها ولن تسمح للدولة الفلسطينية بتوقيع اتفاقات أو تحالفات مع دول عدوة لإسرائيل وستحتفظ اسرائيل بحق الطيران فى مجالها الجوى.

أما السيناريو الأمريكى فيحتوى على النقاط والمبادئ التالية: حل دائم على أساس دولتين لشعبين وأن تكون القدس عاصمتين لإسرائيل وفلسطين ، والاعتراف بالطابع القومى للدولتين والاعتراف بأسس قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ ومرجعية مؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو كقاعدة للحل المستقبلى والالتزام الأمريكى بأمن اسرائيل والدعوة لوقف الارهاب وتطبيق تقرير ميتشيل .

وكعادة المفاوضات فإن الإعلان بالمواقف الأولية سرعان ما يتلاشى تحت ضغط الظروف والأحداث ولكن كقاعدة عامة من المرجح أن شكل ووظائف الدولة الفلسطينية المستقبلية فى المنطق الإسرائيلى الأمريكى ، سوف تحكمها متغيرات وتصورات التفاعل الاستراتيجى الإقليمى.. مع الأخذ فى الاعتبار مدى اكتمال الهيمنة الأمريكية ـ الأوروبية على الإقليم من عدمه:

١- أن العلاقات الفلسطينية - الاسرائيلية فى أى تصور إسرائيلى - أمريكى لدولة فلسطينية ، لن تكون من حيث المبدأ بين طرفين متعادلين من حيث القوة والنفوذ الاستراتيجى، الأمر الذى لن يطفئ وقود الثورة الفلسطينية مما يضاعف من حالة الإحباط القومى لدى الفلسطينيين فتصبح الدولة نموذجاً للتسوية الناقصة مثل تسوية فرساى عقب الحرب العالمية الأولى والتى لم تفعل أى شىء سوى انها فتحت الباب للتطرف والحرب من جديد .

٢- ووفق المنطق الأمريكى فإن اى تصور لدولة فلسطينية فى المستقبل سوف يكون وليد توافق اقليمى ، ولكن مع اتساع الإقليم من الناحية الاستراتيجية سوف تعانى هذه الدولة بشكل كبير قابليتها للاختراق من الخارج واعتماد الاستقرار الداخلى بها على استمرار التوافق الاقليمى بين قوى متناقضة فى السياسات والخوف أن يكون طرح فكرة الدولة بهذه الكيفية وصفة لتعميق النزاع الفلسطينى. الإسرائيلى وليس لتسويته .

٣- فى اطار ازدياد تماسك التحالفات والمحاور الاستراتيجية الاقليمية بالمنطقة وتعمق الصراعات الثقافية والمذهبية بها فمن المرجح أن تعيش المنطقة ببناء فوقى استراتيجى له شكل التماسك وبناء تحتى من الحروب الاهلية الدائمة فهل ستكون التسوية، على هذا النحو ، مصدراً لتوليد العنف فى المنطقة ؟

٤- فى سياق ترجيح ألا يبرز هيكل اقليمى مؤسسى مسيطر، كما حدث فى أوروبا للسيطرة على التفاعلات الاستراتيجية الأمنية فى الاقليم، فالأغلب أن يأخذ هذا الاقليم الموسع شكل نظم متعددة الاقطاب الاقليمية يتميز بقدر ملحوظ من سيولة التفاعلات واذا اخذ فى الاعتبار أن الهيمنة

الأمريكية لن تكون كاملة فى هذه الحالة، فمن المرجح أن تلعب الدولة الفلسطينية دور المحمية التى تدور فى فلك دولة مجاورة أعظم منها ، بل يمكن أن يمتد هذا الدور الى لعب دور وسيط بين تفاعلات المحاور الإقليمية.

٥- أن الدولة الفلسطينية وفق هذا المنطق سوف يتوافر لها من عناصر السيطرة أكثر بكثير من عناصر شرعية السلطة ، وذلك لأن مشروعية السلطة بها سوف تكون محجمة، والشرعية السياسية بها ستكون مهمشة خاصة أن هذه الدولة بلا موارد عدا البشر ذوى الكفاءة العالية ، وفى هذه الحالة يكون التطرف الفكرى والأيديولوجى هو آلية السيطرة ونتيجة سلوكية فى آن واحد .

إن ابتسار الدولة الفلسطينية على هذا النحو سيكون نتيجة لطبيعة الهيمنة الأمريكية الإقليمية التى لاتعبر الا عن مشروع أمنى عالمى محافظ بدون محتوى فكرى تحررى أو تنويرى فإسرائيل اليمينية يكون من صالحها دولة فلسطينية مجهضة ولكن النضال من أجل الدولة الفلسطينية التى تكون رصيداً للأمن الإقليمى العربى سوف يستمر.

الفصل السادس

استراتيجية لعقاب إسرائيل

فى البداية لابد أن نوضح أهمية فكرة العقاب فى العلاقات الدولية. فالعقاب هو نتيجة للفشل فى الحفاظ على التعهدات، ومن غير وجود عقاب تنقلب العلاقات الدولية الى أن تمس حافة الفوضى ، فلايمكن أن توجد علاقات دولية بدون تعهدات متبادلة أو جماعية. فالعلاقات الدولية ليست مرادفاً لقانون الغاب فحتى منطق القوة فى العلاقات أو مايطلق عليه نظرية توازن القوى تقوم فى الأساس على تعهدات بالدفاع المشترك بين دولتين أو أكثر ، أو تعهدات بالتحالف السياسى .

فلابد أن يكون هناك عقاب فى العلاقات الدولية ، وبما أن اسرائيل لاتحترم تعهداتها أولاتبدى حسن نيات تجاه الآخرين ، فلابد من عقابها بشكل ما لجعلها تسلك مسلك إبداء حسن النيات أو الالتزام بالتعهدات بين الأطراف ، فإسرائيل لابد من عقابها لسبب محدد ألا وهو أن عدم التزامها سواء بالتعهدات أو بالتفاوض بحسن نية يعرض الأمن الإقليمى لمنطقة الشرق الأوسط لخطر التوتر المسلح ، فلدينا الآن الانتفاضة التى دخلت شهرها الثالث ويبدو أنها لن تخبو وتبدو السياسات الإسرائيلية فى مكافحتها تزيد من اشتعالها وكأنها أمر مقصود أن تزداد الانتفاضة اشتعالاً ، أو أن يثبت أن عرفات غير قادر على وقف الانتفاضة ، وهذا هو فى الحقيقة الهدف الدقيق من العقاب هو اجبار اسرائيل على انتهاج سياسات لاتسهم فى زعزعة شرعية السلطة الوطنية الفلسطينية ، وأن تقوم اسرائيل بخلق آليات داخل مجتمعها لتدعيم قوى السلام سواء داخلياً أو فى سياساتها الخارجية .

ولتصميم مثل هذه الاستراتيجية لابد من مراعاة القواعد والاعتبارات التالية ، لما لها من أثر فى تحسين إنتاج العقاب :

١- نحن نعلم نظرياً أنه من الصعب أن يقوم العقاب المفروض من دولة على أخرى بتأثيراته بشكل أوتوماتيكى ، بل لابد من صياغة استراتيجية خاصة لكل سلوك عقابى . وبالتالى ليست هناك نظرية عامة للعقاب الدولى .

٢- فى الاعتبارات العامة للعقاب الدولى هناك بعض المحددات التى يجب مراعاتها :

أولاً : مدى الاعتمادية المادية للواقع عليه العقاب على المعَاقب .

ثانيا : مدى الحاجة الرمزية للواقع عليه العقاب للعلاقة الحسنة أو الطيبة مع المعَاقب .

ثالثا : مدى الحاجة الاستراتيجية للواقع عليه العقاب لشبكة العلاقات الاستراتيجية للمعاقب .

وهذه الاعتبارات الثلاثة هى فى الحقيقة تقول بضرورة مرحلية التخطيط والتصعيد فى العقوبات، وربما يرجع عدم فاعلية كثير من العقوبات خلال هذا العقد ٩٠ - ٢٠٠٠ إلى أن العقوبات لاتتسم بالتدرج والتصعيد ، وليست لها مؤشرات لمعرفة مدى التحسن أو الاستجابة لرغبات المعاقب .

٣- واحدا من أهم الاعتبارات لأن ينتج العقاب أثره هو شكل وآليات وديناميات السياسة الداخلية للبلد الواقع عليه العقاب . وبصفة عامة يمكن القول إن الدول ذات المؤسسات الديمقراطية من السهل إيقاع عقاب عليها عن الدول التى لاتتمتع بمثل هذه المؤسسات . وعندما نقول من السهل فإننا نقصد أن العقاب من المرجح أن يؤتى بتأثيراته على المدى القصير أو المتوسط ، هذا بعكس الدول ذات المؤسسات غير الديمقراطية، حيث من المرجح أن تأتى تأثيراته على المدى الطويل أولا تأتى على الإطلاق .

وبالنسبة لإسرائيل اقترح أن يكون وفق عقابها الاستراتيجية التالية :

١- أخذاً في الاعتبار أن مصر ليست لها علاقات اقتصادية أو مالية أو تجارية تستطيع من خلالها اجبار اسرائيل على شيء، فنطقة البدء لابد أن تكون استراتيجية ، بمعنى أن العقاب هنا ينصرف الى تضييق الخناق ، وليس الإيلام المباشر من خلال الإنكار التجاري أو الاقتصادي او المالي ، فالاستراتيجية هنا ليست استراتيجية الإنكار بل هي استراتيجية تضييق الخناق .

٢- وهذه الاستراتيجية المقترحة تقول بضرورة تعميق النفوذ المصري داخل اسرائيل، حيث تكون هناك استراتيجية لتضييق الخناق داخلياً وخارجياً، فخارجياً تقوم بها الدبلوماسية المصرية فيما يبدو بكفاءة عالية ، أما داخلياً فيجب أن يتم تعظيم ادوات التأثير الداخلي المصري من خلال تنشيط جبهة السلام المصرية ، وخلق مركز ثقافي أكاديمي في اسرائيل ، والهدف هنا هو أن اسرائيل باعتبارها دولة ذات مؤسسات ديمقراطية، فبالتالي يمكن التنافس السياسي وخلق مصادر للنفوذ ضد اجهزة صنع القرار الحاكمة ، فنلاحظ أن اسرائيل بسبب غياب هذا البعد في الاستراتيجية المصرية أصبحت تجمع على قلب رجل واحد في العداء لعرفات وللفلسطينيين . فحركات السلام الإسرائيلية وغيرها من الفئات والقوى السياسية السلامية في إسرائيل أصبحت تنطوي تحت عباءة الإجماع القومي الذي يقوده باراك. في عبارة محددة لابد من التفتيت السياسي للموقف الإسرائيلي المجمع ضد عرفات.

٣- أيضاً هذه الاستراتيجية تقول بضرورة خلق هيكل قانوني جديد للسلام في المنطقة بعبارة أخرى أن كامب ديفيد

كمعاهدة قد انتهت ولم يبق لدينا غير آثارها. فنحن نعيش فى فراغ قانونى يحكم العلاقة السلامية الشاملة فى الشرق الأوسط. فلابد أن تقوم الاستراتيجية المصرية للعقاب على خلق اشكال قانونية مختلفة وروابط وظيفية قانونية تجبر اسرائيل على الاندراج تحتها . وليس دائماً من الضرورى أن تكون هناك موافقة اسرائيلية على الاندراج تحت شكل قانونى، بل يمكن اتساقاً مع بعض الاتفاقيات الدولية كمعاهدة حظر الأسلحة الكيمياوية التى تقول بضرورة أن تخضع لها كل دولة بصرف النظر عن التوقيع. وهنا نريد لمصر أن تخلق نوعا من المبدأ القانونى الذى فى ظله يمكن اجبار اسرائيل على احترامه بصرف النظر عن توقيعه أم لا . فلنفترض أن هذا المبدأ القانونى هو عدم تغيير الواقع بالقوة أو الالتزام بالحفاظ على الاستقرار السياسى فى المنطقة ، وأن يكون التغيير من خلال الاتفاق الاقليمى العام. بعبارة محددة هذه الاستراتيجية تقوم على خلق مبدأ قانونى جديد فى الشرق الأوسط ألا وهو التغيير من خلال الاتفاق الإقليمى .

٤- هذه الاستراتيجية تقول بضرورة خلق مؤشرات لمدى استجابة اسرائيل للعقاب . وهنا نقترح خمس درجات للتدرج ، وتقوم بتصميم مصفوفة يطلق عليها «مصفوفة العقاب الإقليمى لإسرائيل»:

درجات العقاب من أقل الى أعلى	الموقف الداخلى المصرى	تضييق الخناق إقليميا ودوليا على إسرائيل	خلق حالة عدم إجماع داخلى فى إسرائيل	خلق قيم قانونية اقليمية ضد اسرائيل
١	×			
٢		×		
٣			×	
٤				×
٥	×	×	×	×

ملاحظات :

أ - الحالة الخامسة هى الحالة القصوى للعقاب. بعبارة أخرى العقاب الشامل الذى لايؤدى بالضرورة الى الحرب .

ب - والتدرج هناك منطقه انتقائى وفق سلوك اسرائيل واستجابتها ، فيمكن أن يتم الجمع بين اختيارين من فعل العقاب أو ثلاثة .

وأخيراً يمكن لهذه الاستراتيجية أن تولد نتائجها على المدين القصير والمتوسط ، وهذا يتوقف على حسن اختيار درجة العقاب والسلوك المُعاقب عليه.

رقم الإيداع بدار الكتب ١٤٦٢٥ / ٢٠٠٢

الترقيم الدولى 9 -9 805 -01 -977

لقد أدركنا منذ البداية
أن تكوين ثقافة المجتمع
تبدأ بتأصيل عادة
القراءة، وحب المعرفة، وأن
المعرفة وسيلتها الأساسية
هى الكتاب، وأن الحق في
القراءة يماثل تماماً الحق
فى التعليم والحق فى
الصحة.. بل الحق فى
الحياة نفسها.

سوزان مبارك

